

التكنولوجيا الاقتصادية

في عصر العولمة



د. فؤاد ابوستيت

كتاب الأهرام الفصل

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الإدارة
صالح الغمري

رئيس التحرير
عصام رفعت

مدير التحرير
شهيرة الرافعي

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية
فائزة فهمي

الاشتراكات السنوية:
جمهورية مصر العربية ٦٠ جنيها
الدول العربية ٢٥ \$ أمريكي
دول أوروبا وأفريقيا ٤٠ \$ أمريكي
باقي دول العالم ٦٠ \$ أمريكي

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان: مؤسسة الأهرام - القاهرة - شارع الجلاء
تليفون: ٥٧٨٦١٠٠ - ٧٧٠٤٤٤٤
فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣ الرقم البريدي: ١١٥١١
البريد الإلكتروني: ik@ahram.org.eg

سعر بيع النسخة الواحدة للجمهور بالبلاد العربية والاجنبية

لبنان ٣٠٠٠ ليرة. الاردن ١٠٠٠ دينار. الكويت ٠,٧٥٠ دينار. السعودية ٨٠٠ ريال.
المغرب ٢٠٠٠ درهم. البحرين ١٠٠٠ دينار. قطر ١٠٠٠ ريال. الامارات ١٠٠٠ درهم.
فلسطين ١,٥٠ دولار. ألمانيا ٢,٠٠ يورو

التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة

مقدمة

ظاهرتان هامتان يشهدهما العالم حالياً أولاهما: العولمة. وثانيتهما: التكتلات الاقتصادية الإقليمية الضخمة. والظاهرتان تؤثر كل منهما في الأخرى وتتأثر بها، وفي النهاية فأنهما تضيفان على العالم من حولنا ملامح جديدة وتجعله يمر بمتغيرات جديدة سريعة ومتلاحقة.

حول هذه القضايا وغيرها يدور كتابنا هذا الشهر والذي يتناول المؤلف فيه مزايا ومعوقات التكتلات الاقتصادية والإقليمية والعالمية ومدى مساهماتها في خلق وتمويل التجارة بين أعضائها، وكذلك يتناول الأبعاد السياسية للتكامل الاقتصادي. مع تأثير وتأثر كل ذلك بالعولمة. إنها قضايا مهمة ومثيرة تشكل في مجموعها الخطوط العريضة لعالم الغد.

والله الموفق

رئيس التحرير

الفصل الاول



التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية

مقدمة :

يشهد العالم ومنذ فترة لجوء العديد من الدول النامية والمتقدمة إلى الدخول في التكتلات الإقليمية وغير الإقليمية ، والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية ، حيث بلغ عدد الدول الأعضاء المنضمين لهذه المنظمة ١٣٦ دولة ، وهناك العديد من الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها ، فهناك الأهداف الاقتصادية، وهناك أيضا الأهداف السياسية ، كما تلجأ الدول لهذه الاتفاقيات لمحاولة تجنب الآثار السلبية من العولمة ، يتكون هذا البحث من تعريف لمفهوم التكامل الاقتصادي ومراحله المختلفة ، المزايا المتوقعة من التكامل الاقتصادي ، أساليب التكامل الاقتصادي ، مبررات أخرى للتكامل بين الدول النامية ، معوقات التكامل ، وأخيرا نظرة عامة عن التكتلات الإقليمية في الدول النامية وخاصة أفريقيا.

التكامل لغة تعنى تجميع أجزاء متناثرة في كل واحد ، ويختلف استخدام فروع المعرفة لهذا المفهوم حسب طبيعة التخصص ، فعالم الرياضيات يتعامل مع التكامل الذي هو نقيض عملية التفاضل ، وعالم الاجتماع يستخدم اصطلاح التكامل بمعنى الاندماج الاجتماعي ، وعالم السياسة يستخدم المصطلح لدراسة اندماج النظم السياسية ، وعالم النفس يستخدم المصطلح بمعنى درجة اندماج

الفرد فى حياة الجماعة ، وعالم الاقتصاد يستخدم اصطلاح التكامل الاقتصادى للتعبير عن اندماج وحدات اقتصادية أو سياسية.^(١) ، أن مفهوم التعاون الاقليمى يتكون من كلمتين تشير الأولى إلى المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو أكثر ، أشخاص ، دول ، أجهزة ، مؤسسات ، بغرض العمل المشترك الذى من شأنه أن يؤدى إلى تحقيق منافع مشتركة ، ولا يشترط بالضرورة أن يكونوا متقاربين جغرافيا ، أما الكلمة الثانية فإنها بالإضافة إلى الكلمة الأولى فهى تعنى تخصيص النطاق المكانى للتعاون بين أطرافه ، كما يلزم التفرقة بين التكامل الاقتصادى بين الدول الصناعية ، والتكامل بين الدول النامية كوسيلة للتعاون من أجل تحقيق التنمية. وهذا يرجع إلى أن ما يعنيه الاقتصاديون بالتكامل الاقتصادى يختلف عن الذى يعنيه رجل السياسة أو رجل الأعمال ، كما يتأثر تعريف التكامل الاقتصادى بالأهداف المرجوة تحقيقها ، وفيما يلى عرضا موجزا لأهم هذه التعاريف:

(أ) تعريف مفهوم التكامل الاقتصادى :

- يرى Myrdal أن مفهوم التكامل الاقتصادى عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التى بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة ، وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطنى بل أيضا على المستوى الاقليمى. ويشير إلى أنه من الأمثل للبلاد النامية أن تسعى إلى إيجاد التكامل الاقتصادى الكامل - الوحدة الاقتصادية - كما يجب على الدول الصناعية والمتقدمة

(١) على الشريعة ، الانسان وتجربة التعاون ، دراسة فى مقومات التجربة وإمكانات الاستفادة منها.

أن تفتح أسواقها وتزيل الحواجز والقيود على صادرات الدول النامية وتعطى لها الحق فى حماية صناعاتها الوليدة ، ولقد نصح Myrdal إلى وجوب التنسيق والتجانس فى السياسات الاقتصادية بين الدول النامية لتحقيق التكامل الاقتصادى.^(١)

- يرى Balassa مفهوم التكامل الاقتصادى أكثر تحديدا ، إذ يرى أنه من الممكن تحقيق التكامل الاقليمى بسهولة أكثر فى ظل التكامل الدولى ومن ثم فإنه يستبعد من تعريفه للتكامل الاقتصادى ، التكامل الاجتماعى والذى يشمل المساواة فى مكافأة عناصر الإنتاج ، ويرى Balassa أيضا التكامل الاقتصادى كعملية Process وكواقع أو حالة قائمة State of Affairs ، فالتكامل الاقتصادى كعملية يعنى أنه يشمل كافة الاجراءات الكفيلة بإزالة أسباب التمييز بين الوحدات أو المنشآت الاقتصادية التابعة لدول المجموعة ، أما كونه دافعا فإنه يعنى أن لا يبقى أى تمييز بين اقتصاديات الدول التابعة للمجموع.^(٢)

- أما Tinbergen فيرى أن التكامل الاقتصادى كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التى ذكرها Balassa ، فيرى أن التكامل الاقتصادى عبارة عن إيجاد أحسن السبل " الأطر " للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعى لإزالة كافة العقبات " المعوقات " أمام هذا التعاون.^(٣)

(1) Gummor Myrdal 1963, " An Introduction Economy", New York, 1963.

(2) Bela Balassa 1970, " The Theory of Economic Integration", 1970.

(3) Peter Robson 1968, " Economic Integration in Africa", 1968.

- يرى Our salvation أن الاندماج الاقتصادي من المنظور
الاقليمي يحمل العديد من المعاني ولكن هناك اتفاق على أن يأخذ
صورة من صور التعاون الاقتصادي على مستوى الدول ويدخل
ضمنه على الأقل منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ،
السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي. وتشترك هذه الأشكال من
التكامل الاقتصادي في خاصيتين هامتين هما : المساعدة على
زيادة التخصص ومن ثم زيادة حجم التبادل بين الدول من خلال
إلغاء القيود على التجارة ، أما الخاصية الثانية فهي تقوم على
التمييز في العلاقات التجارية مع الدول الأخرى^(١). ويرى الكاتب
أن الاندماج الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته ، وإنما وسيلة
لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها دول الاتحاد ، وتجمع الآراء
بين معظم الاقتصاديين بأن التكتلات تؤدي إلى زيادة التخصص
في الإنتاج حسب المميزات النسبية ، التغير في حجم التجارة ،
زيادة الكفاءة الإنتاجية نتيجة لزيادة المنافسة ، وتحقيق معدلات
نمو مرتفعة^(٢).

- الخلاصة أنه يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي عبارة عن
جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود
على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها وللتسيق
بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو

(1) Our Salvation 1968: Economic Integration in Africa 1968.

(2) Our Salvation 1961: Is Economic – Co – Operation with this free trade idea
African Units is her?

مرتفع^(٣).

ب - مراحل التكامل الاقتصادي :

يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر بمراحل عديدة حيث يبدأ بالتفضيل الجزئي ، ثم منطقة التجارة الحرة " Free trade " فالاتحاد الجمركي " Custom Union " ثم السوق المشتركة " Common Market " ويعتمد هذا التصنيف لمراحل التكامل الاقتصادي على الاجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة بين دول التكامل ، وذلك حسب النظرية " النيوكلاسيك " التي ترى أن اندماج الأسواق لابد وأن يكون تدريجيا من خلال خمس مراحل هي :

(١) اتفاقية التجارة التفضيلية (PTA) Preferential Trade Agreement

تعنى اتفاقية التجارة التفضيلية مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها ، كأن تتفق مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم ، أو تتفق دول معينة على أن تعطى بعضها بعضا امتيازات جمركية متبادلة^(١) ، بمعنى آخر : هناك تفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة ، وتتصب هذه التفضيلات أساسا على تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها ، وقد تمتد

(٣) تيسير عبد الجابر ١٩٧٣ ، التكامل الاقتصادي العربي.

(١) مصطفى الكفري ١٩٩٧ ، السوق العربية المشتركة ، وتفعيل العمل الاقتصادي المشترك.

هذه الدول فيما بينها ، ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي، ومن أمثلة ذلك : النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي أنشئ عام ١٩٣٦ بين بريطانيا ودول مستعمراتها السابقة.

(٢) منطقة التجارة الحرة " Free Trade Area "

تمثل منطقة التجارة الحرة شكلا آخر من أشكال الاندماج الاقتصادي وهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقتها التجارية مع بقية دول العالم غير الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة ؛ بمعنى آخر تهدف منطقة التجارة الحرة إلى إزالة القيود على التجارة بين الدول الأعضاء ، ولكن تعطى دول المجموعة الحق في أن تحافظ على القيود والتعريفات الجمركية المفروضة على التجارة مع باقي الدول الغير منضمة لمنطقة التجارة الحرة ومن أمثلة ذلك ، منطقة التجارة الحرة لدول غرب أوروبا عام ١٩٦٠ ، والتي ألغيت في ١٩٧٠ ، منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) ، ومنطقة التجارة الحرة بين أمريكا وكندا والمكسيك (NAFTA) ، ومنطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا ، ومنطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساسا لإقامة تجمع

اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى ، وتهدف اتفاقية التجارة إلى دفع عجلة التنمية وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود ، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول ، كما تساهم منطقة التجارة الحرة في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص عمل داخل المنطقة ، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية يتم من خلالها إزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية وتتراوح هذه الفترة ما بين ١٠ سنوات في حالة اتحاد التجارة الأوروبية ، و ١٥ سنة في حالة تكتل ناfta^(١).

أما عن أهمية المنطقة الحرة للدول العربية ^(٢) ، فهناك العديد من الدراسات والمؤتمرات التي خصصت لدراسة أهمية دور التجارة الحرة بين الدول العربية ، وتعتبر إقامة منطقة حرة بين الدول العربية أحد المحاور الرئيسية التي تستطيع الدول عن طريقها مواجهة تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية الأخرى ، وبالرغم من وجود العديد من العوامل التي تساعد على قيام منطقة التجارة الحرة العربية مثل وحدة الدين واللغة والثقافة ، نجد أن هناك العديد من المعوقات التي تقف أمامها من : مثل عدم توافر بنية أساسية جيدة تربط بين الدول العربية ،

(١) ممدوح محمد المصري " دور التجارة العربية البينية في تنمية الاستثمار والتكامل الاقتصادي في ظل سياسات التحرير الاقتصادي في الدول العربية ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية "

(٢) حمدي عبد العظيم ١٩٩٧ " جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية . "

تمثل هياكل الإنتاج ، عدم وجود الإدارة السياسية بالإضافة الى القيود النسبية على التجارة الخارجية.

(٣) الاتحاد الجمركى : Custom union

وهى مرحلة أعلى من مرحلة ايجاد منطقة حرة ، فهو اتفاق بين دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء ، وهذا أيضا يعنى أن الدول الأعضاء تقوم بإزالة كافة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها ، وتطبيق التعريفات الجمركية الموحدة والمشاركة على السلع التى ترد الى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء ، ويساعد الاتحاد الجمركى على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة فى الاتحاد الجمركى ، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التى تتمتع بها فى انتاج السلع والخدمات ومن أمثلة الاتحاد الجمركى السوق الأوروبية المشتركة ^(١) قبل الدخول فى مراحل الوحدة ، اتحاد البنلوكس بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورج فى عام ١٩٤٤ ، ونظرا لأهميته فقد تناولته نظريات التجارة الدولية فيما يعرف بآثار الاتحاد الجمركى :

الآثر الإنشائى " Trade Creation " ، الآثر التمويلي Trade " Diversion " وسوف نتناول تحليل هذه الآثار ^(٢)

(١) خالد سعد زغلول ١٩٩٧ " منطقة التجارة الحرة : صور أولوية للتعاون الاقتصادى العربى "

(٢) Herbert G. Grabel 1977 , International Economics Richard- Irwin , INC ,

وتجدر الإشارة هنا أن منطقة التجارة الحرة تختلف عن الاتحاد الجمركي ، حيث أن الأخير تتواجد فيه المعاملة الجمركية للدول الأعضاء لدى تعاملها مع الدول الأخرى غير الأعضاء ، وهي أن يصبح لها حائط جمركي في تعاملاتها مع الغير ، وهو ما لا يوجد في حالة منطقة التجارة الحرة التي تمنح الدول الأعضاء فيها بعضها البعض تخفيضات جمركية أو إعفاءات من كافة الرسوم والضرائب الجمركية وإزالة التعريفة وغير التعريفة ^(١)

(٤) السوق المشتركة : " Common Market "

تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدماً من المراحل السابقة في التكامل أو التكتلات الإقتصادية ، وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول الذي يتم على أساسه إلغاء القيود على نقل عناصر الإنتاج ، ورأس المال والعمل ، علاوة على حرية انتقال السلع فيما بين دول السوق ، وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقاً موحدة ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة ، فيما لم تنجح معظم الجهود الداعية لتنفيذ السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) ، بالرغم من توافر أهم ركائزها ، والتي تتمثل في تباين توافر الثروات الطبيعية والقوى العاملة المتمكنة ، الموقع الجغرافي المتميز ، كبر حجم السوق المحلي.

تهدف مرحلة التكتلات الإقليمية بين الدول النامية إلى الوصول إلى مرحلة السوق المشتركة بعد تطبيق الإجراءات المتعلقة بها تدريجاً

USA , 1977.

(١) حمدي عبد العظيم ١٩٩٧ - جدوى إقامة منطقة حرة عربية.

خلال فترة زمنية معينة مثل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى
" Central American Common Market " والسوق المشتركة لشرق
أفريقيا " East African Common Market " والسوق المشتركة
للشرق والجنوب الأفريقي كوميسا " COMESA ".

(٥) الاتحاد الاقتصادي : " Economic Union "

يعتبر الاتحاد في حد ذاته غاية ، إذ يهدف إلى توحيد الإجراءات
المتعلقة بالتنسيق التام للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية
ومواجهة التقلبات التي تتعرض لها الدول الأعضاء ، ولقد أخذت دول السوق
الأوروبية مرحلة تسير خلالها في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال
تنسيق السياسات الزراعية والنقدية وخلافه.

ويعد الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ،
فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق
المشتركة تعاوناً إقليمياً يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز
جغرافي محدد ويطلق عليها التفاعلات الإقليمية " Regionalism " والتي تسعى
لتحقيق جهود التعاون الاقتصادي والأمني بين ثلاث دول أو أكثر في منطقة
جغرافية معينة ، ويمكن القول هنا بأن الإقليمية يمكن أن تنقسم إلى قسمين ،
الإقليمية المفتوحة " Open Regionalism " ويقصد بها تلك الجهود التي تهدف
إلى تشجيع التعاون في مجالات التجارة والاستثمار ، أما الإقليمية الرخوة
" Soft Regionalism " فهي التي تسعى إلى تحقيق الاتفاقيات المشتركة في
إطار التعاون الأمني.

كما أنه قد يكون مفيداً أن نفرق بين التعاون الاقتصادي والتكامل ،

فالتعاون يعنى إزالة بعض العقبات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، والاتفاقيات التجارية وإجراءات التنسيق بين الدول من قبيل التعاون الاقتصادى. بينما التكامل يعنى إزالة هذه العقبات أمام الوحدة الاقتصادية ، باتباع مراحل محددة تنتهى بإنشاء سلطة فوق قومية (١).

السلطة العليا " Supra-national " تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء وعليه فإن " التكامل الاقتصادى " يقصد به درجة أعلى من التعاون الاقتصادى (٢) ، وخلاصة القول أن مراحل التكامل الاقتصادى فى نظرية التكامل الغربى التى حددها بلاسا " Balassa " تمر بمراحل محددة وهى : منطقة التجارة الحرة التى تلغى فيها الضرائب بين الدول الأعضاء ، والاتحاد الجمركى حيث تزال العوائق أمام انتقال السلع وتحدد التعريفات الجمركية فى مواجهة الدول خارج هذا الاتحاد ، والسوق المشتركة وفيها تلغى بالاضافة إلى التعريفات الجمركية كافة العوائق أمام حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، والاتحاد الاقتصادى له خصائص السوق المشتركة بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتلك هى المرحلة التى تعيشها حاليا دول الاتحاد الأوروبى بعد اتفاقية ماستريخت ، ثم التكامل الاقتصادى التام الذى يشمل وحدة نقدية ، وتوحيد السياسة التجارية والاجتماعية وسياسة التوزيع ، وذلك يتطلب إنشاء مؤسسات فوق قومية " Supra-national " تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء وتلك المرحلة لم يصل إليها أى تكتل اقتصادى بعد بما فيها

(١) صلاح محمد زين الدين " أثر المشروعات العربية المشتركة فى تدعيم التعاون الاقتصادى العربى "

(٢) على الشرعه ١٩٩٧ ، الاسبان وتجربة التعاون الأقليمى : دراسة فى مقومات التجربة وامكانات الاستفادة منها.

الاتحاد الأوربي. وبالنسبة للدول النامية فإن التكامل الاقتصادي بينها ليس هدفا بحد ذاته وإنما أداة ووسيلة لتحقيق أهداف تتمثل أساسا في تنمية اقتصادياتها وتطويرها أي التكامل من أجل التنمية. لذلك فإن مجرد إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول النامية ليس هو الأسلوب الأمثل للتكامل اللازم لتحقيق التنمية. ولتحقيق هذا التكامل بين الدول النامية لابد من اصلاح هياكلها الاقتصادية أولا وتنسيق الاستثمارات وتوزيعها بين الدول المشتركة في التكامل بما يحقق الكفاءة والعدالة.

ولا يمكن إغفال الجانب السياسي في التكامل وتفاعله مع الجانب الاقتصادي ، ويجدر بنا هنا التفرقة بين التكامل التام والتكامل التبادلي ، فالتكامل في البلدان الصناعية جاء متوجعا للتطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان ، فيحدث حينذاك اندماج لاقتصاديات متطورة من أجل الحفاظ على مستويات الرفاهية المرتفعة بها. لذا كان التكامل الاقتصادي التبادلي حصيلة التصنيع وارتفاع مستوى المعيشة والقوة الشرائية. أما بالنسبة للدول النامية فيمثل التكامل الاقتصادي فيما بينها بداية الطريق لرفع مستويات المعيشة ، فيكون التكامل بين الدول النامية من أجل التنمية بمعنى آخر قبل أن تندمج هذه الدول لابد من تنميتها أولا. فالتكامل بين الدول الصناعية نتيجة لنموها الاقتصادي والتكامل في الدول النامية سبب ، أو وسيلة للنمو الاقتصادي. وتقليد النموذج الغربي للتكامل القائم على حرية التجارة يفشل في الدول النامية حيث لا تتوافر الشروط الموضوعية لنجاحه ، فالهياكل الإنتاجية متخلفة ، والتكامل التبادلي فيما بينها ليس من شأنه زيادة المبادلات التجارية.

ج - المزايا المتوقعة من التكامل الاقتصادي :

هناك العديد من المزايا المتوقعة من التكامل الاقتصادي بين الدول

النامية ^(١) :

١- تمكن التكتلات الإقليمية الدول النامية من تحقيق الانتاج ذي الوفورات الاقتصادية " Economic 's of scale " وذلك لأن التنوع في اقتصاديات الدول النامية لا يتأتى إلا من خلال التنوع الصناعي ، حيث أن الصناعة سوف تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع تامة الصنع وتقليل الاعتماد على المواد الخام ، وأن تحقيق الوفورات الاقتصادية ، يتوقف بدوره على طبيعة الإنتاج ، فعلى سبيل المثال فإن السلع غير المعمرة والاستهلاكية تتطلب تكنولوجيا أقل ورأس مال أقل من السلع الرأسمالية.

٢- التكامل الاقتصادي وسيلة للاستفادة من المواقع والتخصصات " Location and specialization " ^(٢) ، يشير تقرير الانكثاد إلى أن التصنيع على المستوى الوطني يؤدي إلى خلق قاعدة صناعية في معظم التخصصات وفي حالة الأخذ بـ أساسيات إحلال الواردات والتصنيع على المستوى الإقليمي فإن هذا بدوره يؤدي إلى تعميق التخصص على المستوى الإقليمي ويساعد في ذلك كبر حجم السوق. ولما كانت الدول

^(١) UN UNCTAD " 1967 " Trade expansion and economic integration among developing countries.

^(٢) UN UNCTAD " 1971 " Current problems of economic integration

النامية تختلف فيما بينها فى الموارد الطبيعية والطاقة بالإضافة إلى المدخلات الأخرى للإنتاج لذلك فإنه من الأمثل أن تخصص كل دولة من الدول النامية فى سلعة معينة تتميز فيها بالميزات النسبية مما يؤدي إلى الاستفادة المثلى من المواد الخام والطاقة ويؤدي هذا بدوره إلى تقليل تكلفة الإنتاج.

٣- يعتبر التكامل الاقتصادي وسيلة لزيادة كفاءة القطاع الصناعي ، ولما كانت معظم أسواق الدول النامية أسواقا صغيرة بالإضافة إلى أن الحماية التي تتميز بها هذه الصناعات من الأمور التي تؤدي إلى ضعف مستوى الكفاءة، ويتطلب رفع كفاءة هذا القطاع التنسيق بين السياسات الاقتصادية والخاصة بالتعريفات الجمركية وسياسة التجارة الخارجية " تجاه العالم الآخر " ، والتنسيق أيضا فى السياسات المالية والنقدية وسياسات تشجيع الاستثمار ، وتحقيق التنسيق المطلوب بين السياسات ليس بالعمل السهل حيث يتأثر بالقوانين الداخلية للدول ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، كما أن توحيد الأسواق يتطلب توحيد القوانين المنظمة ويحتاج أيضا نوعا من التنسيق فى سياسات التخطيط الوطنى خاصة فيما يتعلق بالسياسات العليا والتي تؤثر على الاستثمارات وموازن المدفوعات والموازنة بين القطاعات المختلفة.

إن وضع السياسات المتكاملة والمتشابهة لا يكون دفعة واحدة، وإنما لابد أن يمر بمراحله المختلفة لخلق ما يسمى بالسوق المشتركة ويتطلب خلق السوق المشتركة ضرورة توحيد القوانين المنظمة وضرورة مواءمة هذه السياسات للتغيرات الاقتصادية.

٤- تؤدي التكتلات الإقليمية إلى تحقيق الوفورات الاقتصادية والذي يستلزم توافر البنية الأساسية الجيدة مثل توافر شبكة المواصلات والاتصالات والتي من شأنها المساعدة على انتقال السلع من سوق إلى آخر داخل الدول المشتركة ، وتفتقر معظم الدول النامية إلى وجود بنية أساسية جيدة وذلك لأن التجارة الخارجية لمعظم الدول النامية وخاصة أفريقيا موجهة نحو الدول الصناعية وليست موجهة إلى زيادة التعاون التجاري على المستوى الإقليمي ، إضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل والشحن للبضائع ، ويذهب تقرير الأمم المتحدة (١٩٧٥) إلى أن وجود شبكة للبنية الأساسية أهم بكثير من إزالة القيود على التجارة ، ونخلص من ذلك بأن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية سواء على مستوى القارة الإفريقية أو على مستوى آسيا ، أو أمريكا اللاتينية يتطلب توافر البنية الأساسية الجيدة التي تساعد على انتقال السلع بين هذه الدول بتكلفة أقل ، علاوة على ضرورة توافر وسائل الاتصال وتوافر المعلومات والخدمات الأخرى.

٥- من أجل الأسرع لتحقيق مستوى عال في القطاع الصناعي ، فإن الخطوة التالية هي ضرورة تنمية وتطوير القطاع الزراعي وذلك لعدة أسباب من أهمها : أن معظم السكان في الدول النامية يعملون في الزراعة والصناعة ، كما أن التقدم الصناعي يؤدي أيضا إلى زيادة التكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة ، كما أن التقدم الصناعي يؤدي إلى زيادة الطلب على الطعام ومن ثم فإن لم يتوافر الطلب داخليا فسوف يؤدي هذا إلى زيادة الاستيراد من الخارج ، ويشير تقرير الأمم المتحدة الانكثاد ١٩٧٧ إلى أن القطاع الزراعي في الدول النامية لا يقل أهمية عن القطاع الصناعي ومن ثم فإن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية لابد وأن يأخذ في اعتباره تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة.

٦- إن المفاوضات التي تؤدي إلى خلق ما يسمى بالسوق المشتركة لابد وأن تأخذ في اعتبارها مصالح الدول الأخرى ومقارنة ذلك بما يعود عليها أيضا من منافع ، ومن ثم فإن هذا سيؤدي إلى التضحية ببعض المصالح الوطنية من أجل تحقيق مصالح أفضل على المستوى الإقليمي ، ويتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي وجود حد أدنى للثقة المتبادلة بين الحكومات المنضمة للاتحاد وهذا لا يتأتى إلا باتفاق القطاعات المختلفة لدولة والرأي العام على ضرورة وأهمية الانضمام لهذا الاتحاد الإقليمي. إن التوافق السياسي يتطلب أيضا توافر

بعض المقومات الأساسية مثل الموقع الجغرافى ، ومدى تشابه الثقافة بين شعوب الدول ومدى الحاجة إلى تكوين مثل هذا الاتحاد.

هناك حاجة إلى أن يكون تحقيق التكامل الاقتصادى بمعناه الصحيح تدريجيا. إن تحقيق التكامل الاقتصادى المنشود يصادفه العديد من العقبات والتحديات ، كما أن هذه التحديات والعقبات تكون بصورة أكبر فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، حيث تتسم اقتصاديات الدول النامية بأنها غير متجانسة ، كما أن معدلات المبادلة التجارية ليست موجهة تجاه دول المنطقة وإنما موجهة تجاه الدول المتقدمة.

د- أساليب التكامل الاقتصادى :

إن أهم ملامح نجاح التكتلات الاقتصادية فى صورها المختلفة يتوقف على التنسيق الجماعى لدول المجموعة لتحقيق الأهداف المنشودة من مثل هذه التكتلات ، ولعل أهم ما يثار فى هذا الصدد هو كيفية تنفيذ هذه الاتفاقيات ، وكيفية إدارة السياسات المشتركة كأحد أهم ملامح السوق المشتركة ونظرا لزيادة إتجاه العديد من دول العالم النامية منها والمتقدمة إلى فكرة تكوين تكتلات اقليمية ، فلا بد من تواجدها أسلوب معين تستطيع الدول من خلاله تنفيذ التكامل فيما بينها على أن يأخذ هذا الأسلوب فى الاعتبار الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول التى تريد تكوين الاندماج الاقتصادى.

وهناك أسلوبان رئيسيان للتكامل بالرغم من أن هذين الأسلوبين

يتفقان في المضمون بينما يختلفان في الأسلوب ، ويعتمد الأسلوب الأول على إزالة العقبات أمام حركة السلع والخدمات وعناصر الانتاج ويتم ذلك إما من خلال إطلاق قوى السوق بين أرجاء الدول لتستطيع ترتيب هياكلها الاقتصادية بعد إزالة العقبات أو من خلال إطار مخطط ينسق السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التنسيق في إزالة هذه العقبات ويسمى بالإطار المنهجى ، أما الأسلوب الثانى للتكامل الاقتصادى فهو يعتمد على تنسيق وتخطيط قطاعات أو مشروعات محددة (١) ، (٢)

ويقوم الأسلوب الأول " الأطار المنهجى " على الإعتماد على قوى السوق أو الإعتماد على التنسيق والتخطيط ، فبالنسبة للإعتماد على قوى السوق فيرى " weiller " أنه من غير المنطقى الإعتماد على قوى السوق وحدها دون التنسيق ، أى لابد من وجود آليات تعمل على إحداث تنمية متوازنة بين الدول الأعضاء ، إذ لا يصح تطبيق هذا الأسلوب على الدول النامية على السواء ، وذلك لضرورة وجود سياسات داخلية تعمل على ملائمة ذلك بين أرجاء دول الاتحاد (٣)

ويهدف الإطار المنهجى إلى تحقيق التنسيق والتجانس بين

(١) محمد كمال صابر - مرجع سابق.

(٢) UN. UNCTAD 1967 Main Problems of Trade. Expansion and Economic Integration.

(٣) UN. UNCTAD 1972 Main Problems of Trade. Expansion and Economic Integration.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم أداء الاقتصاد الكلى فى دول المجموعة ، وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن إطلاق حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج والتنسيق بين هذه السياسات لا يعنى بالضرورة توحيدها ، وإنما يعنى المساعدة على خلق ظروف متشابهة بين دول الاتحاد ، دون تمييز ، ومن ثم فإن السياسات المالية والنقدية هى الكفيلة بإحداث فرص التكافؤ ، تتوقف فاعلية هذا الإطار على مدى التشابه بين الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء ، وعليه فإن إزالة كافة القيود على حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج والتوافق فى السياسات الاقتصادية يعتبر من أهم العوامل التى تؤدى إلى انجاح تجربة التكامل الاقتصادى ، ولعل من أهم النماذج التكاملية التى طبقت المنهج الإطارى تجربة السوق الأوروبية المشتركة المؤسسة على اتحاد جمركى.^(١)

أما الأسلوب الثانى لتحقيق التكامل الاقتصادى فيقوم على أساس التنسيق بين قطاعات محددة أو مشروعات اقتصادية بعينها ، يهدف هذا الأسلوب إلى محاولة التنسيق بين المشروعات المتشابهة بهدف إدخالها كمشروعات مشتركة ، ويشير (Mead (1964 " بأن التنسيق على مستوى الاقتصاد الجزئى يعتبر من أفضل الأساليب المتاحة أمام الدول النامية كوسيلة لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادى فيما بين هذه الدول "Sectoral Integration" ويعتبر التكامل على المستوى القطاعى أفضل

(١) محمد كمال صابر - مرجع سابق.

السبل لتحقيق مرحلة التكامل الاقتصادي في الدول النامية نظرا لأن معظم هذه الدول تعاني من الاختلال الهيكلي وخاصة في القطاعات الانتاجية التي هي السبب الرئيسي وراء انخفاض التبادل التجاري بين الدول النامية.

وبهذا الصدد وخاصة تحقيق التعاون من خلال المشروعات يرى سعيد النجار (١٩٩٤) ، سعيد المنزى (١٩٩٥) ، خالد محمد خالد (١٩٨٣) ، ابراهيم ابراهيم (١٩٨٣) ، وصلاح زين الدين (١٩٩٧) ، أن فكرة البدء في المشروعات المشتركة إلى تحقيق نوع من التكامل الجزئي لايمس جزءا من الاقتصاد القومي ، مما يجعل الدول العربية لا تتردد في قبولها ، أما السبب الثاني فإن المشروعات المشتركة صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف ، فالبلدان الغنية لا تكون مجرد ممولة لهذه المشروعات ، وإنما مساهمة في الاشراف والإدارة ، والجدير بالذكر أن المشروعات في الدول الفقيرة تساهم في سد العجز في موازين مدفوعات هذه الدول وبالتالي فهي تؤدي إلى توفير عدد من فرص العمل (١) (٢) (٣) (٤)

-
- (١) ابراهيم ابراهيم ١٩٨٣ " مزايا ومنافع المشاريع الصناعية المشتركة ومشاكل تحليلها ، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة.
- (٢) خالد محمد خالد ١٩٨٣ " المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي " ندوة في منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة.
- (٣) سعيد النجار ١٩٦٤ " التعاون الاقتصادي بين الدول النامية : مصر المعاصرة عدد أكتوبر.
- (٤) سليمان المنزى ١٩٩٥ " الفرص الصناعية في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية ، مكتبة مدبولي.
-

هـ - مبررات وفرص التكامل بين الدول النامية :

تعانى معظم الدول النامية من اختلالات هيكلية فى اقتصادها الوطنى ويرجع ذلك للعديد من الأسباب أهمها : عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، انخفاض الانتاجية الحديثة للعامل ورأس المال ، عدم توافر التكنولوجيا المناسبة ومراكز البحوث المساندة ، التركيز على سياسة إحلال الواردات وغيرها من السياسات الاقتصادية.

ويتفق العديد من المفكرين الاقتصاديين مثل Viner , Mead, Balassa وغيرهم على ضرورة توافر عدة معايير تجعل التكامل الاقتصادى مرغوبا فيه اقتصاديا وتتمثل أهم هذه المعايير فى تشجيع درجة المنافسة واستغلال الطاقات المتكاملة فى المستقبل ، ضرورة زيادة نصيب التجارة البينية بين الدول الأعضاء بالنسبة لتجارتهم مع العالم مع انخفاض مساهمة التجارة للناتج المحلى الاجمالى ، الأمر الذى يمكن الاعتماد عليه كمؤشر على مدى الاندماج فى الاقتصاد العالمى ، والاستفادة من مزايا اقتصاديات النطاق والتى ترجع إلى الاختلاف فى أنماط السلع واختلاف الأسواق بالنسبة للسلع المنتجة وخاصة فى قطاع الصناعة ، مع ضرورة الاستمرار فى تخفيض الرسوم الجمركية ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الرفاهية.

ولبقاء واستمرار الإطارات التكاملية يجب العناية بأمرين : أولهما التركيز على الدور الهام والفاعل الذى تلعبه المنافسة ويجب التركيز على تضمينها فى كل الاتفاقيات ، ثانيهما ضرورة توافر آليات للتوزيع العادل للمزايا والتكاليف الناجمة عن الدخول فى التحالفات

الاقتصادية والإقليمية ، فقد تظهر بعض الآثار السلبية فى المدى القصير والمتوسط ويدخل ضمن هذه الآليات مشكلة تسوية المدفوعات.

ويشير كل من " Viner " " Mead " وغيرهما إلى أن فرض نجاح التكامل الاقتصادى يعززها الأثر الإنشائى نتيجة لزيادة حدة المنافسة بين الدول الداخلة فى نطاق الاتحاد ، ومن ثم الوصول إلى مرحلة أكثر تقدما من مراحل التقدم الاقتصادى مثل الاتحاد الجمركى أو الوصول إلى صورة أعلى بين دولة نامية أو أكثر مع إحدى أو بعض الدول الصناعية ، وذلك لأن طبيعة هذه الاقتصاديات تكون ذات طبيعة تكملية وليست تكاملية ، حيث تعتمد الدول الصناعية على استيراد المواد الخام من الدول النامية وتعتمد الدول النامية على الدول الصناعية فى سد حاجتها من السلع المصنعة. ولا يؤثر قيام التكامل فيما بينها إلى تغيير فى نمط توزيع الموارد ، حيث أن فرص الاستفادة من التجارة قد استنفذت فيما بينها قبل قيام الاتحاد. ^(١)

أهم مبررات التكامل الأقتصادى بين الدول النامية :

(١) ضعف نطاق الأسواق المحلية لمعظم الدول النامية مما يؤدي إلى عرقلة قيام المشروعات الحديثة فى المجالات الاقتصادية المختلفة ، وهناك العديد من الأسباب وراء ضعف نطاق السوق مثل انخفاض دخل الفرد ، ومن ثم القوة الشرائية ، تبنى وسائل الاتصال والنقل ، وعدم وجود الإنتاج المحلى من السلع مما يجعل تبعية هذه

(١) محمد كمال صابر - مرجع سابق.

المشروعات للخارج ، ولذا فإن الاخذ بصورة أو أخرى من صور التكامل الاقتصادى سوف يسهم إلى حد كبير فى التغلب على معظم هذه العقبات.

(٢) عدم مقدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة والذى يتصف معظمها بعدم التجزئة من الناحية الفنية والاقتصادية وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل من جهة ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا الخاصة بمثل هذه المشروعات من جهة أخرى. ويرجع ذلك للأسباب التالية :

- أ- قلة رؤوس الأموال اللازمة لبناء مثل هذه المشروعات.
- ب- ضيق نطاق الأسواق المحلية.
- ج- ندرة الكفاءات العلمية والفنية لإنشاء وإدارة هذه المشروعات.

إن تأثير هذه العوامل كلها أوبعضها يكون أكثر حدة على مستوى كل دولة منفردة ، ولكن يمكن التغلب على هذه العوامل فى حالة التكامل الاقتصادى بين الدول النامية.

(٣) ضعف المركز التنافسى والتفاوضى للدول النامية فى مجال المعاملات الاقتصادية ، ويرجع السبب وراء ذلك إلى اعتماد معظم الدول النامية فى صادراتها على المواد الأولية سواء كانت زراعية أو تعدينية أو خلافه والتى تتميز بانخفاض الطلب عليها ، كما تمثل التجارة مع الدول الصناعية الجزء الأعظم منها ، بينما تمثل التجارة البينية نسبة ضئيلة ، وأخيرا اعتماد معظم الدول النامية على

استيراد معظم مستلزمات الانتاج والآلات والمعدات من الدول الصناعية مما أدى إلى اتباع سياسات اقتصادية خاصة مثل سياسة إحلال الواردات " Import-substitution " أو التصدير من أجل الاستيراد بدلا من أن يكون التصدير هدفه الأساسى هو تصريف المنتجات.

كل هذه العوامل أدت إلى عدم تحمل اقتصاديات الدول النامية للتحولات الاقتصادية العالمية مثل : إنهيار الأسواق المالية فى دول آسيا ١٩٩٧ ، وما كان له من آثار سلبية على معظم اقتصاديات الدول النامية.

ويمكن القول هنا أن أهداف أو مبررات التكامل الاقتصادى تختلف فيما بين الدول النامية والدول الصناعية ، فتسعى الدول الصناعية إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة " Efficiency Gains " الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية ، كما تتسم الهياكل الصناعية لهذه الدول بالاستقرار ، وعليه فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامجه يكون له أثر ايجابى على الأداء الاقتصادى بوجه عام ، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية ، فإذا ما أدت الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار الذى يؤدى بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادى فإن ذلك يجعل من التكامل أمر ايجابيا واختيار مناسباً للتكامل.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس

القدر من الفاعلية والديناميكية التي يفرزها التكتل ، كما أن عوائد الكفاءة ليست في حجم الدول الصناعية ، ذلك لأن الهياكل الصناعية في الدول النامية هياكل صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد ، كما أن المكاسب الساكنة Static Gains من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا (١)

ومن هنا نستطيع القول بأن الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من التكتل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي أهداف هيكلية تشمل على تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير Economic of scale نظرا لاتساع السوق وتنوع الامكانيات وهي الأهداف التي تسعى التكتلات الاقتصادية في الدول النامية إلى تحقيقها.

و- معوقات التكامل الاقتصادي :

ما زال التكامل والتعاون وخاصة بين الدول الافريقية والدول العربية ضعيفا ، ويرجع ذلك لثلاث أسباب : سياسية ، تاريخية ، اقتصادية ، فالأسباب التاريخية ترجع إلى ارتباط أسواق هذه الدول بأسواق الدول المستقرة ، ولبقاء السياسات الاقتصادية المستقرة والسياسية والتجارية بالدول المستقرة ، وأصبح هناك اعتقاد لدى معظم الدول بأنه من الأهمية بمكان وجود شبكة مواصلات بين أوروبا وיעدون ذلك أهم من وجودها بين الدول الافريقية.

(١) أسامة المجنوب ١٩٩٩ ، العولمة والاقليمية.

أما السبب الثانى وهو سياسى فيرجع إلى الاندماج وهو قرار سياسى بالدرجة الأولى فى حين أن معظم الدول مازالت تحاول رسم حدود بلادها ، الأمر الذى يجعل من الصعب تحقيق هذا التكامل ، بالإضافة إلى أن معظم شعوب هذه الدول ليس لها رأى فى تحقيق مثل هذا النوع من التعاون ، وإنما مرجعه للحكام.

أما السبب الثالث فهو سبب اقتصادى ، ويرجع إلى أن معدلات النمو الاقتصادى فى هذه الدول تقترب من الصفر ، تدهور موازين المدفوعات ، ضعف القطاعات الصناعية ، تدنى الانتاجية ، ارتفاع المديونيات الخارجية لمعظم دول القارة ، ضعف وتدنى شبكات البنية الأساسية التى تربط بين هذه الدول ، بالإضافة إلى تدنى النظام المصرفى ، كل هذه العوامل تؤدي إلى صعوبة تحقيق التكامل بين هذه الدول وتجعله محل تساؤل ، وهنا يشير الكاتب ، هل من المفيد تحقيق تكامل اقتصادى بين دول شبه الصحراء الإفريقية فى حين أن حجم الناتج المحلى لهذه الدول يساوى الناتج المحلى للمكسيك^(١) ، علاوة على عدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادى وسياسات تحرير التجارة مما يؤدي إلى تقليص نصيب أفريقيا من المنافع التى يمكن أن تحصل عليها.

أما السبب الأخير فيرجع إلى ضعف المؤسسات " Institutions " ويشمل ذلك وجود عدد كبير من منظمات التكامل الإقليمى ، عدم وفاء معظم الدول بالتزاماتها للمنظمات الإقليمية ، ضعف هذه المنظمات فى الإعداد

(١) هيئة المعونة الكندية ١٩٩١.

الصحيح للمؤتمرات ، بالإضافة إلى قلة التعاون والمشاركة بين هذه المنظمات.

فالهياكل الانتاجية متخلفة ، والتكامل التبادلي فيما بينها ليس من شأنه زيادة المبادلات التجارية.

وفي محاولة استعراض أهم المعوقات التي تواجه التكتلات الاقتصادية في الدول النامية وتطبيقها العملي على دول الكوميسا يرى العديد من الكتاب في بحث اشترك فيه العديد من المفكرين ^(٢) ، يرون أن العقبات التي تواجه تحقيق التكامل بين دول الكوميسا يمكن تقسيمها إلى نوعين من المعوقات :

أ- مجموعة المعوقات الهيكلية وتتلخص في الآتي :

(١) الاعتماد على عدد محدود من المواد الخام للتصدير ، حيث أشار التقرير إلى أن صادرات المواد الأولية تمثل حوالى ٨٢,٦% من اجمالي صادرات ١٥ دولة من دول الكوميسا ، إضافة إلى أن معظم هذه الدول تعتمد على سلعة واحدة للتصدير :

(٢) العامل الثانى من العقبات الهيكلية التي تواجه هذه الدول هي اعتماد اقتصادياتها على أسلوب كثيف رأس المال فى الانتاج ، وهذا يرجعه الكثير إلى علاقته بسياسة إحلال الواردات التي إتبعها هذه الدول ، وأشار التقرير نقلا عن Donges and Heimenz بأن سياسة إحلال الواردات قد أدت إلى انتاج السلع التي تعتمد على

(1) Donges and Heimenz (1991) " Export Liberalization " Gerry Nkombo al 1998 Impediments to Economic integration in Africa : The case of COMESA journal of business in developing nation volume

أسلوب كثيف راس المال وخاصة في قطاع الصناعة والذي أدى إلى التنوع على المستوى الأفقى من خلال تطبيق التقنيات الخاصة بهذا الأسلوب ، كل هذه العوامل كانت على حساب الانتاج الكثيف العمل.

(٣) عدم تنمية الموارد البشرية ، حيث أشار التقرير إلى أنه فى عام ١٩٩٣ بلغ عدد سكان هذه الدول حوالى ٢٩٠ مليون نسمة ، معظمهم لم يلق التعليم والعناية الصحية المناسبين والنتيجة هى تدنى مستوى الانتاجية وعدم المقدرة على المنافسة.

(٤) ضيق الافق وترجع أصول هذه المشكلة إلى فشل حكومات دول الكوميسا أن تأخذ اتفاقيات التعاون فى الاعتبار عند إعداد الخطة القومية ، ومن ثم لا تتعدى اتفاقية التعاون بين هذه الدول سوى التوقيع على الاتفاقية ، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الإدارية.

(٥) الاعتماد الكبير من معظم دول الكوميسا على الدول الصناعية ، تشير الورقة إلى الاعتماد الكبير من معظم دول الكوميسا على الغرب فى استيراد المواد الخام والسلع المصنعة ، وان الاعتماد الكبير على الاستيراد من هذه الدول يجعل اقتصاديات دول الكوميسا أكثر تعرضا للهزات نتيجة تغير أسعار الصرف ، وأشارت الدراسة نقلا عن Nomvetel 1993 ، بأن هناك سببين رئيسيين وراء اعتماد دول الكوميسا على الاستيراد من الغرب ، الأول أنها عادة لدى المستهلكين والمنتجين حيث يفضلون المنتجات الغربية ، أما السبب الثانى فهو أن كثيرا من الواردات مرتبط بالمعونات من هذه الدول ، كما أشارت الدراسة إلى أن ما يوازى ٥ مليار دولار من صادرات

من دول الكوميسا إلى الدول المتقدمة يعاد استيرادها مرة أخرى بواسطة بعض الدول الأخرى.

(٦) وجود العديد من التجمعات داخل أفريقيا ، تثير الورقة تساؤلاً هاما : هل غرب وجنوب أفريقيا يحتاجون إلى كل هذه التجمعات ؟ الكوميسا ، سادك SADC ، ساكو SACU ، حيث نجد أن نصف دول مجموعة الكوميسا أعضاء في مجموعة سادك ، الأمر الذى يؤدي إلى إضعاف التجمعات ، كما أنها تؤدي إلى المنافسة ، الاختلاف الكثير ، عدم التوافق فى رسم السياسات وتنفيذها وتجزئ السوق.

(٧) العقبات السياسية حيث لا توجد الرغبة لدى معظم حكومات دول أفريقيا فى التحرك الجدى نحو تحقيق التكتل القوى الذى يخدم مصالح القارة وأن الدعم السياسى لمتل هذه التكتلات يمثل أهم العوامل التى تساعد على إنجاحها.

(٨) الديون الخارجية حيث تعتبر القارة الافريقية أكثر القارات نصيبا فى الديون الخارجية ، هذا بالإضافة إلى أعباء خدمة الديون ، الأمر الذى أدى إلى تحويل جزء كبير من موارد النقد الأجنبى إلى سد خدمة هذه الديون ، وتشير الدراسة إلى أن نقص موارد النقد الأجنبى وعدم القدرة على الاستيراد يمثلان أهم المشاكل التى تواجه القارة الافريقية ، ومن ثم فإن الديون الخارجية تمثل عبئا كبيرا على اقتصاديات هذه الدول ، ومن ثم على تحقيق التكامل فيما بين هذه الدول.

(٩) ضعف شبكة المواصلات والمعلومات وعدم توافر البنية الأساسية

يمثلون أيضا أهم العقبات التي تواجه هذه القارة.

١٠) عدم استقرار الأحوال الاقتصادية العالمية واختلاف مستويات التنمية بين دول الكوميسا ، وتشير الدراسة إلى أن بعض الدول من الكوميسا أكثر تقدما من الدول الأخرى ، وعليه فإن الاعتماد على التوزيع العادل للمنافع من التكتلات الإقليمية قد لا يمكن تطبيقها التطبيق العملي ، فمثلا إزالة القيود على التجارة وتطبيق نفس سياسات تشجيع وحماية الاستثمار لن تؤدي بالضرورة إلى توزيع عادل للمنافع ، وذلك لأن الاستثمارات سوف تذهب إلى الدول الأكثر تقدما ، هذا بالإضافة إلى أنه لا توجد سياسة محددة لتوزيع المنافع داخل الكوميسا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن عدم استقرار الظروف الاقتصادية العالمية تنعكس آثاره على الدول النامية من خلال انخفاض الطلب على المواد الأولية.

ب- العقبات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي في هذه الدول :

إن معظم دول الكوميسا يقومون بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بواسطة صندوق النقد والبنك الدوليين ، وإن التطبيق الفعال لسياسات الإصلاح الاقتصادي من شأنه أن يدعم جهود التكامل الإقليمي بين هذه الدول ، وتشير الورقة أنه بالرغم من أن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي قد يؤدي إلى التغلب على المشاكل التي تواجه هذه الدول ، إلا أن بعض هذه السياسات قد تقف عقبة أمام تحقيق التعاون الإقليمي ، حيث يشير Killick 1992 بأن الإصلاح الاقتصادي الذي يتبناه الصندوق يركز على سياسة إدارة الطلب Demand

Mangement والتي تهدف إلى تقليل الواردات والتحكم في الإنفاق الحكومي ، بينما يقوم البنك الدولي بالتركيز على سياسة جانب العرض ، حيث تهدف السياسة إلى إعطاء دفعة لسياسات التصدير ، ومن ثم فإن هاتين السياستين قد تتعارضان ، فمثلا سياسة تقليل الواردات قد تؤدي إلى التأثير على استجابة العرض ، كما أن تقليل الإنفاق الحكومي سوف يؤثر بالتبعية على الإنفاق على التعليم والصحة والذي يؤثر على مقدرات العمالة والثروات البشرية ، كما أن سياسات الإصلاح لاتعطي اهتماما لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة.

ويتفق مع هذا الرأي كل من Fredrik & Oumderddaum حيث يشير الكاتبان بأن سياسات الإصلاح الاقتصادي تركز على الاقتصاد الوطني ولاتعطي اهتماما لتحقيق الاندماج في الاقتصاديات الإقليمية المختلفة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فيما يتعلق بالقارة الإفريقية فهناك اختلاف واضح بين المتقنين الأفارقة حول تحقيق الوحدة الإفريقية ، ويشير " Geert La Porte " أن هناك ثلاثة آراء حول التكامل والتعاون الإقليمي للدول الإفريقية ، فالرأي المتفائل يقول : أن معظم الدول الإفريقية خرجت من فترة الأزمات إلى فترة التحول ، وعليه فإن التكامل بينها سوف يؤدي إلى الفائدة لجميع دول المجموعة^(١).

ويرى : Cheikh Amra Diop, Modibo Keita, Kwame N " Panna Fricamists " أن الاندماج السياسي ضرورة مهمة لتحقيق الاندماج الاقتصادي بين الدول الإفريقية ، وإن تحقيق الوحدة الإفريقية

(١) هيئة المعونة الكندية ١٩٩١.

يكون من خلال حكومة واحدة مع ضرورة توحيد للمؤسسات ، وترى مجموعة أخرى من الكتاب ومنهم " Fleix , Houphouët-Boigny , Jomo " أنه من الأفضل الاعتماد على مبدأ التدرج وذلك من خلال تحقيق الاندماج الاقتصادي أولاً ثم الاندماج السياسى.

بينما يذهب رأى الآخر : أنه بغض النظر عن الأحوال الاقتصادية للقارة وعن مدى توافر الظروف السياسية لتحقيق التكامل ، فإن التكامل والتعاون الإقليمى لدول القارة ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة فى المدى الطويل ، وهذه الحكمة مستمدة من تجارب الدول الأوروبية والمنطقة الحرة لشمال أفريقيا (NAFTA) ، وتقوم هذه الافتراضية على أنه من الضرورة الاسراع فى تحقيق التعاون والتكامل بين دول القارة الإفريقية إذ كانت لدى دولها الرغبة فى اللحاق بدول العالم الأخرى.

أما رأى الثالث فيرى أنه بالرغم من أهمية تحقيق التعاون والتكامل بين دول القارة إلا أنه من غير المحتمل أن يعود ذلك بالنفع على دول القارة حتى تستطيع هذه الدول أولاً اصلاح اقتصادياتها حتى تصبح اقتصادياتها قوية ، وتقوم هذه الحجة على : أنه فى وقت تبنى أو ضعف الاقتصاد ، فإنه يصعب معه وضع خطة لدعم التعاون التجارى بين دول المجموعة ، تحرير الاقتصاد القومى ، تحقيق اندماج بين القطاعات المختلفة وتجانس السياسات الاقتصادية الكلية على المستوى الإقليمى.

ز - نظرة عامة عن التكتلات فى الدول النامية :

وهناك اختلاف واضح بين متفقى القارة الأفريقية ومتخذى القرار فيها

على مستوى الوحدة والاستراتيجية والهدف النهائي من التكامل الاقتصادى علاوة على نوعية استراتيجية التكامل بين هذه الدول (١)

وبالرغم من إنشاء العديد من المنظمات والهيئات المهمة بالتعاون الإقليمى بالقارة إلا أن التقدم نحو تحقيق التعاون الإقليمى مازال محدودا للغاية مما يثير كثيرا من التساؤلات عن أهم الأسباب وراء فشل معظم الجهود الساعية لتحقيق ما يسمى بالتعاون " التكامل بين دول القارة الإفريقية ". والجدير بالإشارة أن القارة الأفريقية تعتبر أكثر القارات فقرا والأكثر تخلفا علاوة على عدم التجانس بين دولها ، ويشير تقرير البنك الدولى ١٩٨٩ ، وتقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP بأنه من بين الـ ٥٠ دولة التى تقع فى أفريقيا فإن ٣٢ دولة عدد سكانها أقل من ٨ مليون نسمة و ٣٤ دولة تعتبر من أقل الدول انخفاضا فى الدخل ، حيث بلغ متوسط دخل الفرد حوالى ٣٣٥ دولار سنويا. كما أن حجم التجارة البينية بين دول القارة بلغ حوالى ٤% من إجمالى حجم تجارتها الدولية خلال عقد الثمانينات ، كما بلغ حجم الديون الخارجية لدول شبه الصحراء الأفريقية Sub. Saharan حوالى ١٤٢ بليون دولار فى عام ١٩٨٨ ، أى حوالى ١١% من إجمالى ديون العالم الثالث ، ذلك حسب التقرير الاقتصادى للمجموعة الأوربية " OECD " .

ويشير (٢) Guy Martin بأن أفريقيا تعتبر أكثر القارات اعتمادا على التجارة الخارجية وعلى الأسواق العالمية وأقل القارات سعيا وراء التكامل

(1) Guy Martin 1992 " African Regional cooperation and integration : Achievement problems and prospects.

(٢) نفس المرجع السابق.

الإقليمي ، وفي ظل هذه المعطيات فإن الاعتقاد السائد بين معظم المفكرين ومتخذي القرار في القارة السوداء يعتقدون أن الاندماج الإقليمي هو الوسيلة الوحيدة لتقليل الاعتماد على العالم الخارجى وتحقيق التنمية المستدامة والتي تسعى إليها معظم دول القارة ، ويشير التقرير إلى أن إنشاء السوق الأفريقية يستلزم الإسراع بعملية الاندماج ، وسوف يؤدي بدوره إلى إيصال حلقات الاندماج بعضها لبعض ، كما أشارت خطة لاجوس عام ١٩٨٠ Lagos " plan" بأن إنشاء السوق الأفريقية المشتركة (ACM) يعتبر الخطوة الأولى نحو إنشاء الوحدة الأفريقية (AEC) " African Economic Common " ، كما أشار مؤتمر الأولويات الاقتصادية لرؤساء الحكومات والذي عقد في لاجوس ١٩٨١ بأن من ضمن الأولويات التي يجب أن تعظمها الدولة هو تحقيق الاندماج الإقليمي بين دول القارة والتي من شأنها تأهيل القارة الأفريقية لتأخذ دورها في الاقتصاد العالمي ، وتهدف خطة لاجوس والمقترحة من لجنة الوحدة الاقتصادية الأفريقية " African Economic community " إلى دعم وتشجيع التكامل والتعاون ومحاولة الاعتماد على الذات مع تحقيق التنمية المستدامة بين دول المجموعة علاوة على تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفيما يلي عرض سريع للمنظمات والهيئات المهمة بتحقيق الاندماج والتعاون الاقتصادي بين دول أفريقيا خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ ، ١٩٩٠ .

يشير Gay Martin إلى وجود الكثير من المؤسسات الخاصة بالتعاون الإقليمي والاندماج والتي أنشئ معظمها بعد استقلال دول أفريقيا وهناك ما يزيد

عن ٢٠٠ منظمة في القارة الأفريقية منها ١٦٠ بين الحكومات ويوجد في جنوب القارة الأفريقية وحدها حوالي ٣٢ منظمة ، وهنا تقييم جيد لهذه المنظمات يقوم على أساس أهداف المنظمات ومن ثم فيمكن تقسيم هذه المنظمات إلى^(١) :

١- المنظمات الاقتصادية Economic communities وتهدف هذه

المنظمات إلى تحقيق الاندماج الكامل مروراً بمرحلة التجارة الحرة ، ثم الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة ، ثم الاندماج الاقتصادي.

٢- منظمات التنمية وتهدف إلى تنسيق السياسات في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الزراعة ، النقل والطاقة.

٣- منظمات تقديم الخدمات الفنية وهي تهدف إلى تنسيق السياسات الخاصة بالقطاع أو المشروع.

٤- الهيئات المالية والنقدية وتهدف إلى تقديم الخدمات الفنية المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية.

٥- الهيئات المتخصصة ، ويوضح الجدول رقم (١) نبذة مختصرة عن هذه المنظمات.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن التكتلات الاقتصادية في العالم مع التركيز على أفريقيا وجدول يوضح التكتلات الأخرى في العالم :

١- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA) :

تمثل هذه المنطقة أكبر تجمع تجاري ثلاثي الأطراف في العالم،

حيث تضم ٣٧٠ مليون نسمة ، وإجمالي الناتج المحلي لدولها ٦,٢

(١) مصدر سابق Guy Martin

تريليون دولار أمريكي ، وعليه فإن منطقة التجارة الحرة - نافتا -
أكبر من الاتحاد الأوربي الذي يضم ١٥ دولة بإجمالي ناتج محلي
حوالي ٤ تريليون ، وعدد سكان ٣٢٥ نسمة.

والجدير بالذكر هنا بأن هذه الاتفاقية تتعدى النطاق التقليدي
للاتفاقيات الإقليمية ، وذلك لتركيزها على إجراءات الحدود لتشمل نطاقا
أوسع من السياسات مثل البنية والعمالة ، إضافة إلى دمج السياسات
على المستوى الإقليمي ^(١) ، وبالرغم مما تحققه المنطقة من مزايا
لأعضائها إلا أنها تثير الكثير من المخاوف لدى غير أعضائها حول
آثارها المتوقعة في تحويل التجارة والاستثمار بعيدا عنهم ، كما أن
هناك مخاوف لاتينية وآسيوية من أن تجذب المكسيك على حسابهم
كميات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية ، وذلك من خلال تحقيق الانتاج
ذى التكلفة الأقل ، علاوة على إمكانية وصولها لأسواق أمريكا اللاتينية
الأخرى من خلال الـ MFN .

٢- اتحاد المغرب العربي (UAM) :

والذى أنشئ في ١٩٨٩ ويضم كلا من الجزائر ، ليبيا ،
موريتانيا ، المغرب ، تونس وتمثل هذه البلاد حوالي ٥٧٨٤ كيلومتر
مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي ٦٠ مليون ، فيما يبلغ متوسط دخل الفرد
حوالي ١٨٧٤ دولار ، وتهدف منظمة الاتحاد المغاربي إلى تحقيق

(١) أسامة المجنوب ١٩٩٩ ، العولمة والإقليمية.

التكامل أو الاندماج الاقتصادي والاجتماعية والثقافية. ومن المتوقع عدم نجاح هذه التجربة وذلك لضالة العائد المتوقع من الاندماج ، إضافة إلى زيادة العقبات الاقتصادية التي تواجه معظم هذه البلاد مما يؤدي إلى إثارة النزعة القومية^(١).

٣- التجمع الاقتصادي لجنوب أفريقيا (CEAO) :

وهي المنطقة الحرة للدول الناطقة بالفرنسية لدول جنوب أفريقيا، وقد أنشئ ما يسمى " Organized trade zone " منطقة تجارة حرة من خلال توحيد للتعريفات الجمركية وتنظيم للقواعد الجمركية وتهدف هذه المنظمة إلى خلق اتحاد جمركي خلال ١٢ سنة من إنشائها من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة كهدف نهائي ، كما تهدف مجموعة التجمع الفرنسي إلى تشجيع التعاون في مجالات الزراعة والصيد والأسماك ، الصناعة والمواصلات والاتصالات ، وتعتبر خريطة التعاون الإقليمي " Trade Cooperation Regional " والتي تستخدم كأداة لتحرير تجارة السلع والصناعة بين دول المجموعة وكذلك صندوق التنمية : " (CDF) Communally Development Fund " بغرض تعويض الدول الأقل تقدما والدول ذات الموقع غير المتميز في التجمع عن الخسائر التي لحقت بها ، أما الأداة الثالثة وهي Community Development and Fund لضمان القروض والاستثمارات في هذه الدول سواء كانت شركات قطاع عام أو خاص.

^(١) مصدر سابق Gay Martin

ولقد حقق التجمع الأفريقي العديد من الانجازات تتمثل في زيادة نسبة التجارة لهذه الدول ، كما زاد عدد السلع المتبادلة ، فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية بين هذه المجموعة من ٧٣ مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٣٩٦ مليون دولار في ١٩٨١ ، ولقد نتج عن ذلك ارتفاع نسبة الصادرات لمجموعة دول الجنوب الأفريقي لإجمالي صادرات هذه الدول لتصل إلى حوالي ١١% في عام ١٩٨٣ ، ثم انخفضت لتصل إلى ٦,٥% في عام ١٩٨٦ ^(١) ، ولقد أشار تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٩ بأن التجمع الجنوب الأفريقي يعتبر من أنجح التجمعات الأفريقية ولكن هناك أيضا بعض العقبات والصعوبات التي تواجه هذا التجمع (CEAO فمثلا لا يوجد أى تقدم نحو تنفيذ الإجراءات الإيجابية التي من شأنها إنشاء السوق الاقتصادية المشتركة ، كما أن هناك بعض الدول التي مازالت تفرض القيود على التجارة مخالفة بذلك الاتفاقية ، كما لا يوجد سياسة صناعة موحدة للأقليم أو للتجمع ، الأمر الذي أدى إلى تعدد الجهود.

٤- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا :

The Economic Community of Central African States (ECCAS)

أنشئت في عام ١٩٨٠ من عدة دول وتهدف إلى إنشاء السوق المشتركة لدول أفريقيا الوسطى وفي خلال ١٢ سنة تحقق هذه الوحدة الاقتصادية ويمكن تحقيق الوحدة الاقتصادية من خلال استقرار وتجانس معدلات الجمارك

^(١) مرجع سابق.

والسياسات المالية ، وإنشاء صندوقين للتوزيع العادل للمكاتب والتكاليف الناجمة عن الاندماج الاقتصادي وهناك العديد من الصعوبات التي تواجه هذه المنظمة ، وتتمثل أهمها في العقبات المالية والتي أدت إلى تأجيل الاجتماع السنوي في عام ١٩٨٨ ، علاوة على عدم توحيد للسياسات المالية.

٥- اليوداك (UDEAC) :

حيث تم التوقيع عليها في ١٩٦٤ من خمس دول من وسط أفريقيا ، وتهدف إلى إقامة السوق المشتركة تدريجيا من خلال المراحل الطبيعية للتكامل ، ويلاحظ أنه منذ ذلك الحين لم تتخذ أى خطوات لإنشاء الاتحاد الجمركي أو الاتفاق على السياسات الخاصة بالمواصلات والاتصالات ، كما أن هناك العديد من القيود المتعلقة بسهولة حركة السلع ورؤوس الأموال ، عدم وجود نظام للصرف وتحويل العملات ، ويشير تقرير UNCTAD ١٩٨٦ بأن التجارة البينية بين دول هذه المجموعة في تناقص ، علاوة على العديد من المعوقات المتعلقة بتوحيد الأساليب الإحصائية المتبعة.

٦- المنظمة المالية والنقدية - النظام الفرنسي :

Monetary and Financial Institutions the Franc-Zone system.

تهدف هذه المؤسسة إلى تعميق التعاون المالي بين فرنسا ودول غرب ووسط أفريقيا والتي كانت مستعمرة من فرنسا وتمتاز هذه المنظمة بأنها تعتمد على مركزية القرار الإداري وتقوم على أربعة مبادئ أساسية هي :

١- حرية التحويل من العملة الوطنية إلى العملة الفرنسية والعكس.

٢- حرية انتقال رؤوس الأموال داخل المنظمة.

٣- تخصيص الاحتياطي المشترك من العملة الفرنسية.

٤- توحيد القرارات والقوانين المنظمة للتحويلات التجارية والمالية للخارج.

٧- **مجموعة شرق أفريقيا (EAC) The East African Community**

أنشئت مجموعة شرق أفريقيا في ١٩٦٧ من خلال توقيع اتفاقية التعاون المشترك بين ثلاث دول في شرق أفريقيا وهي كينيا وتنزانيا وأوغندا. وتقوم هذه المنظمة على تحقيق التعاون من خلال الاتحاد الجمركي مع توحيد للتعريف الجمركية ومنطقة التجارة الحرة بين هذه الدول ، توحيد الجمارك ، توحيد طريقة الدخل ، توحيد خدمات النقل والاتصالات علاوة على توحيد خدمات البحوث ووحدة النقود وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق التعاون والاستفادة المتلى منه ، كما تهدف إلى توحيد المؤسسات والإجراءات التي تتضمن التوزيع العادل للقوانين الناجمة عن الاتحاد الاقتصادي.

ومن أهم المشاكل التي واجهت هذه المنظمة ، عدم عدالة توزيع الفوائد ، علاوة على وجود العقبات الدستورية ، بالإضافة إلى الاختلاف في المعتقدات السياسية.

٨- **اتفاقية التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا :**

The Preferential Trade Area For Eastern and Southern Africa (PTA)

تقوم اتفاقية التجارة التفضيلية على خطة طويلة الأجل لإنشاء مجموعتين كبيرتين ، واحدة في شرق أفريقيا والأخرى في جنوب أفريقيا وقد قامت هذه

الاتفاقية نتيجة فشل منظمة شرق أفريقيا في عام ١٩٧٧ وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في ١٩٨١ وتهدف اتفاقية التجارة الإقليمية (PTA) إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية من خلال مراحل التعاون المختلفة مثل منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، الوحدة الاقتصادية ، ان اتفاقية التجارة التفضيلية تقوم على عاملين هامين هما : استراتيجية اندماج الأسواق Approach Market Integration والتي تشمل بدورها إجراءات تحرير التجارة ، مثل تخفيض التعريفات الجمركية وغير الجمركية والقضاء على عوائق التجارة ، أما الاستراتيجية الثانية فهي اندماج الانتاج Production Integration Approach وتشمل توحيد المشروعات الزراعية والصناعية والمشروعات المختلفة بالنقل والاتصالات.

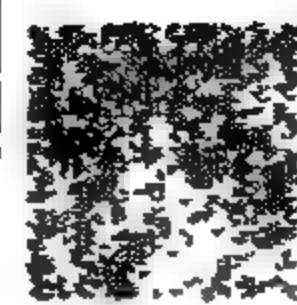
وتهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة التفضيلية إلى دعم التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الإجراءات التدريجية للقيود على التجارة.

أهم التكتلات الإقليمية :

المنظمة	تاريخ أنشائها	الدول الأعضاء	الهدف منها
دول الاتحاد المغربى العربى UAM	أكتوبر ١٩٨٩	تتكون من أربعة دول	السوق المشتركة
التجمع الاقتصادى لجنوب أفريقيا CEAO	١٩٦٥	يتكون من ٩ دول	التعاون الاقتصادى والفنى
المجموعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا ECOWAS	أبريل ١٩٧٣	تضم (١٦) دولة	السوق المشتركة ثم الوحدة الاقتصادية الكاملة
الاتحاد الجمركى الاقتصادى فى أفريقيا الوسطى UDEAC	ديسمبر ١٩٦٤	يتكون من (٦) دول	السوق المشتركة
المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا ECCAS	أكتوبر ١٩٨٣	تتكون من (١٠) دول	السوق المشتركة
مجموعة دول شرق أفريقيا EAC	ديسمبر ١٩٦٧	تتكون من (٣) دول	السوق المشتركة
منطقة التجارة للتفضية لشرق وجنوب أفريقيا PTA	ديسمبر ١٩٨١	تتكون من (١٦) دولة	السوق المشتركة / ثم الاتحاد الاقتصادى
مؤتمر تسويق التنمية لدول شرق أفريقيا SADC	أبريل ١٩٨٠	يتكون من (٩) دول	تسويق المشروعات والتعاون الاقتصادى
منطقة التجارة الحرة بين الشرق والجنوب الأفريقى	١٩٩٤	تتكون من ٣٤ دولة	التسويق فى الإجراءات التى تضمن التسهيلات الأخرى لرجال الأعمال ، بعد الانتهاء من هذه الاتفاقية ستمثل ٣٤ دولة نامية وصناعية وسوف يكون لها تأثير مباشر على العلاقات التجارية للأقاليم حيث من المتوقع أن يبلغ عدد سكان هذه الدول ٧٥٠ مليون نسمة ، بإجمالى ناتج محلى حوالى ٩ تريليون دولار .

الهدف منها	الدول الأعضاء	تاريخ انشائها	لمنظمة
تنسيق التعاون بين دول آسيا والباسفيك وتحويل إلى منطقة حرة للتجارة والاستثمارات في عام ١٩٩٥ بلغ اجمالي الناتج المحلي العالمي وحوالي ٥٠% من التجارة الدولية ، ٢٨% من اجمالي سكان العالم.	تتكون من (١٨) دولة	يناير ١٩٨٩	منطقة الباسفيك للتعاون (APEC) أبيسك التكتلات عبر الاقليمية
توسيع نطاق السوق لهذه الدول وتشجيع دعم القيمة الصناعية.	٥ دول	١٩٦٩	" Andean Pact "
تسهيل التجارة والتعاون بين هذه الدول ودعم التنمية الصناعية مع إزالة العوائق الحمائية.	١١ دولة	١٩٦٠	مجموعة أمريكا اللاتينية للتكامل
بدأت الفكرة بتطوير التساوي بين القطاعات ثم تحولت إلى فكرة الاتحاد الجمركي بين ٤ دول وهي بوليفيا ، البرازيل ، تشيلي ، الأرجنتين.	٣٧ دولة من الكاريبي وأمريكا الوسطى	مارس ١٩٩١	السوق المشتركة للجنوب MERCOSUR
بدأت فركتها بأن منطقة تجارة تفضيلية ، ثم منطقة تجارة حرة ١٩٩١ ، كان الهدف الأساسي هو تخفيض معدل التعريفات الجمركية بحوالي ٥% في حوالي ١٥ سنة.	٩ دول	أغسطس ١٩٦٧	مجموعة التعاون لدول شمال شرق آسيا ASEAN
تنسيق التعاون الاقتصادي المشترك ، ثم تحولت إلى منطقة اتحاد جمركي بوجود تعريفية مشتركة على السلع الخارجية وحرية انتقال لجميع السلع المنتجة في هذه الدول..	٦ دول	١٩٨١	منظمة التعاون الخليجي GCC

الفصل الثانى



الدراسات التطبيقية

للتكامل الاقتصادى

أولاً : الخلفية النظرية للتكامل الاقتصادي :

يهدف هذا المبحث إلى تناول نظرية التكامل الاقتصادي من خلال تحليل للمفهومين الاستاتيكي والديناميكي واستعراض أهم الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة تأثير التكتلات الإقليمية على اقتصاديات لا يعتبر غاية في حد ذاته ، وإنما وسيلة لتحقيق أهداف ^(١) اقتصادية تتمثل في الآتي :

١- الأثر الانتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر " Viner " بأنه أثر خلق التجارة " Trade creation Effect " ومواده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة ^(٢) .

٢- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي ، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين ، عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن ، وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

(1) United Nations 1975 : Current problems of economic integration.

(2) B. Balassa 1960 : The Theory of Economic Integration.

٣- يساهم التكامل الاقتصادى فى زيادة معدلات التبادل التجارى Term of trade للدول الأعضاء ، كما يؤدى إلى زيادة القوة التفاوضية ، لأنه كلما زاد عدد الأعضاء ، كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجى سيكون فى وضع أفضل ، أى أن التكامل الاقتصادى يحسن معدل التبادل التجارى^(١).

٤- يؤدى التكامل الاقتصادى إلى تحقيق الوفورات الاقتصادية " Economic of scale " نتيجة اتساع نطاق السوق الذى يؤدى إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره المشروعات من استغلال أكبر طاقة انتاجية ممكنة ، ومن ثم يؤدى إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية^(٢).

٥- الوفورات الخارجية " External Economics " نتيجة انتقال عناصر الانتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة مما يؤدى إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التى يهدف التكامل الاقتصادى بين الدول لتحقيقها.

(1) United Nations : 1967 : Trade expansion and economic Inrgration amage developing countries.

(٢) تيسير عبد الجابر ١٩٧٢ " التكامل الاقتصادى العربى " المنظمة العربية للتربية والثقافة.

٦- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الانتاج في الدول الأعضاء ، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل مما يؤدي في النهاية إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المواطنين^(١).

٧- من الأهداف التي يسعى التكامل الاقتصادي أيضا إلى تحقيقها زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعد ما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية ، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، ويؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت قيودا جمركية أو إدارية أو أى معوقات أخرى ، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد من قيام أى دولة بتغيير سياستها التجارية فجأة.

أ- التحليل الاستاتيكي لنظرية التكامل :

إن موضوع تنمية العلاقات الدولية التجارية ودراسة تأثيرها على الدول المنظمة بهدف تحقيق مزايا تقضيلية بين الدول الأعضاء أو حتى تحقيق شكل أكثر تفوقا من أشكال التكامل الاقتصادي ، يعد من أقدم الموضوعات التي طرحت للدراسة في إطار نظرية التكامل

(١) مصدر سابق UNUNCTAD 1975 Trade Direction

الاقتصادى^(٢) ، ويعتبر الاتحاد الجمركى أحد أشكال التكامل الاقتصادى ويمثل الأساس فى قيام السوق المشتركة ويعرف الاتحاد الجمركى بأنه يتكون من منطقة اقتصادية تشمل الأعضاء الذين يقومون فيما بينهم بالامتناع عن فرض ضرائب جمركية بين بعضهم البعض ، أو فرض أى نوع من الضرائب له نفس الآثار أو أى موانع كمية ، كما أنهم يطبقون ضرائب جمركية مشتركة عند تعاملهم مع الدول غير الواقعة فى نطاق الاتحاد بتشريع جمركى^(١) ، وعليه فإن الاتحاد الجمركى حسب تعريف اتفاقية الجات لابد أن يأخذ فى الاعتبار إلغاء جميع القيود على التجارة الخارجية سواء كانت قيود جمركية أو خلافه بين جميع الدول الأعضاء، وأن يقوم بتوحيد التعريفات الجمركية والتنظيمات الأخرى الخاصة بالتجارة الخارجية مع الدول غير الأعضاء.

يمثل الاتحاد الجمركى أساسا نظرية التكامل الاقتصادى، ولقد كان أول من تناول الاتحاد الجمركى بالبحث والتحليل هو Viner بالصيغة المطلوبة فى بداية الخمسينات ، كما تناوله بالبحث الكثير ، حيث قام كل من : Maurice, Bye, Herbert, Gierch and Jacob Vine. بدراسة تأثير الاتحاد الجمركى على تدفق التجارة من خلال دراسة عاملين هامين هما الأثر الإنشائى (Creation Effect) والأثر التحويلى (Diversion Effect) ، وذلك من خلال دراسة تأثير قيام

(٢) فرج عبد الفتاح فرج العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى كوميسا.

(١) B.Balassa : 1961 The Theory of Economic integration.

الاتحاد الجمركى على توزيع الموارد وهل يؤدي قيام الاتحاد الجمركى إلى انتاج السلع ذات الكفاءة العالية^(٢) .

فى حالة قيام الاتحاد الجمركى فإن الأثر الإنشائى أو عملية خلق التجارة يؤدي إلى نقل انتاج السلع من المصدر الأقل كفاءة إلى المصدر الأكثر كفاءة حيث يؤدي ذلك أيضا إلى الاستخدام الأمثل للموارد ، أما الأثر التحويلي فيؤدي إلى نقل سلعة من مصدر أكثر كفاءة إلى مصدر أقل كفاءة ، مما يؤدي إلى سوء توزيع الموارد أو بمعنى آخر : إذا أدى قيام الاتحاد الجمركى إلى نقل انتاج السلعة من البلد ذى النفقة الأعلى إلى البلد ذى النفقة الأقل فإنه بذلك يؤدي إلى ما يسمى خلق التجارة وإلى الاقتراب أو التطابق مع توزيع الإنتاج فى ظل حرية التجارة ، أما إذا أدى قيام الاتحاد إلى نقل السلعة من البلد ذى النفقة النقدية الأعلى ، فإنه يؤدي إلى تحويل التجارة وإلى ابتعادها عن الوضع الأمثل للإنتاج فى ظل حرية التجارة^(١،٢)، يتمثل الأثر الإنشائى فى حصول المستهلك فى حالة التكامل الاقتصادى على سلعة ما بسعر أقل ، فيما يعنى الأثر التحويلي أن المستهلك يحصل على سلعة ما بسعر أعلى مما كان وذلك عن طريق الاستيراد من دولة عضو فى التكامل بدلا من استيرادها من دولة خارج نطاق التكامل.

إن التحليل السابق للأثر الإنشائى والأثر التحويلي والذي تناولهما B. "

(2) Viner Jacob 1950 " The Custom Union issue. New York

(١) أحمد الغندور ١٩٧٠ " الاندماج الاقتصادى العربى " .

(٢) محمد كمال السيد صابر ١٩٩٥ ، تأثير قيام السوق الأوربية المشتركة على مستقبل ارتباطاته مع مجموعة دول الاتفاق - رسالة دكتوراه.

" Balassa في كتاباته يغطيان جانبا واحدا فقط من الأثر على الإنتاج " Production Effect " ولا بد هنا من التفرقة بين الأثر الإيجابي والأثر السلبي للاندماج ويعرف الأثر الإيجابي بأنه الفرق في التكلفة نتيجة التحول من شراء الموارد ذات التكلفة العالية إلى الموارد ذات التكلفة المنخفضة.

يؤدي الأثر الإنشائي إلى التوزيع الأكفأ للموارد الاقتصادية ، أما الأثر التحويلي فيؤدي إلى توزيع أقل للموارد ، أما بالنسبة لحساب الأثر الإيجابي والسلبي للتجارة على كفاءة توزيع الموارد ، فيقترح Meade الأثر الإيجابي أن تضرب حجم التجارة البينية في الفرق بين نفقة إنتاج السلع في المركز الأكثر كفاءة ونفقة إنتاجها في المركز الأقل كفاءة ، أما لحساب الأثر السلبي فنضرب حجم التجارة المحولة في الفرق بين نفقة الإنتاج في المركزين ويتوقف الأثر الصافي للاتحاد على ما إذا كانت قيمة الأثر الإيجابي تفوق الأثر السلبي أو العكس ، وفي الحقيقة أنه من الصعب مسبقا تحديد الأثر الصافي للاتحاد الجمركي عموما على الإنتاج ⁽¹⁾ .

وتحت فروض ساكنة Static Assumption كما هو الحال في النظرية التقليدية للتجارة الدولية أشار Viner أن عملية خلق التجارة Trade Creation يمكن الاستدلال عليها بانخفاض التجارة مع الدول الأخرى غير الأعضاء في التكامل ، ويرى مؤيدو النظرية التقليدية أن عملية خلق التجارة تؤدي إلى زيادة عوائد عوامل الإنتاج ، نظرا لتحسين إنتاجياتهم كنتيجة للتخصص وتقسيم العمل

(1) Vener Jacob 1950 " The Customs Union assue, New York.

والإنتاج وفقا للميزات النسبية (٢).

فيما يرى نيركسيه Nurkse ، ميردال Myrdal ، بريش Prebisch وسيرز Seers بضرورة إدخال عنصر الزمن واسقاط عنصر الافتراض الساكن، حيث يرى هؤلاء الكتاب أن على الدول النامية أن تأخذ ببعض أساليب الحماية حيث قد يكون مبعثا في إعطاء دفعات تنمية لبعض الصناعات ومن ناحية أخرى عبر عديد من الكتاب عن ميزة أخرى للأثر الإنشائي تتمثل في الفائض الذي يمكن أن يعود على المستهلك كأثر ناجم عن خلق التجارة ، كما سبق وأن أشرنا إليه ويمثل هذا الأثر الإنشائي الفرق بين ما كان المستهلك مستعدا لدفعه وما دفعه فعلا في سبيل الحصول على السلعة وهو ما يسمى بفائض المستهلك (١).

ويعد Husted and Melvin مرجعية للتعبير عن فائض المستهلك في البلد المستورد نتيجة لرغبة دولة ما للدخول في إقامة منطقة تجارة حرة ، ولقد عبر الكاتبان بأن فكرة الزيادة في فائض المستهلك هي نتيجة خفض التعريفات الجمركية ولقد ربط الكاتبان التغيرات التي تحدث في فائض المنتج من هذه السلعة وهي تغيرات سلبية من أجل الوصول إلى صافي الرفاهية المتحقق للمجتمع عن تأثير خلق التجارة ويشير الكاتبان أن الزيادة في فائض المستهلك والناجمة عن عملية خلق التجارة تأتي من مصدرين رئيسيين أحدهما داخلي

(2) B.Balassa 1961 " The Theory of Economic Integration " London

(١) فرج عبد الفتاح فرج ١٩٩٩ العلاقات التجارية بين مصر ودول الشرق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي / الكوميسا.

ويتمثل في الانخفاض الذي حدث في فائض المنتج المحلي ، أما المصدر الخارجي فهو نتيجة الاستيراد من أسواق ذات ميزة نسبية أعلى ^(٢) .

ولقد تعرض الكاتبان أيضا إلى الفائض في البلد المصدر حيث أشار إلى أن صافي الرفاهية في الدول المصدرة يتزايد بأثر خلق التجارة كنتيجة لحاصل تفاعل قوتين ، الأولى هي تغيرات فائض المستهلك في البلد المصدر حيث تكون تغيرات سالبة بفرض أن السعر العالمي يزيد عن السعر المحلي في بلد التصدير والثانية هي تغيرات فائض المنتج والتي تكون موجبة بحيث تغطي تغيرات فائض المستهلك ^(١) .

يفرق Robson بين أثر قيام المنطقة الحرة وأثر الاتحاد الجمركي على سوق الدول المنظمة للاتحاد ، فهو يفترض أن هناك دولتان يقومان بإنتاج ذات المنتج ويفترض تشابه دالة الطلب في كلتا الدولتين ، فيما أن دالة العرض فهي أكثر مرونة في الدولة الأولى عنها في الدولة الثانية ، علاوة على أن ظروف الإنتاج في الدولة الأولى أفضل من الدولة الثانية ، وتفرض الدولة الأولى تعريف جمركية أقل من الدولة الثانية ^(٢)، ^(٣) .

ويشير روبسون في كتابه الصادر عام ١٩٩٦ تحت عنوان اقتصاديات

(2) Peter Robson 1968 " Economic integration in Africa.

(١) فرج عبد الفتاح فرج ١٩٩٩ العلاقات التجارية بين مصر ودول الشوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي - الكوميسا.

(2) Peter Robson 1968 " Economic integration in Africa

(٣) مصدر سابق Peter Robson 1968 " Economic integration in Africa Husted steven & Melvin.

التكامل الدولي ، أثر قيام منطقة التجارة الحرة على أسواق دولتين ، مميزا تلك الآثار عنها في حالة الاتحاد الجمركي ، ينطلق روبسون من فرض وجود دولتين تنتجان ذات المنتج ، ويفترض تشابه دالة الطلب في كل من الدولتين ، غير أن الدالة العرض أكثر مرونة في الدولة الأولى ، عنها في الدولة الثانية ، كما أن ظروف الإنتاج في الدولة الأولى أفضل منها في الدولة الثانية ، تفرض الدولة الأولى تعريف جمركية تقل فئتها عن الفئة المطبقة في الدولة الثانية ، قبل قيام منطقة التجارة الحرة ، تقوم الدولة الثانية بإنتاج السلعة تحت ظل الحماية الجمركية الأكبر ، وبالتالي فإن الكمية المستوردة من الخارج تكون أقل نسبيا ، تحصل الدولة الثانية على حصيلة جمركية بالفئة المرتفعة ، حيث أن فرض التعريف بالسعر المنخفض يجعل منتجها يزيدون من إنتاجهم لمستوى التوازن مع الكميات المطلوبة بعد قيام منطقة التجارة الحرة فإن الدولة الأولى لا تستطيع أن تمد الدولة الثانية بكامل طلبها ، ويرغب مستهلكو الدولة الثانية في الحصول على السلعة بمستوى سعر مكافئ للمستوى السائد داخل حدود الأولى هنا تقوم الدولة الأولى : باستيراد السلعة من الخارج وتعاملها جمركيا بالفئة التعريفية المنخفضة لكي تتيح السلعة لمستهلكي الدولة الثانية ويتحقق التوازن داخل السوق الواحد الناجم عن إنشاء منطقة التجارة الحرة ، يترتب على هذه العملية زيادة في فائض المستهلك للدولة الثانية ، وانخفاض في دخلها الحكومي (خفض في حصيلتها الضريبية) غير أن الدولة الأولى تحصل على حصيلة جمركية نتيجة الاستيراد من الخارج بفئة ضريبية منخفضة لسد حاجة مستهلكي الدولة الثانية ، ويلاحظ من خلال هذا التحليل أن روبسون قد أغفل فكرة شهادة المنشأ كأساس لانسياب السلع فيما بين الدول التي تطبق اتفاقيات تجارة تفضيلية أو إقامة مناطق تجارة حرة ولم تصل بعد لمرحلة تطبيق الاتحاد الجمركي.

يقارن روبسون النتائج التي توصل إليها في حالة إنشاء منطقة تجارة حرة مع ذات النتائج التي يمكن أن تحقق حال إنشاء الاتحاد الجمركي ، ويصل في تحليله إلى أن نتيجة قيام الاتحاد الجمركي وما يستلزمه من توحيد التعريفات الجمركية بكلتا الدولتين أمام العالم الخارجي ، وإزالتها فيما بينهما ، وبفرض أن التعريفات المشتركة تقع في موقع يتوسط التعريفات في الدولة الأولى والتعريفات في الدولة الثانية بأنه سوف يكون هناك أثر إنشائي لعملية التجارة بين الدولتين ، غير أن هذا الأثر كما أوضحه بيانيا سوف يكون أقل مما كان عليه في حال إنشاء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي يكمن في الأثر الناجم على الدولة الأولى حيث يتأثر مستهلكو هذه الدولة بخفض الفائض الخاص بهم حالة الاتحاد الجمركي أكثر مما يتأثرون به حال قيام منطقة تجارة حرة ، بينما يكون منتجو هذه الدولة أفضل حالا ، حيث يتحقق لهم زيادة صافية في الفائض المحقق ، كذلك فإن الإيرادات الجمركية في الدولة الأولى تكون أعلى في حال قيام منطقة التجارة الحرة عنها في حال الاتحاد الجمركي ⁽¹⁾ .

فضلا عن ذلك فإن التجارة مع العالم الخارجي سوف تكون أكبر في حالة قيام منطقة التجارة الحرة عنها في حالة قيام الاتحاد الجمركي ، لذلك يفضل روبسون قيام منطقة التجارة الحرة عن قيام الاتحاد الجمركي ، وبطبيعة الحال فإن ما توصل إليه روبسون يتوقف على مدى تحقق فروضه. والجدير بالذكر أن كروجر توصل (Krueger 1979) لذات النتيجة ، وإن اختلفت طريقة تحليله عن طريقة تحليل روبسون ، حيث نرى أن منطقة التجارة الحرة

(1) Peter Robson 1996 " Economic of International integration 4th edition.

فى مفهوم كروجى هى شكل من أشكال التفضيلات التى تصل فىها نسبة الإعفاء بين الدول المتعاقدة إلى ١٠٠% أى الضريبة الجمركية فيما بينهما تكون صفر% ، ويرى كروجى مستخدما شرط " بريتو " تأتى أفضل البدائل " أن اتفاقيات إنشاء مناطق التجارة الحرة هى أفضل من الاتحادات الجمركية لتعميم حرية التجارة على المستوى العالمى.

مما سبق نستطيع القول بأن هناك اتفاقا بين معظم الاقتصاديين على أن الآثار الناجمة عن الاتحاد الجمركى أو السوق تتوقف على العديد من العوامل أهمها : (١)، (٢)، (٣).

١- درجة التنافس والتكامل

Complementary and Competitiveness

تشير التحليلات أن الاتحاد بين اقتصاديات الدول المتنافسة تتيح إلى حد كبير سلعا من نفس النوع قبل تكوين الاتحاد. أما الاقتصاديات المتكاملة فتدلل على وجود اختلافات كبيرة فى المنتجات الصناعية ، ويشير " B.Ballasa " أن الأثر الأنشائى يزيد كلما أرتفعت درجة المنافسة بين اقتصاديات دول الاتحاد مع الأخذ فى الاعتبار الطاقات الكامنة لهذه الدول فى المستقبل ، ولقد أشار Viner بأن الاتحاد بين دول متنافسة أكثر فائدة من الاتحاد بين دول ذات اقتصاديات

(١) محمد كما السيد صابر ، ١٩٩٥ تأثير السوق الأوربية الموحدة على مستقبل ارتباطاته مع مجموع دول الاتفاقيات رسالة دكتوراه.

(2) B.Balassa 1961 " The Theory of Economic integration ".

(3) J. Viner 1950 " The Custom Union issue. New York.

متكاملة قبل الاتحاد ، فإن هذا التكامل معناه أن نفقة إنتاج السلع المختلفة تختلف اختلاف كبيراً فيما بين البلاد المتحدة ، لذا فإن قيام الاتحاد الجمركي بين البلاد المتكاملة من المتوقع ألا ينتج عنه زيادة حجم التجارة فيما بينهم نتيجة للأثر الإنشائي ، بل نتيجة للأثر التحويلي.^(٤)

وعلى العكس فإن الاتحاد بين اقتصاديات الدول المتنافسة يكون ذا أثر إنشائي وذلك لأن هذه الدول قبل الاندماج كانت تتنافس فيما بينها بإنتاج نفس السلع مع حماية المنتج المحلي ، ومن ثم فإن قيام الاتحاد بين الدول ذات الاقتصاديات المتنافسة مع إزالة كافة الرسوم الجمركية وعوائق التجارة سوف يؤدي إلى الاستخدام الأمثل من توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج في كل من البلاد المنظمة للاتحاد ويؤدي هذا بدوره إلى تخصيص كل دولة في السلع التي تتميز بها بميزة نسبية.^(١)

Size of the Union

٢- نطاق الاتحاد

تشير آراء كل من Viner, Meade, Tinbergen بأنه كلما كبر حجم الاتحاد كلما أدى ذلك إلى زيادة الأثر الإنشائي نتيجة تقسيم العمل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة كفاءة توزيع الموارد والإنتاج ، ومن ثم زيادة الناتج الكلي الإجمالي والرفاهية ، حيث أن الزيادات المتتالية في حجم الاتحاد تقلل من امكانيات تحويل التجارة ، ومن هنا يمكن القول بأنه كلما زاد نطاق الاتحاد كلما أدى ذلك إلى زيادة الأسواق ، أما

(٤) أحمد الغندور ١٩٧٠ مرجع سابق.

(١) نفس المرجع السابق.

Hawtrey Seems فإنه يرفض فكرة الأثر الإيجابي لزيادة الانتاج الناجم عن الاتحاد ويقول أنه كلما زادت الأعمال الاقتصادية وكانت هناك حماية جمركية ذات تعريف عالية فإن ذلك يؤدي إلى استبعاد السلع المنتجة في البلاد الأخرى وعليه فإنه كلما كبر نطاق الاتحاد أدى ذلك إلى زيادة الأثر التحويلي للتجارة في بعض المجالات^(٢)

٣- الفجوة الاقتصادية : " Economic Gap "

الفجوة الاقتصادية يعبر عنها بمدى التباين أو التجانس في درجة النمو الاقتصادي بين دول الاتحاد وذلك لأن تأثير إزالة العوائق أمام التجارة سوف يؤدي إلى اختلاف تأثيره على مستوى الدخل ومن ثم على الرفاهية بين الدول الأعضاء ، كما أن حرية انتقال عنصرى العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء سوف يؤثر على موازين المدفوعات في هذه الدول ، وتشير بعض التحليلات إلى الأمر الذى قد يثير مشكلة الاستقطاب والتمييز بين دول الاتحاد على أثر انتقال عناصر الانتاج بين أرجاء السوق من مراكز التكلفة الأعلى إلى مراكز التكلفة الأقل ، وكذا تمييز عناصر الإنتاج في اتجاه الاستخدام الأكثر كفاءة من وجهة نظر العوائد وعلى ذلك فإنه كلما قل الفارق الاقتصادي وزاد التجانس بين الدول الأعضاء كلما زاد مستوى العدالة في توزيع المنافع والتكاليف بين الدول ، علاوة على زيادة مستوى الاتصال والتوافق الاقتصادي فيما بينها وذلك وفق معايير الناتج المحلى ، نصيب الفرد ، نسبة التجارة الدولية للناتج المحلى الإجمالى كمؤشرات يمكن الاستدلال

(٢) مرجع سابق . " The Theory of Economic integration " B.Balassa 1961

بها عن مدى التوافق الاقتصادي ولقد وجد NKombo 1998 وآخرون أن الفوارق بين مستويات التنمية في منطقة الكوميسا تمثل إحدى العقبات أمام التكامل ، وذلك لأنه بالرغم من إزالة القيود على التجارة والاستثمارات فنجد أن الاستثمارات تذهب إلى الدول الأكثر تقدما ، ومن ثم فإنه من الصعب التوزيع العادل للمنافع⁽¹⁾

٤- مستوى الرسوم الجمركية والتجارة النسبية :

Height of Tariffs

إن إزالة الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على التجارة بين الدول تعتبر من الأهداف التي يسعى إليها أي نوع من أشكال التكامل الاقتصادي وليس من شك أن إزالة الرسوم الجمركية له تأثير مباشر على أسعار السلع والخدمات وكلما كان مستوى الرسوم الجمركية مرتفعا قبل قيام الاتحاد كلما زاد الأثر الإيجابي على التكاليف ، ويشير Swann 1992 أن الاتحاد الجمركي يزيد من الرفاهية الاقتصادية كلما زادت درجة الاستفادة من التجارة النسبية⁽¹⁾.

وهنا قد يتبادر إلى الأذهان السؤال التالي : هل قيام الاتحاد الجمركي له أثر تحويلي أو أثر إنشائي ؟ يرى بعض كتاب الفكر الاقتصادي مثل Caves و Ronald وآخرون أن زيادة التجارة البينية بين دول الاتحاد نتيجة إزالة الرسوم الجمركية وانخفاض أسعار السلع عن بديلاتها المستوردة من دول العالم الأخرى

(1) Gerry Nkombo al 1998 " impediments to Economic integration, the case of Africa.

⁽¹⁾ Dennis Swann 1992 " the Economics of the common market ".

- غير المنضمة لدول الاتحاد - ولقد أوضح بعض الكتاب أنه يمكن أن يكون الأثر إيجابيا عندما تفرض الحكومة تعريفه جمركية تهدف إلى تخفيض الطلب على الواردات والذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات طبقا لمرونتها السعرية ، الأمر الذي يطلق عليه تخفيض الأسعار المقارنة لواردات العالم وهو يؤدي لتحسين شروط التبادل التجاري لصالح الدولة الفارضة للتعريفه الجمركية^(٢).

ويمكن الإشارة هنا للسياسات التجارية والمتعلقة بالتعريفه الجمركية وما لها من تأثيرات متباينة سلبية وإيجابية - غير أن هناك اتفاقا بين المفكرين الاقتصاديين على أن التعريفه الجمركية لها تأثيرات ضارة على الإنتاج والاستهلاك ، ومن ثم على الرفاهية العامة وذلك من خلال تأثيرها على أسعار الواردات وهي أيضا تؤثر على الطلب والعرض والذي بدوره يؤدي إلى التأثير على معدل التبادل التجاري. ومما لا شك فيه أن فرض الرسوم المتحركة بغرض الحماية يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك المحلي والعالمي والذي يؤدي بدوره إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد على المستوى الكلي للعالم ، وهذا يؤدي أيضا إلى تدنى مستوى رفاهية العالم^(١)

إن العوائق الأخرى للتجارة الدولية غير الرسوم الجمركية ذات الأثر الحمائي لها أيضا تأثير مباشر على كل من الإنتاج والاستهلاك والأسعار وأيضا

^(٢) محمد كما صابر - تأثير قيام السوق الأوروبية الموحدة على مستقبل ارتباطاته مع مجموعة دول الاتفاقيات.

^(١) Richard E. Caves. Jeffeny A. Frankel and R.W. Jons 1992 " World trade and Pagent ".

على مستوى الرفاهية لدول الاتحاد ، ومن ثم فإنه يمكن القول : إن إزالة كافة العقبات والمعوقات أمام التجارة بين دول الاتحاد تعكس حجم المزايا الاقتصادية التى يمكن الحصول عليها من جراء الدخول فى التكامل الاقتصادى والذى يمثل الهدف من الدخول فى مثل هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية منها والدولية.

٥- فوارق التكاليف Propinquity and Transportation

يمثل اختلاف فوارق التكاليف أحد الشروط التى يمكن توافرها للاستفادة من التكامل الاقتصادى " Economic Integration " حيث يمثل اختلاف تكاليف الإنتاج للسلع المنتجة قبل قيام الاتحاد أحد الآثار الإيجابية على الدخل والاستهلاك والرفاهية بعد قيام الاتحاد ، علاوة على زيادة الاستخدام الأمثل للموارد نتيجة زيادة التخصص وتقسيم العمل فى الدول الأعضاء ، وحيث أن فارق التكاليف لكونه يمثل عنصرا عند بيان مزايا قيام الاتحاد فإنه يمثل أيضا جانبا أكثر أهمية من خلال تضمين عنصر التكاليف كافة المعايير السابق التعرض لها فى نطاق التحليل الاستاتيكي من خلال التغيرات فى تكلفة عناصر الإنتاج وانتقالاتها فى الاتجاه الأمثل وكأحد النتائج المعبرة عن مدى الكسب الذى يعبر عنه بما يسمى بالمزايا النسبية الظاهرة للسلع المنتجة فى دول الاتحاد^(١).

(١) محمد كمال السيد صابر مرجع سابق ، وتيسير عبد الجابر ، مرجع سابق.

ب- التحليل الديناميكي^(٢) The dynamics of Economic

يقوم التحليل الديناميكي للتكامل الاقتصادي بين الدول النامية على الافتراض بأنه من الأفضل النظر إلى ما بعد أنماط الإنتاج الموجودة حاليا إلى ما يحمله المستقبل في ظل اختلاف المميزات النسبية والعلاقات التجارية وتقوم هذه الافتراضية على أن التكامل الاقتصادي بين الدول يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وإحداث التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية ، ويقوم التحليل الديناميكي على افتراض ان عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال يتميزان بصفة التغير والفاعلية أو الكفاءة^(١) ، أي أن التحليل الديناميكي ينظر إلى الآثار الديناميكية وليس الآثار الاستاتيكية عند الحكم على التكامل الاقتصادي بين الدول ، وتجمع معظم التحليلات على المزايا التي يمكن تحقيقها من جراء التكامل الاقتصادي وتتلخص في الآتي :

١- تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق :

" Economic Of Scale "

تتلخص مزايا اقتصاديات الناجمة عن اقتصاديات النطاق في أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة والناجمة عن اتساع نطاق السوق ، حيث يمكن الاستفادة القصوى من الموارد الناجمة عن الإنتاج الكبير والتي لا تناسبها الأسواق المحلية لصغرها ، ومن ثم فإن زيادة الإنتاج تتطلب أسواقا

(٢) مرجع سابق.

B.Balassa

(١) مرجع سابق. " P. Robson 1960 " Economic Integration in Africa "

كبيرة الأمر الذى يؤدى إلى زيادة أبحاث السوق وتطوير الوحدات الإنتاجية. على ذلك يمكن القول إلى زيادة أبحاث السوق وتطوير الوحدات الإنتاجية. على ذلك يمكن القول أن اتساع السوق وتطوير الوحدات الإنتاجية. على ذلك يمكن القول أن اتساع السوق سوف يؤدى إلى تحقيق مزايا اقتصادية النطاق.

٢- زيادة المنافسة :

تؤدى زيادة الأسواق إلى زيادة حدة المنافسة لتصبح أكثر تواجدا وأكثر واقعية داخل نطاق دول الاتحاد ، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تغيير الهياكل الإنتاجية ، فعلى سبيل المثال يتم انتهاء واحتكار القوى لبعض المنتجات وسرعان ما تحول هذه المنتجات إلى احتكار قلة فى السوق ، ويصبح الأمر أكثر ايجابية كلما زاد الوعى المتبادل بالنسبة للمراكز الإنتاجية فى السوق ، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض احتكار القلة حيث يسود التكامل فى السوق فى ظل حقيقة هى : أن كل مشروع لابد أن يتنافس من أجل الحصول على نسبة معينة من المبيعات ومن ثم تصبح المنافسة أكثر تحفيزا ^(١).

٣- الاستثمارات :

لاشك أن التكامل الاقتصادى يؤدى إلى كبر حجم السوق ، كما يؤدى إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذى يؤدى إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية .. كما يؤدى تشجيع الاستثمار

^(١) مرجع سابق " The Economics of Common Market. Dennis Swann 1994

إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير ، وقد يؤدي ذلك إلى تشجيع الاستثمارات في الدول الأقل نموا حتى يمكن تحقيق توازن في الاستثمارات بين دول الاتحاد ^(٢).

٤- تشجيع التقدم التكنولوجي :

إن زيادة المنافسة الناجمة عن كبر حجم السوق وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات يتطلب تغييرات جوهرية في الأسلوب التكنولوجي المستخدم ، ومن ثم نجد أن أحد المميزات الناجمة عن التكامل الاقتصادي هو اتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض التكلفة وزيادة (الربحية) وهذا يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث.

الخلاصة :

١- هناك اتجاهان مختلفان لنظرية التكامل الاقتصادي ، الأول وهو ما يطلق عليه مؤيدى فينر حيث تقوم نظرية فينر بأن تحقيق التكتلات الإقليمية يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية إذا كان الأثر الانشائي يفوق الأثر التحويلي للتجارة ، والأثر التحويلي للتكتلات الإقليمية يكون نتيجة تحول الموارد الأنشطة أو القطاعات التي يكون فيها ميزة نسبية للدول ، الأمر الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما يؤدي إلى تخفيض أسعار السلع في دول الاتحاد ، أما الأثر التحويلي فيكون نتيجة

(٢) نفس المرجع السابق.

أن تحل السلع ذات التكلفة المرتفعة والمنتجة من الدول داخل الاتحاد محل السلع ذات التكلفة المنخفضة من خارج دول الاتحاد ، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الرفاهية نتيجة تحول الموارد من الأنشطة أو القطاعات التي لا يكون فيها ميزة نسبية، ويقول فينر أيضا أن نظرية الاتحاد الجمركي تعتبر هي الأساس لنظرية التكامل الاقليمي ، ويكون التعاون الاقليمي ذا فائدة إيجابية عندما يفوق الأثر الانشائي الأثر التحويلي للتجارة.

ولقد أشار فينر أن أكثر المفاهيم تعقيدا هي عند مقارنة الأثر الانشائي والأثر التحويلي للتجارة ، وذلك أنه في حالة الدول ذات الاقتصاديات المتنافسة- أي الدول التي تقوم بإنتاج نفس السلع بتكلفة مختلفة - فإن التكامل سيؤدي إلى زيادة الأثر الانشائي والعكس يكون صحيحا ، أما في حالة الدول ذات الاقتصاديات المتشابهة فإن الأثر التحويلي سيكون أكبر من الأثر الانشائي ، وخلاصة القول فإن نظرية فينر تقوم على أساس أن الدول الكبيرة وذات الموارد المتشابهة وتقوم باتباع سياسات حمائية عالية وتكون متقاربة جغرافيا فإن التكامل بين هذه الدول سيؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية.

أما الرأي الآخر والذي يتزعمه Johnson 1965 فيرى بأن نظرية فينر والتي تقوم على مقارنة التكلفة والمنافع من التكامل قد تروق للعديد من الاقتصاديين ، ولكنها لا تخلو من الانتقادات ، ومن أهم هذه الانتقادات أن معيار التكلفة والمنفعة ليس هو أهم العوامل التي تؤدي بالدول للانضمام لتكوين اتحاد اقليمي معين ، ولابد من توافر الحوافز المشتركة للدول ويعتبر هدف التصنيع من أهم هذه الحوافز ، كما يرى أن التعاون الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق

الاقتصاديات ذات النطاق الواسع وتشجيع الاستثمارات ، وتشجيع المنافسة
بالإضافة إلى العديد من الحوافز الأخرى التي سبق الإشارة إليها ، وعليه فطبقا
لنظرية Johnson فإن الدول النامية تسعى لتحقيق الاندماج في الاتحاد الجمركي
لتحقيق الأهداف المشتركة التي تسعى إليها^(١)،^(٢) ، ويشير أنه عند تقييم التكامل
في البلاد النامية يجب أن ينصب الاهتمام على الآثار الديناميكية وليس
الاستاتيكية وذلك لأن البنين الاقتصادي في الدول النامية غير مقبول ولا بد من
تغييره ، كما يجب أن يعالج التكامل الاقتصادي في الدول النامية على أساس أنه
وسيلة ومنهج لتحقيق التنمية الاقتصادية وليس كمجرد مسألة تتعلق بالتعريف
الجمركية ، إن المنافع الاستاتيكية المترتبة على التكامل الاقتصادي للدول النامية
غالبا ما تكون أقل عند مقارنتها بالدول الصناعية ويرجع السبب وراء ذلك إلى
تدنى حجم التجارة البينية بين الدول النامية علاوة على تواضع البنين
الاقتصادي ، هذا بالإضافة إلى أنه لا بد من توحيد كافة السياسات الاقتصادية
وإيجاد سلطة إقليمية عليا وجهاز إداري مسئول ليعتمد هذه السياسات ، وفي هذه
المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي فإنه من الضروري موافقة كل دولة
عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات
للسلطة الإقليمية العليا^(١).

(1) Brnda at " Political and Economic Factors in Regional integration.

(2) Johnson Harry 1965 " An Economic Theory of protectionism , Tariff
Bargaining and Formation of Custom Union " Journal of political
Economy.Vol73.

(١) تيسير عبد الجابر - مرجع سابق.

٢- وبصفة عامة فإن التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر يحقق العديد من الآثار الاقتصادية التي يمكن تقسيمها إلى الآثار الاستاتيكية والآثار الديناميكية ، أما الآثار الاستاتيكية Static Effect الناجمة عن الزيادة أو النقصان في مستوى الرفاهية نتيجة تغير أنماط الإنتاج أو الاستهلاك، والآثار الإنتاجية Production Effect تكون نتيجة تغير التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وتتكون من تحويل التجارة Trade Diversion وخلق التجارة Trade Creation.

أما الآثار الاستهلاكية Consumption Effect فهي تتمثل في تغير التركيب النسبي للتجارة الخارجية ، وتغير معدلات التبادل Term of Trade والذي يترتب عليه أثر تحويل التجارة كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لدول الاتحاد ^(١) ، أما الآثار الديناميكية Dynamic Effect والتي تعنى الإمكانيات المتعددة التي يؤدي إليها التكامل الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتتمثل في الوفورات الداخلية والوفورات الخارجية والاستثمار والتقدم التكنولوجي وغير ذلك مما سبق الإشارة إليه.

٣- إن النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي تركز على تقييم النتائج المترتبة على إقامة الاتحاد الجمركي من وجهة نظر العالم ككل وليس من وجهة

(١) نفس المرجع السابق.

نظر دولة واحدة كعضو فى دول الاتحاد ، ولقد اتخذت الآثار الاستاتيكية أساسا للحكم على فوائد الاتحاد الجمركى وهى خلق التجارة وتحويل التجارة كما أشار إليهما " ميد " ، حيث أوضح أن الاتحاد الجمركى يؤدى إلى رفع مستوى رفاهية العالم إذا زاد أثر خلق التجارة عن تحويلها ^(٢). كما اقتصر ميد فى تحليلاته على الآثار الإنتاجية فيما أدخل " Gehoels " الآثار الاستهلاكية والتي عرفها بأنها : استجابة المستهلكين إلى انخفاض أسعار الواردات نتيجة إلغاء القيود الجمركية ، ويمكن تفسير اقتصار اهتمام النظرية التقليدية على الآثار الاستاتيكية للتكامل الاقتصادى بعدة أسباب من أهمها أن هذا الأسلوب يتفق مع الأسلوب الاستاتيكي المتبع فى نظرية التجارة الدولية ، وأن موضوع التكامل الاقتصادى ماهو إلا فرع من فروع نظرية التعريف الجمركية ، ومن ناحية أخرى يتفق هذا الأسلوب مع الوضع فى الدول الصناعية ، إذ أن الآثار الناجمة عن تكامل هذه الدول ستكون آثاره قليلة نسبيا.

٤- إن أثر التكامل فى الدول النامية يجب أن يكون خلق التنمية وليس كما يحدث فى الدول الصناعية " تحقيق أثر خلق التجارة " حسبما تشير إليه نظرية فاينر فى الاتحاد الجمركى ، فالتكامل فى الدول النامية يجب أن يختلف أسلوبه وآلياته عما حدث بين اقتصاديات متقاربة فى المستوى الاقتصادى والبيئة السياسية والاجتماعية ، بعكس البلدان النامية التى تتباين بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن التكامل

(٢) على الشريعة ١٩٩٧ ، الأسباب وتجربة التعاون الاقليمى : دراسة فى مقومات التجربة وامكانات الاستفادة منها ...

الاقتصادى بين الدول الصناعية جاء وليد التطور الاقتصادى والتكنولوجى بحثا عن الأسواق الكثيفة ، بمعنى أنه يعتمد ويهدف إلى دمج صناعات قائمة وتوسيعها ، بينما التكامل فى الدول النامية كان وسيلة لتحقيق التطور الاقتصادى ، ومع اختلاف الأهداف المرجوة تختلف الأدوات والأساليب المتبعة ^(١) ، ^(٢).

فالتكامل بين الدول النامية ذو منطق إنشائى يقوم على بناء منشآت اقتصادية جديدة لدمج منشآت قائمة. وليس من المنطق أن تأخذ الدول النامية بالمدخل التبادلى فى التكامل ، بينما حجم مبادلاتها مع الدول الصناعية أكبر بكثير من حجم المبادلات فيما بينها ، وذلك نتيجة لتقسيم العمل الدولى الموروث من القرن التاسع عشر ، حيث المراكز الصناعية تصدر السلع الصناعية إلى المستعمرات التى تتخذها مصدرا للمواد الخام وسوقا لتصريف السلع. وتدهور معدل التبادل التجارى للدول النامية كان أهم صور التبادل اللامتكافئ حسب دراسة بريش ، وذلك أساس التكوين التاريخى للتخلف حسب رؤية مدرسة أمريكا اللاتينية فى التخلف والتبعية. وتعذلت الصورة قليلا حسب نظرية هيكشر أهلين بأن أصبحت الدول الصناعية أساسا تصدر السلع كثيفة رأس المال ، وبعض الدول النامية تصدر السلع الصناعية كثيفة العمل.

ومن جهة أخرى فإن حجم التبادل التجارى فى السلع الصناعية أكبر ما يكون بين الدول الصناعية نفسها لتشابه هياكل الطلب ومستويات المعيشة فيها

^(١) على الشريعة ١٩٩٧ ، الأسباب وتجربة التعاون الاقليمى : دراسة فى مقومات التجربة وامكانات الاستفادة منها ..

^(٢) صلاح محمد زين الدين ١٩٩٧ ، أثر المشروعات العربية المشتركة فى تدعيم الاقتصاد العربى.

حسب " نظرية ليندر " فى تجارة السلع الصناعية. وهذه الظاهرة هى السبب الرئيسى فى الفشل النسبى لغالبية محاولات التكامل الاقتصادى بين الدول النامية ومنها تجربة السوق العربية المشتركة. لذلك فإن محاولات التكامل الاقتصادى بين الدول النامية أيا كان شكلها تتطوى على عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصادياتها بدرجة تتراوح ما بين التعاون الاقتصادى البسيط والتى تصل فى أقصى درجاتها إلى الاندماج الاقتصادى الكامل لتحقيق الترابط العضوى بين هذه الاقتصاديات (١)، (٢)، (٣).

٥- إن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وتقسيم العمل الدولى أثرت فى اقتصاديات النامية قبل وبعد الاستقلال السياسى فمعظم الدول النامية إن لم يكن كلها كانت مرتبطة سياسيا واقتصاديا بالدول الأوربية وتشكلت هيكلها الإنتاجية وتكويناتها السياسية والاجتماعية فى نمط من العلاقات الاقتصادية الدولية هو نمط التكامل الاقتصادى الاستعمارى " colonial economic integration " الذى تميز قبل الاستقلال بتكوين تاريخى للتخلف فى المستعمرات وتراكم للثروة فى الدول الصناعية ، والتبعية المباشرة للبلد النامى ببلد مستعمر يصدر المواد الخام للمراكز الصناعية ، ويستورد السلع الصناعية ويفرض على البلد التابع كثيرا من جوانب النظام الاقتصادى للبلد المسيطر كالنظام النقدى

(١) صلاح محمد زين الدين ١٩٩٧ - مرجع سابق.

(٢) محمد لبيب شقير ١٩٨٥ - الوحدة العربية تجارتها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

(٣) محمود عبد الفضيل ١٩٨٢ ، الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرير والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية.

والمصرفى والتعليم والضرائب ، الخ ، وظلت التبعية الاقتصادية حتى بعد الاستقلال السياسى ، لذلك اتجهت معظم الدول النامية بعد الاستقلال إلى إيجاد إطار جديد من علاقاتها الاقتصادية لدولية بحيث يضمن لها الاستقلال الاقتصادى وتتوعدت الآراء حول الأخذ باستراتيجية للاعتماد الجماعى على النفس ، أو فك الارتباط بالسوق العالمية ، أو الاندماج فى السوق العالمية أو تحقيق مشروعات للتكامل الإقليمى ^(١).

٦- تتمثل منافع التكامل لصالح التنمية كما سبق ذكرها فى اتساع السوق بما يتيح إقامة مشروعات إنتاجية ضخمة تنتفع من مزايا الإنتاج الكبير وتخصيص أفضل للموارد ، وتكثيف التجارة بين الدول المشتركة فى التكامل ، وتوفير إمكانيات أفضل لاستخدام العلم والتكنولوجيا ، وخلق ظروف موضوعية لإقامة نمط جديد ومتكافئ للتخصص وتقسيم العمل الدولى والتكامل الاقتصادى بين الدول النامية منذ عقد الستينيات جاء كمارسة عملية لفكرة التعاون الاقتصادى الدولى التى درست فى مجال اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة UNCTAD ، خاصة المؤتمرين الأول والثانى اللذين نظمتها الأمم المتحدة عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ ، والتعاون المشترك فى مجال الإنتاج يتضمن إقامة مشروعات مشتركة فى مجالات الزراعة والصناعة والخدمات ، وذلك بطريقتين : أولاً اندماج المشروعات القائمة فى مشروع إقليمى واحد ، ثانياً إقامة مشروعات جديدة مشتركة ، وتوجد اعتبارات أساسية عند إقامة

(١) صلاح محمد زين العابدين ، ١٩٩٧ ، مصدر سابق.

المشروعات المشتركة أهمها : إيجاد تكامل إنتاجى وزيادة فى الانتاجية، والاستفادة من الخبرات الفنية ، وتنسيق التعاون بين دول لديها فوائض مالية أخرى لديها الثروات الطبيعية والبشرية ، ووضع قواعد عادلة تحكم توزيع الأعباء والفوائد الناتجة عن التكامل^(١).

ويرى ميردال " Myrdal " أن المنافع المتبادلة التى هى المبرر الأساسى لقيام التكامل قد تكون موضوعا حساسا فى التكامل بين الدول النامية ، خاصة عندما يتحمل أحد الأطراف أعباء أكبر من الآخرين أو يجنى منافع أدنى منهم مما يؤدى على المدى الطويل إلى حدوث ازواج اقتصادى " economic dualism " على المستوى الإقليمى ، ويلاحظ أن النماذج الوظيفية الحديثة " new-functional models " تؤكد على دور المؤسسات فى عملية التكامل. وكما سبق ذكره فإن المشروعات المشتركة تشكل إحدى الصيغ الجزئية للتكامل الاقتصادى ولها أهمية خاصة بسبب آثارها الإيجابية الواسعة فى زيادة القدرة الإنتاجية وتعزيز المصلحة الاقتصادية المتبادلة وتزويد أهميتها فى الدول النامية كوسيلة متميزة للتنمية والاعتماد الجماعى على النفس. وطبيعة المشروعات المشتركة التى تتميز بالحجم الكبير لاشك أنها تخلق وفورات اقتصادية ، وتحقق استغلالا أفضل للموارد الاقتصادية المشتركة ، وتتفرد المشروعات المشتركة بميزة إزالة الحدود القائمة بين الأطراف المساهمة من خلال إقامة مناطق تكامل بهدف استغلال الموارد المشتركة ، وذلك يمكنها من حل مشاكل الحدود التى نجمت عن فترة الاستعمار والتى تشكل بين بعض الدول النامية عامل نفور

(١) محمد لبيب شقير - مصدر سابق.

وتجزئة ، وتحيله إلى عامل قوة وتوحد. وتزيد فعالية المشروعات المشتركة لتمييزها عن الوسائل الأخرى للتكامل الاقتصادي بأنها لا تمس إلا أجزاء من النشاط الاقتصادي أو مجالات إنتاجية معينة فتكون بذلك أقل عرضة للمشاكل السياسية، وأكثر مرونة في الاتفاق عليها^(١).

ويرى البعض أن المشروعات المشتركة تعتبر دورا هاما لأنها لا تتطلب تحريراً كاملاً للتجارة أو عوامل الإنتاج ، بل تقتصر عملية التحرير في أفضل الأحوال على المنتجات وعوامل الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات ، فالدول النامية ليست بحاجة إلى خلق التجارة فيما بينها حسب نظرية فاينر في الاتحاد الجمركي ، ولكنها تحتاج إلى خلق التنمية. وتمثل المشروعات المشتركة خطوة في سبيل تحرير عوامل الإنتاج فيما بين الأطراف الأعضاء بصورة تدريجية ، طالما أنها تؤدي إلى توسيع نطاق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية. وللمشروعات المشتركة آثار تشابك عالية وتكفل توزيع المنافع على كافة الأطراف نظير مساهمة محدودة من كل طرف.

ثانياً : الدراسات التطبيقية للتكامل الاقتصادي في الدول النامية :

استكمالا للمرجعية النظرية الخاصة بنظرية التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول المنضمة للمجموعة ، فهناك العديد من المحاولات لدراسة تأثير الثر الإنشائي والآخر التحويلي على التكامل الاقتصادي ، بينما بحثت بعض الدراسات في تأثير حركة التجارة بين دول

(١) جامعة الدول العربية ، مصدر سابق.

التكامل على بعض مكونات الاقتصاد الوطنى لدول المجموعة ، واهتم البعض الآخر بعلاقة التكامل الاقتصادى ومعدلات النمو الاقتصادى ، وسوف نخصص هذا الجزء لاستعراض أهم النماذج الاقتصادية والنتائج التى توصلت إليها.

تشير معظم هذه الدراسات إلى أن دعم وتنمية التجارة البينية يعتبر من أهم الأهداف التى تسعى إليها التكتلات الإقليمية ، وهناك اعتقاد سائد عند معظم الاقتصاديين ومتخذى القرار بأنه لا يمكن الإسراع بالتنمية وخاصة فى إفريقيا بدون تنمية التجارة البينية لهذه الدول كما أشار Oyejide 1997^(١،٢،٣) ، أنه من الأفضل دراسة العلاقة والأساليب التى يمكن من خلالها دراسة آثار التجارة البينية من خلال تحرير التجارة على اقتصاديات الدول الإفريقية.

يقول الكاتب نقلا عن تقرير البنك الدولى (١٩٩١) بأن نظرية التجارة تقدم تفسير للنمو الاقتصادى الناتج عن العاملين الاستراتيجى والديناميكى ، وانطلاقا من هذا الإطار تعتبر التجارة البينية محورا هاما لزيادة حجم السوق ، والتركيز على مبدأ تقسيم العمل ، والكفاءة فى استخدام وتوزيع الموارد ، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار ، كما يؤدي كبر حجم السوق إلى تحقيق الوفورات الاقتصادية وزيادة استخدامات التكنولوجيا الحديثة والتى تعتبر من الأهداف التى تسعى التكتلات الاقتصادية لتحقيقها ، كما أشارت معظم الكتابات

Trade Policy and Regional Integration in the development context : ^(١،٢،٣)
Emerging pattern issues and lessons for sub-Saharan Africa " Journal of
African Economies Oyejide, T.A..... Regional : Integration and Trade
Liberalization in sub-Saharan Africa " proviel summery , mimeo AERC.
1996.

القديمة والحديثة ، كما يشير الباحث إلى ضرورة توافر بعض الشروط لتحقيق النجاح للتكتلات الاقتصادية ^(١) ، منها : ضرورة توافر شرط التبادل بين دول المجموعة ، ووجود تكامل بخصوص نمطية السلع وعوامل الانتاج ، والاختلاف فى الانتاج نتيجة اختلاف مستويات الدخل والاستهلاك ، علاوة على ضرورة تواجد قطاع خاص قوى للضغط على التكتلات الاقتصادية لتنفيذ الاتفاقيات وخلق سلطة عليا للاندماج الاقتصادى ^(٢).

وهناك اتفاق بين الكثير من الكتاب بأن جهود تفعيل وتقوية التكتلات الاقتصادية خلال الفترة التى سبقت الثمانينات باءت كلها بالفشل ، وذلك للعديد من الأسباب من أهمها : اتباع سياسة إحلال الواردات ، الاعتماد على سياسة التصنيع كأساس للتنمية ، الاعتماد على الصادرات من المواد الخام ، بالإضافة إلى العديد من العوامل الخرى التى سبق الإشارة إليها فى المبحث الثانى.

إن المناقشات حول أهمية التكتلات الاقتصادية لا تخلو من الغموض وخاصة عند التحدث عن الآثار الاستراتيجية واستخدام النماذج الاقتصادية البسيطة ، حيث تركز معظم هذه النماذج على أن الاستفادة من التكامل الاقتصادى تتوقف على الفرق بين التأثير الإنشائى والتأثير التحويلي للتجارة ، وعليه فإن استراتيجية تنمية الصادرات تكون أكثر فاعلية عندما تأخذ فى

^(١) Finde, Jande, Yeo (1995) Regional integration in sub-Saharan Dead Endor
Fresh Mimeo, Nairobi, AERC.

^(٢) المرجع السابق.

الاعتبار التغيرات الديناميكية ، ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على المنافسة على المستوى العالمى وعلى الاتفاق على وضع نظام تعويضى مقبول ، هذا بالإضافة إلى الموقع الجغرافى لبعض الأنشطة الاقتصادية.

تؤكد نظرية " Second Best Theory " لاتفاقية التجارة التفضيلية أن تأثير أى تكامل من أى نوع بين الدول الإفريقية سيكون ضئيلاً ، وهذا ما أكدته النتائج التى توصل إليها " Oyejide " وآخرون والتى استخدمت نماذج الجاذبية Gravity Model ، يؤكد الباحث بأن العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية منخفضة ، ليست بالضرورة نتيجة للقيود المفروضة على التجارة ، ولكنها بطبيعتها ضعيفة ، وأشارت الدراسة إلى أن معدلات التبادل التجارى فى معظم التكتلات الإقليمية كانت ثابتة ، بل ومتناقصة فى معظم الأحوال ، ويرجع " Oyejide " السبب فى ذلك لإختلاف أدوات التكامل ، فمثلاً فى المجموعة الاقتصادية لدول جنوب إفريقيا ECOWAS ومنطقة التجارة التفضيلية (PTA) كان السبب وراء تدنى التجارة هو التأخير فى تنفيذ بنود الاتفاقية وخاصة فيما يتعلق ببنود تحرير التجارة.

وبالنظر إلى الحقائق المتعلقة باقتصاديات إفريقيا تؤكد النظرية ، على أن التكتلات لا تؤدي إلى زيادة الرفاهية المحققة وذلك لنشابه طبيعة اقتصاديات الدول الإفريقية وتشير إلى أن المنافع المتولدة نتيجة التكامل الاقتصادى لا تذكر إن لم تكن سالبة ^(١) ، وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض المفكرين يرون أن

(١) Oyejide T.A (1996) Regional Integration and Trade Liberalization In sub-Saharan Africa.

التعاون الاقليمي للدول الافريقية له العديد من الفوائد منها :

وأشار " Easterly and Levine 1995 " إلى أن النمو الاقتصادي في أى بلد من دول الاتحاد سوف تنعكس آثاره على الدول المجاورة ، وعليه فإن فكرة التعاون الاقتصادي تقوم على أن معدلات النمو الكبيرة في بعض الدول سوف تنعكس آثارها الإيجابية على الدول الأخرى ^(٢)

أما " Baldwin 1995 " ، فيقول : إن التعاون الاقتصادي يقوم على أساس الموقع الجغرافي وعلاقته بالوفورات الاقتصادية التي يمكن تحقيقها وتخفيض التكلفة نتيجة قرب الموقع ، وتقوم هذه الفكرة كما يؤكد Baldwin على أن اختيار المنتجين للموقع يقوم على الوفورات الاقتصادية الداخلية وتكلفة التجارة وتشمل الأخيرة تكلفة المواصلات والمعلومات وتزيد التكلفة كلما بعدت المسافة ، وعليه فإن التعاون الاقليمي بين دول إفريقيا يؤدي إلى انخفاض تكلفة التجارة البينية ويؤدي أيضا إلى تغيير نمط الانتاج والتجارة ^(٣) .

أما " Collier and Gunning " فيؤيدان أن الفكرة المنطقية لاندماج الدول الإفريقية ويشير أن إلى عدم ثبات واستقرار السياسات في الدول الإفريقية ويسميه الكاتب " Agency of Restraint " ، يؤدي إلى خلق فكرة عدم الاستقرار في القارة ، ومن ثم فإن المؤسسات الخاصة والاستثمارات الأجنبية

(2) Easterly and Levine (1995) Africa Growth Tragedy : a Retrospective 1960-1989 policy Research Working paper 1503 World Bank.

(3) B. baldwon R.E (1995) " Review of the Cotical Development on Regional Integration Nimeo, Nairobi, AERC.

سوف تمتنع عن الاستثمار والانتاج في هذه الدول ، وبناء على ذلك فإن على الحكومات أن تلعب دورا هاما في دعم واستقرار السياسات وخاصة السياسات التي تدعم فكرة التكتلات ^(١) ،

والتحليل العلمي الذي يمكن استنتاجه من هذه النظريات يؤكد فكرة التكتلات الإقليمية وتحرير التجارة في إفريقيا وتتمثل هذه الاقتراحات في الآتي:

١- هناك تأييد كامل للفكرة المنطقية للتكامل في هذه القارة.

٢- من الأفضل البدء بدعم فكرة تشجيع التجارة البينية كبداية لتنفيذ اتفاقية التكامل الإقليمية.

٣- تمثل التجارة الإقليمية حجر الزاوية لتحقيق النمو في الدول الإفريقية وذلك لأن دول إفريقيا تعاني من انخفاض مستويات الدخل ، يؤدي اندماج العديد من الأسواق المبعثرة إلى زيادة المنافع المحققة في ظل الرؤية المنطقية لحكومات هذه الدول.

٤- يؤدي التكامل الإقليمي إلى زيادة معدل التجارة البينية ، وقد يكون من الأفضل تحقيق ذلك من خلال زيادة المنتج بدلا من الحد من القيود على التجارة.

٥- إن التعاون الإقليمي لإفريقيا سيساعد القارة على التخلص من أساليب الانتاج وأنماط التجارة مع الدول المستعمرة ، والذي قد يؤدي بدوره إلى الحد من الخلافات بين الحكومات حول معدلات التعويض وهذا لا يتأتى إلا من خلال تكوين الاتحاد الإقليمي.

(1) Collier, P. and J.W Gunningy (1994) Aid exexchange Rate Adjustment in Africa Trade liberalization Economic Journal 102-925-39.

٦- لتحقيق الاندماج لآبد من وجود السلطة العليا للاتحاد^(١).

وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات الإفريقية التي حاولت دراسة تأثير التكتلات الإقليمية :

١- " The Uruguay Round and Africa : a Global, General Equilibrium Analysis " W. Hartel, W. Masters 1998 "

دراسة مدى تأثير تطبيق اتفاقية أروجواي على الدول الإفريقية من خلال استخدام النموذج الكلي للتوازن لعشر مناطق في العالم وأثنى عشر قطاعا، ولقد قامت الدراسة بإجراء التوقع الكمي على نتيجة تطبيق اتفاقية الجات^(٢).

أشارت الدراسة أن هناك العديد من الدراسات التي قامت بدراسة تأثير تطبيق أروجواي على دول وتكتلات اقتصادية مختلفة مثل تأثير الجات على دول النافتا ودول غرب آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها ، إلا أن هناك عددا قليلا من الدراسات الكمية التي حاولت دراسة تأثير اتفاقية التجارة العالمية "GATT" على الدول الإفريقية مثل (1995) Harrold , (1995) Peridy and Sorsa (1996) ، ويشير الكاتب إلى أن هذه الدراسة أخذت في الاعتبار

(1) Oyeijide Ademola (1999) Trade policy and regional Integration in the development Context, Emrging Pattern Issues and L-essons for sub-Sharan Africa , Journal of African Economic, Volance7. Spet 1998.

(2) Thomas, Hertel, W.A Masrers 1996 " The Uruguay Round and Africa : a Global, General Equilbriam Analisis " Journal of African Economic. Vol7

العديد من المحددات مثل التغير في الانتاجية والثروات الطبيعية خلال فترة تطبيق الاتفاقية ، والأخذ في الاعتبار المعوقات التي تواجه تصدير منتجات دول إفريقية إلى دول أوروبا ، السياسات الإصلاحية في القارة ، لقد استخدمت الدراسة نموذج التوازن الكلي والذي يعتبر من أهم النماذج التي تستخدم لدراسة تأثير التغيرات الكبيرة على المستوى الكلي ، واعتمد النموذج على المعلومات المستوحاة من (GTAP) Global Trade Analysis project مشروع التجارة العالمي ، قامت الدراسة بإجراء التوقعات لجميع قارات العالم فيما يتعلق بمعدلات نمو السكان ، والعمالة غير الموصلة ، والاستثمارات ، والعمالة الموصلة ، ومعدلات النمو في الدخل ، ولقد خلصت الدراسة إلى الآتي :

١- من المتوقع عند التطبيق الكامل للاتفاقية في عام ٢٠٠٥ سيكون لها أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية في إفريقيا ، حيث توقعت الدراسة انخفاض الدخل الحقيقي بحوالي ٠,١% أو ما يوازي ٥٦٩ مليون دولار سنويا بأسعار ١٩٩٢ ، فيما توقعت الدراسة زيادة الرفاهية الاقتصادية لمعظم القارات الأخرى حيث توقعت زيادة الرفاهية الاقتصادية الكلية للعالم بحوالي ٠,٦% أي ما يوازي ١٩٠ بليون دولار سنويا ، وأكبر نسبة ستكون للدول ذات الدخل المنخفضة في آسيا.

٢- إن الخسارة التي تتكبدها إفريقيا نتيجة تطبيق العقوبات التجارية ، تتمثل في قيام معظم منافسي القارة بتحرير تجارتهم ، غير أن القارة الإفريقية هي الوحيدة التي سوف تتناقص فيها الصادرات والواردات ، كما تتناقص فيها كفاءة توزيع الموارد مما يؤدي إلى تننى معدلات التبادل

التجارى.

٣- من المتوقع أن تكون صناعات الغزل والنسيج ، وقطاع Apparel أكثر الصناعات تأثراً بتطبيق اتفاقية الجات ، فمن المتوقع أن ينخفض الانتاج بحوالى ١٠% وسوف تتحول القارة إلى الاعتماد على الاستيراد الكثيف، ولقد أشارت الدراسة إلى زيادة طفيفة متوقعة فى إنتاج القارة من الحبوب والألبان وإنتاج الأسماك.

٤- إن تطبيق الاتفاقية سوف يؤدى إلى التوسع فى القطاع الزراعى ، ومن ثم انتاج القارة من الزراعة ، الأمر الذى يؤدى إلى إمكانية توظيف عدد كبير من العمالة ، ومن ثم فإنه يؤدى إلى تقليص نسبة الفقر ، وتشير الأحداث على المستويين العالمى والمحلى بأن اتفاقية التجارة سوف تؤدى إلى الاعتماد على الزراعة ، أى أسلوب كثيف العمل والتي تغطى الطلب المحلى.

٥- إن الخسارة المتوقعة فى قطاع الغزل والنسيج نتيجة تطبيق اتفاقية التجارة يمكن للقارة تعويضها من خلال تطبيق السياسات الاصلاحية فى قطاع التجارة والمواصلات أو زيادة إنتاجية الحبوب.

٦- من المتوقع أن يؤدى الاصلاح الاقتصادى فى دول شبه الصحراء الإفريقية إلى زيادة الدخل الحقيقى للفرد بمعدل ١,٥% سنوياً ، أى ما يوازي ٧ بليون دولار ، فيما يبلغ العائد المركب بحوالى ٤٠ بليون

دولار ، أى ما يوازى ١٠ أضعاف الخسائر المتوقعة من تطبيق اتفاقية الجات.

مما سبق نستطيع القول : أن الدراسة تشير إلى العديد من النقاط الهام، وهى أن تطبيق اتفاقية " الجات GATT " فى عام ٢٠٠٥ يجعل من الصعب على الدول الإفريقية المنافسة ، وعليه فإن إقامة التكتل الإقليمى قد يؤدى إلى التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن هذه الاتفاقية.

The Impact of ECOWAS on Intregional Trade flow : An -٢ Emperical investigation Deme Mamit 1995.

إن التعاون الاقتصادى الإقليمى لدول إفريقيا لم يحقق زيادة التجارة بين الدول بغض النظر عن الأقاليم التى تقع فيها الدول الإفريقية ، فقد قام " Winer " بدراسة تأثير التعاون فى دول غرب إفريقيا خلال الفترة مابين ١٩٧٥ حتى ١٩٩١ ، واستخدم التحليل الإحصائى نموذج " Flow of Trade Model " .

ويشير الكاتب إلى أن هناك ندرة فى الدراسات التطبيقية التى تحاول دراسة مدى نجاح التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية ، وقد أرجع السبب فى ذلك أن الأثر الإنشائى الناتج من التعاون الإقليمى قد يكون ضئيلا ، ولقد وجد " Ezenwe ١٩٨٣ " أن الأثر الإنشائى للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية يحتاج لكثير من الوقت حتى تشعر هذه الدول بفائدته ، وعليه فإنه يقترح أن تقييم تجربة التكامل لابد أن يعتمد على الأسلوب الديناميكى ، علما بأنه لا توجد طريقة سهلة لحساب التأثير الديناميكى إحصائيا ، كما أن معظم الدراسات اعتمدت على الطريقة الاستاتيكية.

أشار الكاتب نقلا عن " Lang Hammer, Hiemenz " بأن هناك العديد من الفوائد الناجمة عن التكتلات الإقليمية بين الدول النامية والذي تتفق مع العديد من الكتاب ، ويمكن الإشارة هنا إلى أن هناك شبه إجماع على الفوائد التي يمكن تحقيقها ، مثل : زيادة عدد الصناعات الجديدة ، وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام ، وزيادة عدد الصناعات للتعدينية والصناعات الأخرى المكملية كنتيجة طبيعية لكبر حجم السوق ، الحماية من المنافسة من الدول الأخرى غير الداخلة في التكتل ، كما أنه من المتوقع أن يقل الاعتماد على تصدير المواد الخام كلما زاد عدد الصناعات التحويلية ، ومن المتوقع أيضا زيادة عدد الصناعات التي تتميز بتناقص التكلفة والتي تعتمد على كثافة رأس المال ، وكل هذا سوف يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج لمعظم الدول ، كما أن زيادة حجم الأسواق كنتيجة طبيعية للتكامل سوف تؤدي إلى زيادة الوفورات الاقتصادية ، وعليه فإن المفهوم الديناميكي بدلا من المفهوم الاستاتيكي سيكون له تأثير أفضل خاصة وأنه يعتمد بدوره على مدى المنافسة أو التكامل بين الدول النامية ، وذلك لأن المفهوم الاستاتيكي يعتمد على الأثر الإنشائي والأثر التحويلي الناجم عن التكامل.

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير التكامل بين دول مجموعة جنوب إفريقيا ECOWAS على حركة التجارة البينية بين هذه الدول ، وهناك العديد من الدراسات التي قام بها كل من : Asante , Balassa , Ezenwe , Lang : Hammer , Segher and other : حيث اتفقت هذه الدراسات بأن التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية سوف يؤدي إلى المنافع الحقيقية ، كما اتفقت هذه الدراسات على أن تحقيق التعاون الاقتصادي الفعال هو السبيل الوحيد لتحقيق

التمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لها دول هذه القارة ، كما أشارت الدراسة نقلا عن Remminger 1982 بأن الدول الإفريقية هي الأحوج لتحقيق التعاون الاقتصادي بين دولها أكثر من الدول الأخرى ، وذلك لأن دول القارة دول مبعثرة وفقيرة.

أشارت الدراسة نقلا عن Lang Hammer & Hemmey بأن هناك العديد من المزايا الاقتصادية التي تهدف التكتلات الإقليمية إلى تحقيقها :

وكما أشارت الدراسة بأنه بالنسبة للتأثير الاقتصادي فإنه من المتوقع أن يكون تأثيره ديناميكي وليس استاتيكي ، أما التأثير الاستاتيكي الناجم عن التكامل الاقتصادي فهو يتكون من التأثير الإنشائي والتأثير التحويلي ، فيما يؤدي التأثير الديناميكي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والدخل كنتيجة طبيعية للاندماج الاقتصادي ، وأشار الكاتب نقلا عن Balassa بأن المنفعة الاستاتيكية المحققة في الدول النامية تتوقف على مدى التكامل والتنافس في المنتجات داخل الإقليم ، حجم الإقليم الاقتصادي ، تكلفة النقل والشحن بين دول الاتحاد ، أشار بيلاسا بأن التأثير التحويلي يتحقق في الصناعات التي تنتج سلعة متنافسة ، أما عن المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لدراسة تأثير التكامل فأشار الكاتب نقلا عن بيلاسا بأن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي وخاصة في القطاع الأساسي ، قال إن التكامل الإقليمي بين الدول النامية سيؤدي إلى زيادة استاتيكية متواضعة ، كما أن التأثير الديناميكي يتأثر بحجم السوق فكلما زاد حجم السوق كلما زادت المنافع المحققة من التكتلات الإقليمية ، أما بالنسبة للقارة الإفريقية فإنها سوف تجني ثمار التقدم في حالة دخول الدول في تكتلات اقتصادية مع بعضها البعض.

أما بالنسبة للمنافع الديناميكية المحققة - مثل الزيادة المستمرة فى معدلات الدخل من المتوقع تحقيقها ، وأشار إلى أن التكامل الإقليمي سوف يؤدى إلى خلق الوفورات الاقتصادية ، سهولة انتقال الاستثمارات والسلع ، انخفاض تكلفة الشحن والنقل ، وهو يتفق مع ما سبق الإشارة إليه فى معنى الخلفية النظرية للتكامل (١،٢،٣،٤).

ولدراسة تأثير التكامل بين دول الاكواس على التجارة البينية بين الدول قام الكاتب بتجميع البيانات (وشملت البيانات ١٦ دولة من الايكواس) خلال الفترة من ١٩٧٥ ، ١٩٩١ أى حوالى ٢٢٩٥ مشاهدة استخدمت فى التحليل الإحصائى ، كما استخدام المتغير الصورى للدلالة إذا كانت الدولة تنتمى لاتحاد CEA.

وتم استخدام The trade flows Model والجدير بالإشارة هنا إلى أن هذا النموذج قدمه Linnemamm ، كما استخدام بعد ذلك العديد من الدراسات التى تهدف إلى دراسة تأثير التكتلات الإقليمية على التجارة البينية بين الدول ، وفى عجالة نستطيع القول بأن النموذج المستخدم يقوم على فرضيات أهمها : أن حجم التجارة بين أى دولتين يتحدد من خلال حجم الصادرات الحقيقى ، حجم

(1) S.K.B AS ante 1984 Ecowas.. The EEC and the Lame convention

(2) D.Massoo 1984 " African Regional cooperation."

(3).Ezenwe 1983 " Ecowas and Economic Integration of west Africa. "

(4) B.J Lang Hammer and Hiemen 2. 1990 " Regional Integration."

Among Developing countries. Opportunities. Obstacles and options.

الطلب على الواردات ، والعوامل التى تعوق التجارة بين الدول.

وقد توصلت الدراسة إلى الآتى :

١- علاقة موجبة بين التكامل وحركة التجارة ويعنى ذلك أن التكامل الاقتصادى لدول (ECOWAS) قد أدى إلى زيادة حركة التجارة بين هذه الدول.

٢- كان معدل نمو الواردات من داخل المجموعة أكبر من معدل نمو الواردات من الدول الصناعية خلال ١٩٧٥-١٩٩٢ ، حيث بلغ معدل النمو فى الواردات من الدول الصناعية إلى حوالى ٠,٢٣% مقارنة بـ ٥,٤٩% من داخل المجموعة ، وتشير الدراسة إلى أن هذين المعدلين مخالفان لما اتفقت عليه الأدبيات " برتوكول التعاون " الخاصة بالتكامل الاقليمى.

٣- وجدت الدراسة أن هناك فجوة فى حجم الواردات من الدول الصناعية والواردات من دول المجموعة ، فكلما زادت هذه الفجوة كلما أدى إلى التأثير على مدى فاعلية الاندماج الاقتصادى ، ومن بين هذه المشاكل التى تواجه ECOWAS الاختلاف على كيفية توزيع المنافع بين دول المجموعة ، والذي يؤيد ما أشار إليه " Balassa " أنه بدون تدخل الحكومات فى إيجاد طريقة معينة تؤدي إلى المساعدة فى توزيع المنافع والأعباء فقد يؤدي ذلك إلى تردى فاعلية التكامل الاقتصادى.

٤- هناك علاقة سالبة بين التكامل وحركة التجارة فى بعض الدول مثل نيجيريا ، وأرجعت الدراسة هذه العلاقة السالبة إلى أن بعض هذه الدول كانت تعاني من الركود الاقتصادى وزيادة خدمة أعباء الديون بالإضافة

إلى عدم الاستقرار السياسى.

يقول الكاتب إن الخلفية العلمية للنموذج اعتمدت على النموذج الذى قدمه " Linnerman والذى يعتمد فى الأساس على أهم العوامل التى تحدد تدفقات التجارة على المستوى العالمى ، فيما استخدام هذه من قبل "Aitken Lowry" لدراسة تأثير التعاون الاقتصادى الإقليمى على التجارة ، ولقد أشار "Linneman" أن أهم العوامل التى تحدد التجارة بين الدول تتمثل فى الآتى :

حجم الطلب على الواردات ، العوامل التى تعوق حركة التجارة ، مقدرة الدولة على التصدير. أما معوقات حركة التجارة فهناك نوعان من العوامل التى تعوق حركة التجارة بين الدول ، الأولى المعوقات الطبيعية للتجارة والتى تؤثر تأثيرا كبيرا فى حركة التجارة ، فمثلا البعد الجغرافى للدول يؤدى إلى زيادة تكلفة الشحن التى يتطلب وقتا أطول فى الشحن ، وعدم الدراية بالسوق ، كل هذه العوامل تؤثر تأثيرا سلبيا على حركة التجارة .. والثانية المعوقات غير الطبيعية فیدخل ضمنها السياسات الحكومية مثل التعريفات الجمركية ، وأسعار الصرف ، واتفاقية أفضلية التجارة ، والمقاطعات التجارية ، وعليه يرى " Linnerman " أنه لا بد أن يأخذ النموذج فى الاعتبار العقبات التى تقف أمام حجم التجارة مثل المقاطعة التجارية ، فيما يرى أن العوامل الأخرى مثل أسعار الصرف وعدم الدراية بالأسواق لا تأخذها فى الاعتبار عند تصحيح النموذج الكمى ، وذلك لسببين هامين هما :

١- التعريفات الجمركية لا تفرق بين الدول المختلفة.

٢- وجود عوامل أخرى لا تغير من أنماط حركة التجارة.

تقوم هذه المقولة على أساس أنه فى ظل عدم وجود نظام السوق ،

وتدنى مستوى المواصلات ، والتوزيع غير العادل للمنافع الاجتماعية والاقتصادية ، فإن الدول الأقل تفوقا سوف لا تستفيد سوى القليل إذا استمرت في توريد المواد الأولية ، وسوف تتأثر صناعاتها من حرية التجارة ، وأخيرا يشير الكاتب إلى عدم توافر المكونات الأساسية للبنية في القارة الإفريقية بصفة عامة، وهذه الدول بصفة خاصة ، وعليه فإنه من أجل تحقيق تكامل اقتصادى ناجح لابد من تطوير هذه البنية الأساسية.

٣- وفى دراسة أخرى بعنوان

Has (ECOWAS) Promoted Trade among its Members ? H. Ownsu, and M. Hamink 1998.

حاولت الدراسة الإجابة على السؤال التالى : هل التكامل الإقليمى بين دول الإيكواس دعم حركة التجارة بين دول هذه المجموعة ، وماهى العوامل التى تؤدي إلى إعاقة التجارة بين هذه الدول ؟ ، أشارت الدراسة أن هناك العديد من العوامل التى تعوق حركة التجارة بين دول شبه الصحراء الإفريقية والتى تؤدي بدورها إلى إعاقة جهود التنمية فى هذه الدول ، وهيمنة القطاع الزراعى على معظم اقتصاديات هذه الدول إلى ضعف مقدرة القارة على تنويع صادراتها والذي يؤدي بدوره إلى تناقص المنافع من التجارة ، إن حجم التبادل التجارى للقارة مع الدول الأوروبية والدول الصناعية فى تناقص ، عدم وجود رغبة لزيادة التجارة البينية لتعويض النقص فى تجارة القارة مع الدول الأخرى ، وهذا عكس ما توصل إليه " Foroutan and Prichett 1993 " حيث وجد الكاتبان أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة التجارة البينية بين دول شبه الصحراء الإفريقية.

قام الكاتبان بقياس كثافة التجارة بين الاتحاد الاقتصادي لحكومات غرب افريقيا بهدف قياس كثافة التجارة ومحدداتها بين دول الاتحاد " إيكوس " ويستند تركيب الرقم القياسي لكثافة التجارة لمعيار المزايا النسبية الذي قدمه "Balassa" حيث تم قياس الميزة النسبية لدولة ما إلى إنتاج وتصدير منتج معين " RCA " ويهدف ببساطة إلى مقارنة إنتاج الدولة من السلعة (أ) لإجمالي صادراتها بالقسمة على صادرات العالم من هذه السلعة مقسوما على إجمالي صادرات العالم ، وقال إنه كلما كانت هذه النسبة أكبر فإن المعيار يكون مقبولا، أما إذا كانت أقل من واحد فيكون أقل من المعدل المقبول ، استخدام الباحثان تحليل الجاذبية " Gravity Model " من خلال الرقم القياسي لكثافة الدولة والدولة الأخرى ، والمسافة بين الدولتين ، ومتغير صوري للتغير عن الحدود المشتركة (١) في حالة وجود حدود مشتركة ، صفر في حالة عدم وجودها ، متغير صورة للتغير عن وحدة العملة (١) إذا كان طرفا التبادل من البلاد العربية ، (صفر) غير ذلك متغير صوري يأخذ تركيب تكامل داخلي بين دولتين أو أكثر (صفر) في حالة عدم وجوده.

ثم جمع بيانات عن ٢٥ دولة (١٦ الإيكواس ، و ٩ دول أخرى منها ٣ دول عربية) ولقد بلغت عدد المشاهدات ٦٠٠ وقد تم تقدير النموذج باستخدام طريقة تقدير أكبر الامكان " توبيتا Maximum Likelihood Tobit " (١).

(1) Foroutan F. and L. Prichett (1993) Intra-sub Saharan African Trade : Is it too Little.

وقد أسفر التحليل عن أن التجارة بين الدول الأعضاء بمنظمة ايكواس لم تتأثر بقيام هذه المنظمة ، وإنما مازالت متشابهة إلى حد كبير مع نمط التدفقات قبل الانضمام ، وتحالف هذه النتائج ما توصل إليه " Deme Manit " فى الدراسة السابقة بأن التكامل الاقتصادى بين دول الايكواس كان له الأثر الإيجابى على زيادة التدفقات التجارية بين الدول.

٤- وفى دراسة أخرى بعنوان :

Intra-sub Saharan African Trade : Is it too Little ? by forontan and Pritchett (1993).

طرحت الدراسة السؤال التالى : هل التجارة البينية فى إفريقيا هى بالفعل تجارة متكنية مقارنة بمجموعات من الدول الأخرى المتشابهة ؟ وهل يجب أن يتم التوسع فى هذه التجارة أكثر مما هو عليه الآن ؟ ولقد استخدم الكاتب نموذج الجاذبية " Gravity model " وكانت محددات النموذج : الناتج المحلى الإجمالى ، متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، الاختلاف بين متوسط دخل الفرد ، المسافة بين الدولتين ، ادخال متغير صورى للدولة الساحلية ، ومتغير صورى للحدود المشتركة ومتغير صورى فى حالة وجود ترتيبات تجارية تفصيلية ، ومتغير صورى عن اللغة.

وسبيل تقدير معلمات النموذج تم جمع ٥٠٣٥ مشاهدة للدول الإفريقية لـ ١٩ دولة إفريقية ، ٣٤ دولة غير إفريقية تتشابه فى ظروفها الاقتصادية مع الدول الإفريقية ، (النموذج مرة للورادات ومرة أخرى للصادرات مع استبعاد

الوقود).

لقد استخدم طريقة أكبر الإمكان الاقتصادى لتقدير معلمات النموذج متبعين طريقة المربعات الصغرى تقاديا للحصول على تقديرات متحيزة للأسفل بسبب وجود مشاهدات للتجارة البينية.

تضمنت الورقة عرضا مختصرا لأهم الحجج المؤيدة للتكامل الاقتصادى بين الدول وخاصة فى إفريقيا ، وهو يتفق مع ما تم الإشارة إليه سابقا ، كما تناولت الدراسة أيضا بعض الدراسات التطبيقية التى توصلت إلى انخفاض حجم التجارة البينية بين دول إفريقيا.

إن النتيجة الرئيسية التى توصلت إليها الدراسة هى أن التجارة الفعلية بين دول جنوب شبه الصحراء الإفريقية أعلى من التجارة المتوقعة بين هذه الدول التى هى منخفضة أساسا ، مقارنة بالدول ذات الظروف الاقتصادية المتشابهة ، وترجع الدراسة إلى أن السبب الأول هو تدهور وسائل النقل وإرتفاع التكلفة ، عائق المسافة ، وأخيرا أن ترتيبات التجارة الإقليمية ساعدت على زيادة حجم التجارة البينية من دول إفريقيا وغيرها.

٥- وفى دراسة أخرى بعنوان " العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى " الكوميسا (١) .

(١) فرج عبد الفتاح فرج دراسة :

Imtra-Arab Trade : is It too Little ? H.Al Atrash and T.Yonsef. IMF working

هدفت الدراسة إلى الإجابة على السؤالين التاليين : إلى أى مدى استفادت دول الكوميسا من علاقتها التجارية منذ ١٩٨٥ ، وما هو مستقبل انضمام مصر لهذه السوق فى علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات.

استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية وباستخدام معيار النسبية المقترح من " Hanink and Ownsu " وكثافة التجارة البينية ، حيث قام الباحث بجمع البيانات الخاصة باتجاهات التجارة الخارجية ، واستهدف الباحث قياس تطور الكثافة كل ٥ سنوات منذ التطبيق الفعلى لاتفاق منطقة التجارة التفصيلية.

توصلت الورقة إلى أن الرقم القياسى لتجارة مصر مع دول الكوميسا فى الحدود المقبولة وإن كانت مركزة فى أسواق معينة مثل السودان وكينيا ، كما أن هناك فرصة لتنمية صادرات مصر وفتح أسواق جديدة لها فى هذه الدول، ويرى الباحث أنه غير مجد بالنسبة للمساهمة فى سد العجز فى الميزان التجارى ، أن فائض المستهلك هو نتيجة انضمام مصر للكوميسا ضعيف ، فهو لا يتعدى بضعة ملايين ، أما بالنسبة للرقم القياسى لكثافة التجارة فى الكوميسا فيشير الكاتب بأنه غير مستقر سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول الأخرى خلال السنوات السابقة ، وذلك نتيجة عدم الاستقرار السياسى.

أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من توافر العديد من مقومات التكامل بين الدول العربية مثل اللغة والدين والثقافة ، غير أن هناك العديد من الاختلافات

بينها مثل الحجم ، والمساحة ، والثروات الطبيعية ، ومستوى المعيشة ، حيث يعتمد البعض على الزراعة ، فيما يعتمد البعض على تصدير الطاقة ، وجزء منهم يعتبر منالاقتصاديات الناشئة ، ولقد قسمت الدراسة الوطن العربى إلى مناطق تبعا للتقسيم الجغرافى ، المغرب العربى ودول مجلس التعاون الخليجى ، ودول المشرق العربى.

وبالرغم من الجهود المبذولة لدعم تحقيق التكامل الاقليمى ، إلا أن حجم التجارة البينية بين الدول العربية مازال ضئيلا ، حيث يمثل ٨% فى عام ١٩٩٨ ، بينما تمثل نسبة التجارة مع دول الأسيان حوالى ٥% ، أشارت الدراسة نقلا عن العريان (١٩٩٦) ، والنجار (١٩٩٢) ، أن هناك مناطق مثل دول التعاون الخليجى تعتبر منفتحة تجاريا ، بينما هناك دول أخرى تضع العديد من القيود على التجارة ، كما بلغ متوسط التعريفات الجمركية فى الدول العربية حوالى ١٧% مقارنة بالدول الإفريقية ٢٠% ، ١٣% Western hamsphre و ١٢% للباسفيك وآسيا ، علاوة على العديد من القيود الأخرى ، هذا بالإضافة إلى عدم تواجد تكامل بين إنتاج السلع علاوة على الاختلاف فى الثروات الذى يعتبر أيضا من المعوقات ، وذلك لأن الميزة النسبية للمنطقة تعتمد على الموارد الطبيعية سواء كانت تعدينية أو زراعية أو خلافة ، وعدم وجود تنويع فى الصادرات.

تشير الدراسة إلى نقطة هامة أخرى وهى تركيز الصادرات داخل دول معينة فى المنطقة ، فمثلا ٧٥% من صادرات دول التعاون الخليجى مع الدول العربية تذهب لدول التعاون الخليجى و ٦٥% من إجمالى صادرات دول المشرق العربى تذهب لنفس المجموعة ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل والشحن

والمواصلات ، علاوة على الاختلاف في مستويات الدخل ، تتفق هذه النتائج أيضا مع معظم الأدبيات المتعلقة بالعقبات التي تواجه التكامل أو الاندماج الإقليمي في الدول النامية.

كما تتفق الدراسة أيضا مع معظم الأدبيات الخاصة بالاندماج الإقليمي وهي تركز على الأثر الإنشائي " Trade Creation " حيث أشارت الدراسة إلى القول بأنه إذا كانت محصلة الأثر الإنشائي أكبر من الأثر التحويلي فإن التكامل الإقليمي سوف يؤدي إلى زيادة الاستفادة من الموارد المتاحة وتشير الدراسة : إلى أنه كلما كان هناك تشابه بين الدول فيما يتعلق بالموارد المتاحة ومستوى التنمية ، فإن المنطقة الناتجة عن الاندماج ستكون أكبر ، وتخلص الدراسة إلى أن معظم الدراسات وجدت أن الأثر التحويلي هو الأكثر شيوعا وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات التفضيلية بين الدول النامية ، قلما اتفقت الدراسة مع كثير من الأدبيات الخاصة بالمنافع المتوقعة تحقيقها من الاندماج الإقليمي ، حيث أشارت الدراسة إلى زيادة الكفاءة الناجمة عن كبر حجم السوق والوفورات الاقتصادية ، وزيادة حجم الاستثمارات وجذب الاستثمارات الخارجية ، ولكن المشكلة التي تواجه دول الشرق الأوسط هي عدم وجود أسواق مالية تخدم التنمية والتي قد تساعد على الإسراع بجهود الاندماج ، وزيادة عدد السلع المنتجة وتتفق هذه المنافع مع ما سبق الإشارة إليه.

اعتمدت الدراسة أيضا على نموذج الجاذبية " Gravity Model " لتقدير ما هو متوقع من التجارة في هذا الجزء من العالم ، علاوة على أن هذا النموذج عادة ما يستخدم لقياس حجم التبادل الثنائي بين الدول ، وخاصة في حالة الدول العربية.

استخدمت الدراسة نموذج الجانبيه مع افتراض أن التجارة البينية بين الدول العربية منخفضة ، وبالرغم من الانتقادات الموجهة للنموذج إلا أن الدراسة تقول : أنه استخدام من قبل العديد من الدراسات Helpman, 1984 " Hechscher-ohlin, Bergstand 1985 ، وهو عادة النموذج المستخدم لنظريات التجارة الدولية ، أما مقدرة النموذج على توقع المستقبل فيعتمد هذا على حجم الدول ، والسكان لكل دولة ، والمسافة ويحاول النموذج إدخال العوامل الثقافية ، ترتيبات التجارة الإقليمية ، ولقد اشتمل النموذج على ٤ مناطق كتحديد لتأثير الترتيبات التجارية (RTA) واللغة الانجليزية والفرنسية والحدود ومدى الانفتاح.

٦- في دراسة كمية بعنوان Regional integrastion and Economic Growth (1998)

لمؤلفها A. Vanvakidis أشارت الدراسة قولها بأن زيادة معدلات النمو الاقتصادية كان نتيجة انفتاح العديد من أسواق الدول النامية على التجارة الخارجية خلال العقدين الأخيرين ، مما أدى قيام كثير من الدراسات لمحاولة دراسة تأثير العلاقة بين النمو الاقتصادي وانفتاح الأسواق ، فلقد أشارت معظم الأدبيات في السبعينات والثمانينات بأن هناك علاقة قوية وموجبة بين التجارة الخارجية ومعدلات النمو ، والسؤال الذي تطرحه هذه الدراسة هو : هل الاندماج الإقليمي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو ؟ وهل تؤثر الاتفاقيات التجارية على معدلات النمو ؟ وتحاول الدراسة تقديم الدلائل والحجج بأن انفتاح الأسواق ، وكبر الحجم ، علاوة على أنه كلما ارتفعت نسبة تقدم الدول المنغلقة.

واستعرضت الدراسة بعض الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين النمو والتجارة

الخارجية مثل :

Rome (1991), Balassa (1991), Grossman and Helpman 1989 ,
1990,1991.

وذلك لأن النمو فى معدلات التجارة يؤدي إلى الوفورات الاقتصادية من خلال زيادة الاختراعات ، علاوة على الاستفادة من التطور التكنولوجى ، وأشار Grossman & Helpman بأن اختراع منتج جديد ما هو إلا نتيجة الاختراعات القديمة ، وعليه فإن التجارة الدولية تعطى الفرصة للاندماج فى الأسواق العالمية من خلال التكنولوجيا الحديثة ، كما أن زيادة المعرفة تؤدي إلى زيادة الاختراعات ، وعليه فإن الدول تستفيد من التجارة مع الاقتصاديات الكبيرة ، كما تشير الأدبيات الحديثة أنه كلما زاد انفتاح سوق دولة ما كلما أدى ذلك إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ، ويؤدي ذلك إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو.

أما بالنسبة للدراسات التطبيقية التى حاولت تكميم العلاقة بين التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادى ، وخاصة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات ، وفيما يلي ملخصاً لأهم هذه الدراسات أملاً فى إكمال الصورة.

فمثلاً حاول الكاتب نفسه (Vamakidis 1997) دراسة تأثير العلاقة بين التجارة الدولية ومعدلات النمو الاقتصادى خلال ١٨٧٠-١٩٩٠ ووجد أن هناك علاقة ترابطية قوية وموجبة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات.

أما (Dollar 1992) فحاول إيجاد معيار لسعر الصرف ، وحاول الكاتب تطبيق هذا المعيار لمعرفة إذا كانت سياسة الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلى أو

الإنتاج الخارجى ، وبناء على مشاهدات لـ ٩٥ دولة وجدت الدراسة أن الدول التى تتجه للتصدير تنمو بسرعة أكبر ، أما (Ed words 1992) فحاول دراسة تأثير العلاقة بين التجارة الدولية ومعدلات النمو من خلال تطبيق ٩ معايير متعلقة بمدى انفتاح الدول ، وأظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين النمو ودرجة الانفتاح على الأسواق الأخرى ، وهناك أيضا العديد من الدراسات الأخرى ، ويلاحظ أن معظم هذه الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو لم تقم بدراسة العلاقة بين تأثير التكامل الإقليمى ومعدل النمو الاقتصادى إلا من خلال دراسة (Vamakidis 1996) حيث وجد أن سياسات التجارة فى الدول التى تقع فى نفس المنطقة لها علاقة بالنمو.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين درجة الانفتاح على الأسواق ، الناتج المحلى الإجمالى ، متوسط دخل الفرد ، ومعدلات النمو فى الدول التى تقع فى نفس المنطقة ، وتقوم الدراسة أيضا بدراسة تأثير ترتيبات التجارة الإقليمية وأثرها على النمو ، ولقد قامت الدراسة بوضع متغير صورى لمعرفة إذا كانت الدولة منفتحة على الأسواق من خلال حجم التعريف الجمركية ٤٠% وأقل.

وخلصت الدراسة إلى أنه كلما كانت الأسواق المجاورة مفتوحة كلما أدى ذلك إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادية وتتفق هذه النتيجة من أن الانفتاح الاقتصادى ، وكبر حجم الاقتصاد فى الدول المجاورة يؤدي إلى استفادة الدول الأخرى منه ، والعكس أيضا صحيح ، كما وجدت الدراسة علاقة قوية بين درجة الانفتاح على الأسواق الخارجية ومستوى التنمية ودرجة استفادة الدول المجاورة ، فكلما زادت درجة الانفتاح وتقدم درجة التقدم الاقتصادى كلما زادت

استفادة الدول المجاورة.

أما بالنسبة لتأثير ترتيبات التجارة الإقليمية على النمو ، فأشار الدراسة أن معظم هذه الاتفاقيات تمت في الستينات والسبعينات وكلها معاهدات (جنوب جنوب) ، كلما أنها كانت نابعة من سياسة إحلال الواردات ، وعليه فإن الأثر التحويلي كان كبيرا وأدى إلى انتقال الاستثمارات الخارجية من الانتاج الأمثل ، بالإضافة إلى صغر أسواق هذه الدول والسياسات الحمائية ، علاوة على التشابه في الموارد الطبيعية.

وأشارت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين ترتيبات التجارة الإقليمية ومعدلات النمو ، كما أشارت الدراسة إلى أن اتفاقيات التجارة الإقليمية في عقدى السبعينيات والثمانينيات لم تؤد إلى زيادة في معدلات النمو ، وهذا لا يدعو إلى أن الاتفاقيات في التسعينيات والثمانينيات لم تؤد إلى زيادة في معدلات النمو ، وهذا لا يدعو إلى أن الاتفاقيات في التسعينيات سوف يكون لها نفس الأثر.

٧- وفي دراسة أخرى متعلقة باتفاقية التجارة التفضيلية ^(١)

Regional Trade Agreement versus liberalization 1995

أشارت الدراسة بأن العولمة أصبحت كلمة مشهورة ، وهناك العديد من المقالات التي تحاول تعريفها ودراسة ما هي الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال

^(١) Regional trade Agreements versus Broad liberalization : which path leads to faster Growth ? Time series evidence. IMF working paper 1995.

وجود تجارة حرة ؟ وما هو تأثير الاقتصاديات الكبيرة والمنفتحة على مستويات الرفاهية ، النمو ، الاستثمارات ، التكنولوجيا وتوزيع الدخل ؟ وماهى السياسات المطلوبة لتحقيق الاستفادة المثلى من العولمة ؟ بالإضافة إلى هذه تقوم الدول باعداد اتفاقية تجارة اقليمية كما أشارت إلى العديد من الأدبيات الأخرى المتعلقة بنفس الموضوع ، ولقد غطت الدراسة الفترة ما بين ١٩٥٠ حتى ١٩٩٢ ، حيث قامت الدراسة بتقدير معدلات النمو للدول التى قامت بتحرير تجارتها ، أو التى دخلت فى اتفاقيات تجارية إقليمية ، وشملت الدراسة ١٠٩ حالة لاتفاقية التجارة الإقليمية ، ٥١ حالة تحرير تجارة خلال الفترة ١٩٦٠ حتى ١٩٨٩ وخلصت الدراسة إلى أن التحول من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح وفتح الأسواق ربما يصادف بعقبة العولمة أو الإقليمية ، وعليه تقترح الدراسة أن يأخذ المسار الأول ، كما وجدت الدراسة أن اقتصاديات الدول قد تنمو نموا كبيرا بعد تحرير الاقتصاد فى المدى القصير والبعيد ، ولكن ليس بالضرورة بعد الانضمام لاتفاقية التجارة الإقليمية ، كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة سالبة بين اتفاقية التجارة الإقليمية ومعدلات النمو الاقتصادية ، علاوة على ذلك فقد وجدت الدراسة نتيجة هامة أخرى مؤداها بأن تحرير الاقتصاد يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ، فيما تؤدي اتفاقية التجارة الإقليمية إلى تدنى مستوى الاستثمارات.

وتشير الدراسة إلى أن النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة تخالف المتعارف عليه فى الاقتصاد الدولى ، وهو أن الانفتاح يؤدي إلى زيادة معدلات النمو ، وعليه تقترح الدراسة أن الدولة التى تريد أن تتحول من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح فإنه من الأفضل أن تتدمج فى الاقتصاد العالمى أولا مثل

التفكير للانضمام للتكتلات الإقليمية عن الاندماج الإقليمي.

٨- وفي دراسة أخرى للكاتبين M. schiff & Winters

" Dynamics politics in Regional integration (1998) "

أشارت الدراسة إلى العديد من العوامل الهامة وراء نتائج التعاون الإقليمي والتي أدت إلى العديد من المناقشات بين رجال الفكر ورجال السياسة ، ومن المشاكل التي تواجه هذه المناقشات هو عدم وجود دراسات كمية ، غير أن هناك بعض الدراسات الإحصائية التي تدعم التعاون الإقليمي بين الدول النامية.

أما بالنسبة للانفتاح على الأسواق العالمية وأهميته ، أشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من الظواهر التي تؤيد العلاقة بين الانفتاح على الأسواق العالمية، ومعدلات النمو ، فهناك العديد من الدول النامية قد اتخذت العديد من الخطوات لتحرير اقتصاديها وتحرير التجارة والاستثمارات ، وفي نفس الوقت لجأت العديد من هذه الدول إلى الانضمام في اتفاقيات التجارة الإقليمية وعليه فإن معظم الدول تنظم أو في طريقها للانضمام لإحدى هذه الاتفاقيات ، والدليل على ذلك أن حوالي ٥٠% إلى ٦٠% من التجارة الدولية تتم من خلال هذه التجمعات.

تناولت الدراسة العديد من الموضوعات الهامة التي تتعلق بالانضمام للتكتلات الإقليمية مثل ديناميكية العلاقة ، الاستثمارات ، مصداقية السياسات الاقتصادية ، الموقع الجغرافي للصناعات ، الدبلوماسية العالمية ، وأخيرا الاقتصاد السياسي الداخلي ، وسوف نتطرق باختصار لكل هذه القيود لإعطاء فكرة عن مدى تشعب موضوع التكتلات الإقليمية ، تلعب الديناميكية دورا هاما

فى اقتصاڊيات التكامل بعدما وڊ أن الآثار الاستاتيكية قد تكون ضعيفة أو سالبة ، وعليه فإن مؤيدى الاتفاقيات الإقليمية والتجارية يؤيدون فكرة المنافع الڊيناميكية ، غير أن هناك صعوبة كبيرة فى توضيح أو قياس العلاقة بين المنافع الڊيناميكية والتكتلات الإقليمية ، وعليه فإن الڊيناميكيين يرون بأنها مثل أى شئ آخر يؤثر فى النمو الاقتصاڊى فى المڊى المتوسط وتشمل الڊيناميكية الزيادة المستمرة فى النمو الاقتصاڊى وليست الزيادة المؤقتة.

أما فيما يختص بموضوع الاستثمار ومصداقيته Investment and credibility حيث اعتمد Baldwin 1989, 1992 على النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصاڊى والتكامل الإقليمى ، وذلك من خلال تطبيقها على الدول الأوروبية بمحاولة إيجاد علاقة بين النمو والاستثمار ، وأشار بأن اتفاقية التجارة الإقليمية تجعل حركة التجارة أسهل ، ومن ثم تزيد العائد على الأقل لأحد عناصر الإنتاج ، ولقد وڊ Baldwin وآخرون بأن التكامل الاقتصاڊى يؤدى إلى زيادة العائد على رأس المال ، ولقد أشارت الدراسة نقلا عن Baldwin 1996 , Forslid and Haaland 1996 and scghezz بأن اتفاقية التجارة الإقليمية تؤدى إلى تخفيض تكلفة النقل Transactional cost على السلع أكثر من الخدمات ، وعليه فإذا كان إنتاج السلع يعتمد على كثافة رأس المال أكثر من الخدمات ، فإن تحرير التجارة سوف يؤدى إلى زيادة الطلب على رأس المال أكثر من الطلب على عنصر العمل ، وكما أن هذه الاتفاقيات تؤدى إلى تخفيض التعريفة الجمركية ، وتخفيض تكلفة الواردات من المعدات وزيادة كفاءة القطاع المالى ، وتحسين مناخ الاستثمار.

تشير الدلائل بأن اتفاقيات التجارة الإقليمية قد أدت إلى حدوث طفرة فى

الاستثمارات فى دول المجموعة الأوروبية ، وحدث نفس الشئ فى اتفاقية النفط ، وتشير الدراسة أنه فى حالة الدول النامية فإن الاستثمارات الأجنبية تمثل جزءا هاما من إجمالى الاستثمارات ، وعليه فهناك احتمالان من تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية على الاستثمارات الأجنبية ، الاحتمال الأول أن تؤدى هذه الاتفاقية إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول ، وذلك لأنها تجعل التجارة أكثر منفعة ، الاحتمال الثانى هو زيادة الاستثمارات من خارج المنطقة ، وذلك لوجود العديد من الفرض الاستثمارية كما حدث فى اتفاقية النفط ، ويشير Ferandez & Portes بأن سياسات الإصلاح الاقتصادى والسياسى فى الدول النامية ينقصها المصادقية ، وذلك لتناقض السياسات فى حل هذه المشكلات ، كما يؤكد الكاتبان بأن هذه الاتفاقيات تركز على الحوافز الناتجة عن تحرير الاقتصاد.

أما بالنسبة لموقع الصناعات ، فتشير الدراسة إلى أن الآثار الديناميكية لها تأثير مباشر على مواقع الصناعات ، عن طريق أن السياسات التجارية تؤثر على توزيع المناطق الصناعية من خلال ثلاث طرق : تأثير التعريفات الجمركية على مدخلات الانتاج من الخارج ، من خلال التعريفات على المبيعات الخارجية ، أو من خلال زيادة المنافسة فى الأسواق الداخلية ، وتضيف الدراسة بقولها بأن المنافع المتوقعة من العلاقات جنوب جنوب تكون أقل من العلاقات جنوب شمال.

أما بالنسبة للنمو الاقتصادى فتشير الدراسة أيضا إلى العديد من الأدبيات بخصوص العلاقة بين النمو ومدى الانفتاح ، ففي دراسة Wal 1995, 1997 يحاول الكاتب ربط النمو والأسلوب الاستراتيجى الخاص بالآثر الانشائى والآثر

التحويلى للتكامل ، ويقول أنه كلما كانت هناك ميزة نسبية لدولة ما بخصوص (R&D) فإن اتفاقية التجارة الإقليمية سوف تؤدي إلى زيادة الأثر الإنشائي - نمو القطاع ذي الميزة النسبية- وعليه فإن الدولة سوف تحقق معدلات نمو مرتفعة ، أما إذا حدث الأثر التحويلى- التوسع فى القطاعات التقليدية- فإن الانفاق على الأبحاث والدراسات (R&D) سوف ينخفض ويؤدي هذا أيضا بدوره إلى انخفاض النمو الاقتصادى ، ويذهب الكاتب بقوله أنه إذا كان لدى دولة ما ميزة نسبية فى القطاعات التقليدية فإن الأثر الإنشائي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو ، أما الأثر التحويلى فيؤدي إلى انخفاض النمو.

أما بالنسبة لأثر الاتفاقية الإقليمية التجارية على معدلات النمو الاقتصادية ، فهناك تضارب بين النتائج ، وتتفق أيضا مع ما سبق ذكره ، فمثلا: وجد (Rodrik 1993) بأنه لا توجد علاقة قوية بين اتفاقية التجارة ومعدلات النمو ، فيما توصلت دراسة أجراها (David 1993) بأن هناك علاقة قوية بعد الانضمام لاتفاقية التجارة تؤدي إلى زيادة حركة التجارة بين الدول والدخل ودول المجموعة الأوروبية EFTA .

وفى دراسة تطبيقية أخرى تحت عنوان " العوامل السياسية والاقتصادية فى التكامل الاقتصادى الإقليمى :

9- Political and Economic Factors in Regional Integration
1993 , Kyklos.

إن تحرير التجارة العالمية من خلال اتفاقية الجات قد يعوقه الزيادة المطردة فى الاتفاقيات التكاملية الجديدة بين الدول ، فمثلا فى قيام الاتحاد الأوربي سوف

يؤدي إلى زيادة الترابط بين دول المجموعة ، كما هو الحال في اتفاقية التجارة الحرة (النافتا) بين أمريكا وكندا والمكسيك ، أما في أمريكا اللاتينية فهناك تجديد ورغبة أكيدة لتقوية أواصر التكامل الاقتصادي بين هذه الدول ، كما أشارت الدراسة إلى أن الآثار الاقتصادية الناتجة عن التكامل الاقتصادي قد حظيت بكثير من التحليل في حين أن تأثير العوامل السياسية لم يحظ بالقدر الكافي منه.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الانضمام في التكامل الاقتصادي الإقليمي ، شملت الدراسة ٣٤ دولة تابعة لمجموعة الدول الأوروبية والدول التابعة للنافتا والدول التابعة للمنطقة الحرة لأمريكا اللاتينية LAFTA ، ودول أمريكا الوسطى ، ولقد تم استخدام طريقة تقدير أكبر الإمكان (توبيتا) Maximum Likelihood Tobit حيث يحاول النموذج إعطاء تفسيراً للتكتلات الإقليمية في الخمسينات والسبعينات على أساس الحدود الجغرافية ، حجم السوق على انفتاح التجارة ، وجود علاقات سياسية متقاربة بين الأطراف.

قدم الكاتب الأساس النظري لنظرية التكامل الاقتصادي وذلك بالتعرض لأهم النقاط التي جاءت في نظرية فاينر والذي تقول بأن إزالة القيود التجارية بين أي دولتين سوف تؤدي إلى زيادة الرفاهية المحققة نتيجة الأثر الانشائي ، نتيجة تحويل الموارد إلى الأنشطة ذات الميزة النسبية لكل دولة ، الأمر الذي يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد ، ويؤدي أيضا إلى زيادة رفاهية المستهلكين من خلال انخفاض الرفاهية ، وتعتبر نظرية الاتحاد الجمركي هي الأساس النظري للتكتلات الاقتصادية ، وعليه فإن التكامل بين الدول قد يؤدي إلى زيادة

الرفاهية نتيجة زيادة الأثر الانشائي على الأثر التحويلي ، ويشير الكاتب بأن الدول التي تؤدي التجارة فيها إلى زيادة المنافع المحققة.

وتشير الدراسة إلى أن هناك بعض الإشكاليات في هذه النظرية وخاصة فيما يتعلق بالأثر الانشائي والأثر التحويلي والناتج عن التنافسية والتكاملية بين اقتصاديات دول التكتل ، فطالما كانت اقتصاديات الدول المنظمة اقتصاديات متنافسة ، كلما أدى ذلك إلى إمكانية إنتاج سلع مختلفة بتكلفة مختلفة ، مما يؤدي إلى زيادة الأثر الانشائي ، مثال ذلك الدول الصناعية ، أما الأثر التحويلي فينتج عندما تكون اقتصاديات هذه الدول متكاملة مثل حالة الدول النامية. وبناء على ذلك نجد أن الاتحاد الجمركي ، أو أي شكل آخر من أشكال التكامل الاقتصادي بين دولتين صناعيتين - سوف يؤدي إلى الاستفادة من حركة التجارة - ويزيد هنا الأثر الانشائي ، أما إذا كان الاتحاد بين دولة زراعية وأخرى صناعية فهذا يؤدي إلى زيادة الأثر التحويلي ، وعليه فبناء على نظرية Heckscher-ehlin فإن الدول التي حباها الله بنفس الموارد الطبيعية يمكن لها الانضمام للتكتلات الاقتصادية ، فيما أن الدول التي تختلف فيما بينها يجب أن لا تدخل في اتفاقيات لدول متشابهة اقتصاديا ، وخلاصة نظرية فاينر هي : أن الدول ذات الأسواق الكبيرة والموارد الطبيعية المتشابهة ، والتي تتبع سياسات حمائية كيتو ، وهناك حدود جغرافية متقاربة ، فإن هذه الدول سوف تستفيد من التكامل الإقليمي وسوف يكون الأثر الانشائي أكبر من الأثر التحويلي.

على عكس نظرية " فاينر " ، فهناك رأي آخر لكل من Johnson Cooper and Massel وتقوم الانتقادات الموجهة من هؤلاء الكتاب لنظرية فاينر على أساس التوزيع العادل للمنافع والتكاليف على الدول الأعضاء ، حيث

يشير Johnson إلى المنافع ، أو الخسارة الناجمة عن الأثر التحويلي ، أو الأثر الانشائي إذا كانت هناك حوافز للدخول في الاندماج الإقليمي ، مثل : الرغبة المشتركة للتجميع.

إن التعاون الإقليمي يهدف إلى : الاستفادة من الوفورات الاقتصادية ، تشجيع ودعم الاستثمارات والمنافسة وخاصة في القطاع الصناعي في الدول النامية ، أما الأهداف الأخرى التي تسعى التكتلات الاقتصادية لتحقيقها فهي تحسين معدلات التبادل التجاري بين هذه الدول ودول العالم الأخرى ، وزيادة القوة التفاوضية.

وعليه فإن نظرية جونسون للاتحاد الجمركي تعنى الاتحاد الجمركي من خلال دول صغيرة ونامية يمكن أن تحقق الأهداف التي تسعى لها هذه الدول.

إن العوامل أو الأهداف الاقتصادية وحدها لا تكفي لتحقيق التكامل بين الدول المختلفة ، ويقول Caveese Jones أن الدول تختار شركاءها في التكتل الإقليمي على الأساس السياسي وليس على الأساس الاقتصادي ، وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك مثل : الاتحاد الأوربي ، ودول المنطقة الحرة لأمريكا اللاتينية NAFTA قامت على أساس محاولة الاستقلال الاقتصادي والسياسي من أمريكا.

خلصت العلاقة إلى أن العلاقات الطيبة بين الدول تزيد من فرص تحقيق التكتلات الإقليمية وخاصة إذا استوفيت النواحي الاقتصادية ، وأن البعد الجغرافي يؤثر سلبا في حين أن الدول المتجاورة ترتفع فيها حركة التجارة وتؤيد الافتراضات السابقة نظرية فاينر ، كما خلصت الدراسة بأنه كلما اعتمدت

هذه الدول على الانفتاح على الأسواق الأخرى كلما أدى ذلك إلى زيادة نجاح فكرة الاتحاد ، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية فاينر أيضا ، كما خلصت الدراسة إلى أن الاختلاف في الموارد الطبيعية يساعد على عملية التكامل ، وأخيرا أشارت الدراسة إلى أهمية العوامل السياسية في تحقيق التكامل الاقتصادي ، ويوضح الجدول المرفق ملخصا لكل هذه الدراسات التي تناولها هذا الجزء من المبحث :

الخلاصة :

أولا : يتضح من العرض السابق عن الدراسات الكمية بأن معظم الدراسات اعتمدت على استخدام نموذج الجاذبية Gravity Model ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النموذج مقياس من علوم الطبيعة وخاصة معادلة نيوتن الديناميكية ، ويقوم على أساس منطقتها على وجود علاقة سببية بين الجاذبية والكتلة وينطبق ذلك على التجارة الخارجية حيث نجد أن هناك علاقة مباشرة بين تدفقات التجارة الثنائية بين الدول من جهة وبين أحجام اقتصادياتهم والمسافة المكانية بينهم من جهة أخرى ، ويقوم هذا النموذج على فرضيات أساسها أن الحجم الاقتصادي يؤثر إيجابيا على التجارة الخارجية على أساس أن الدول ذات الحجم الكبير تكون في العادة أكثر تخصصا وتتجر بنسبة أكثر ، كما ينطبق المبدأ على الدول ذات الدخل المرتفع للفرد والتي أيضا تتجر بنسبة أكثر بالمقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض^(١).

(١) عصام منتصر " الاقليم الاقتصادي العربي والدور الاقتصادي لدول اعلان دمشق " ،

ويشير عصام منتصر نقلا عن M.Asilis 1994, Frankel 1995, Bayoumi 1995 ، بأن النموذج يقوم على فرضية أخرى تتعلق بتدفقات التجارة بين دولتين متلاصقتين جغرافيا ، أى لهما حدود مشتركة ، والأساس الاقتصادي لهذه الفرضية هو أن البعد الجغرافي يرفع تكلفة النقل مما يؤثر سلبا على تدفقات تجارتهم البينية ، وعليه يدخل هذا النموذج عنصر المسافة فى قياس أنماط التوجهات الجغرافية للتجارة الخارجية ، ولقد تم إدخال العديد من التطوير على هذا النموذج منها التفرقة بين المسافة المكانية والمسافة الاقتصادية حيث تلعب التطورات الحديثة فى التكنولوجيا دورا هاما فى تقريب البعد المسافى ، كما تم إدخال عنصر الاشتراك فى الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية للدول موضع القياس وأثر ذلك على تجارتهم البينية ، وأخيرا لقد تم إدخال اعتبارات التخصص الاقتصادى وهيكـل الموارد الاقتصادية والميزة النسبية ، كما أمكن إدخال عوامل أخرى غير اقتصادية كعنصر اللغة وتأثيرها على تدفقات التجارة البينية⁽¹⁾.

ولقد تم تطبيق هذا النموذج الإحصائى كما سبق فى الدراسات السابقة على عدد آخر من التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، ولقد تبين أن التجمعات الإقليمية الاقتصادية لها أثر كبير على تدفقات التجارة البينية ، فينطبق النموذج على أمريكا الجنوبية ، وتبين أن وجود دولتين فى نفس المنطقة الجغرافية فإن التجارة البينية بينهما ترتفع بنسبة ٨٦% بالمقارنة لعلاقتها مع الدول الأخرى

المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين العرب ، صور التعاون الاقتصادى المطروحة على الدول العربية.

(1) Frankel, J. al (1995) Trading Bloc and the Amevicas : the natural and unnatural and super natural , Journal & development Economic vol 1997.

غير المجاروة ، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار آثار الجانبيه والمسافه ، كما توصل إلى نفس النتيجة عند تطبيق النموذج على منطقه ميركوسور Mercosur والانديان باك Andean pact فى أمريكا الجنوبيه ، وكذلك فى أمريكا الشماليه NAFTA ولكن بدرجة أقل ، كما توصل النموذج إلى نفس النتيجة فيما يتعلق بالتكتلات الاقتصاديه الآسيويه ودول الاتحاد الاوربى والذى وصل فيها أثر التكتل التجارى على التجارة البينيه لدول هذه المنطقه إلى ثلاثة أضعاف حجم تجارتها مع الدول غير الأعضاء^(٢).

ثانيا : وبمحاولة تطبيق ذلك على الدول العربيه نجد أن هناك نقصا واضحا فى الأدبيات والأساليب الكمية المستخدمه لقياس أهميه التكامل العربى على التجارة البينيه ومعدلات النمو الاقتصادى لهذه الدول ، كما أنه يمكن القول بأنه لا يوجد إقليم اقتصادى عربى بالمعنى الصحيح ، بالرغم من توافر المقومات الأساسيه لذلك ، ويرى البعض أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بعد تحقيق الاصلاحات الاقتصاديه فى الدول العربيه كهدف على المدى القصير وتحقيق الأهداف الإقليميه فى المدى البعيد ، ووجود الرغبة بين قادة هذه الدول.

ثالثا : هناك اتفاق فى الأدبيات خاصه فيما يتعلق بالأهداف الرئيسيه التى تسعى التكتلات الإقليميه الاقتصاديه إلى تحقيقها وخاصه الأهداف الاقتصاديه ، كما اتفقت أيضا معظم الأدبيات على أهم معوقات التكامل الاقتصادى.

رابعا : باستعراض أهم النتائج للتكتلات الاقتصاديه فى إفريقيا ، آسيا ، أمريكا

(٢) عصام منتصر - مرجع سابق.

الشمالية والدول العربية نستطيع القول أنه بالنسبة لتأثير التكامل الاقتصادى على الدول الإفريقية نجد أن هناك تضاربا بين نتائج الدراسات المحققة ، وهناك اتفاق بأن الاقتصادات المتشابهة لا تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، كما لا تؤدي إلى زيادة التجارة البينية بين هذه الدول ، كما أن هناك شبه اتفاق بين معظم الدراسات على أن القارة الإفريقية تعتبر أفقر القارات ، وأكثر القارات اعتمادا على الصادرات من الموارد الدولية ، كما أن تكلفة النقل بين دولها مرتفعة ، وذلك لعدم وجود شبكة للبنية الأساسية التى تربط دول القارة بعضها البعض ، علاوة على ارتفاع الديون الخارجية لهذه القارة وعدم الاستقرار السياسى.

أما بالنسبة للدول العربية فهناك شبه اتفاق بين معظم المفكرين بتوافر المقومات الأساسية لنجاح فرص التكامل الإقليمى لهذه الدول ، وللأسف فإن التجارة البينية بين الدول العربية لا تتعدى ٦% ، وتمثل السياسات التجارية العقبة أمام نمو التجارة البينية بين الدول العربية ، إضافة إلى انعدام الدوافع السياسية فى تحقيق التكامل بين هذه الدول.

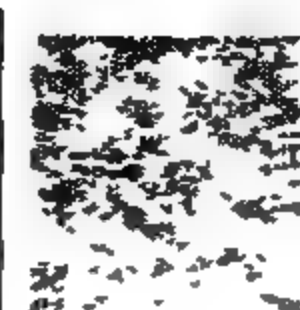
أما النموذج الآسيوى ويمثل آسيا والباسفيك ، حيث تضم هذه المجموعة نصف سكان العالم تقريبا ، وتمتاز هذه الدول بالارتفاع المستمر فى حجم إجمالى التجارة البينية ، الأمر الذى أدى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية بين هذه الدول ، وعليه فقد حقق نموذجهم الاقتصادى هدفى النمو القطرى والتكامل الاقتصادى الإقليمى ، وكانت المحصلة الأساسية لذلك هو تحقيق

معدلات النمو المرتفعة وتكوين فائض كبير للتصدير^(١).

أما نموذج دول أمريكا الجنوبية وهي نموذج مغاير عن النموذج الآسيوي ، حيث تعاني معظم الدول في أمريكا الجنوبية من وجود العجز المزمن في ميزانيات حكومات هذه الدول ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم ، الأمر الذي أدى إلى التركيز على تحقيق الإصلاح الاقتصادي أملاً في التوجه نحو تحقيق أهداف التكامل الإقليمي ، ولقد اعتمدت معظم هذه الدول في محاولاتها على جهود المؤسسات.

(١) عصام منتصر - مرجع سابق.

الفصل الثالث



العولمة والتكتلات الإقليمية

العولمة أصبحت كلمة يرددنها الاكاديميون ورجال السياسة والفكر ورجال الاعلام والأعمال ومختلف طبقات الشعب ، ولكن كل فئة من هذه الفئات تنظر إليها بنظرة مختلفة عن الفئة الأخرى ، ويرجع هذا إلى عدم وجود تعريف محدد لهذه الظاهرة ، كما أن هناك خلطا واضحا بين ماهية العولمة كظاهرة والعوامل التي تساعد على انتشارها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وخاصة الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية من جعل العالم كقرية صغيرة.

ولقد شهد العالم منذ النصف الثانى لحقبة الثمانينيات العديد من التطورات على المستويين السياسى والاقتصادى والذي يرجعه البعض إلى ما يسمى بالتدويل Internationalization أو العولمة Globalization ، ومن أهم مظاهر هذه التطورات هي إنهيار الكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفييتى مما أدى إلى تفرد الولايات المتحدة والقدرة على توجيه دفة الأمور على المستوى العالمى فى مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والبيئة وخلافه ، وبإنهيار الكتلة الشيوعية انتهت حقبة الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتى وظهور فلسفة السوق كبديل للتخطيط المركزى ولنور الدولة ، حيث أصبحت فلسفة المنافسة الحرة والتوزيع الأمثل للموارد لا يتم إلا من خلال قوى الطلب والعرض.

وشهدت هذه الفترة أيضا بزوغ لاعبين جدد فى الاقتصاد العالمى

وخاصة في منطقة شرق آسيا واليابان والصين وعدد آخر من الدول النامية مثل مصر والمغرب ودول أخرى التي أطلق عليها الدول الناشئة والتي تسعى إلى أن تأخذ مكانا مرقوقا في الاقتصاد العالمي من خلال اتباع العديد من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار والتصدير وخلق سوق مالية قوية والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ، هذا بالإضافة إلى بزوغ علاقات اقتصادية تبادلية جديدة تتعلق بالاستثمار والتجارة وتتركز في الولايات المتحدة ، أوروبا ، ودول شرق وجنوب آسيا من خلال ظهور ما يسمى بالشركات عابرة القارات.

من أهم التطورات التي حدثت منذ منتصف الثمانينيات أيضا هو الاندفاع نحو تكوين التكتلات الإقليمية كإجراء وقائي لحماية دول المجموعة من الآثار السلبية المتوقعة من العولمة مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا ١٩٩٤) ، ومبادرة النصف كرة الغربي Western-Hemisphere والسوق الجنوبي ميركوسور في عام (١٩٩١) ومحفل آسيا والباسيفيك إبيك (١٩٨٩) ، وإنشاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي كوميسا (١٩٩٤) والسوق الأوروبية المشتركة ، وخلافه من التكتلات الإقليمية ، ويمكن القول هنا بأن التكتلات الإقليمية والترتيبات الإقليمية التجارية لها أهداف اقتصادية تتمثل في الاستفادة من كبر حجم السوق وجذب الاستثمارات والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة ، بينما أيضا هناك أهداف غير اقتصادية مثل تعزيز التماسك السياسي الإقليمي.

تغير دور وسياسات المؤسسات التمويلية العالمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية أصبحت أيضا من أهم السمات الرئيسية لهذه الحقبة من الزمن ، حيث أصبحت سياسات الصندوق والبنك تتركزان على

سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، وذلك لمحاولة إخراج الدول النامية من الحلقة المفرغة ومساعدتهم على اتباع سياسة السوق والتركيز على سياسات الصادرات بدلا من سياسة إحلال الواردات التي أثبتت فشلها ، كما تحاول المؤسسات العالمية إقناع الدول النامية لترشيد الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق على الصحة والتعليم والبنية الأساسية ، تخفيض الإنفاق العسكري ، ومن ثم تهدف كل هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول النامية ، وتحاول هذه المؤسسات أيضا تشجيع الدول النامية إلى تكوين التكتلات الإقليمية فيما بينها بما لا يضر بمصلحة الاقتصاد العالمي ، ويرى البعض بأن هذه المؤسسات تخدم مصالح الدول المتقدمة من خلال جعل هذه الدول النامية أسواقا لمنتجات الدول المتقدمة، بينما تعتمد الدول النامية على الدول المتقدمة في استيراد السلع الرأسمالية التي لا تستطيع إنتاجها.

أما العوامل التي تساعد على انتشار العولمة وجعل عناصر الإنتاج تنقل بسهولة ويسر بين أرجاء المعمورة ، فهناك العديد من العوامل مثل التغير المستمر والسريع للتكنولوجيا في مجالات المعلومات والاتصالات والإنتاج ، مما أدى إلى إحداث تغيرات كثيرة في أشكال وأنماط ونوعية السلع ، كما يؤدي التطور التكنولوجي السريع إلى تخفيض تكلفة الشحن والنقل ، ومن ثم يؤدي إلى تقليل تكلفة الحصول على المعلومات ، فعلى سبيل المثال انخفاض تكلفة الاتصال بين الدول بمعدل ٩٥% ويرى البعض أن من العوامل المساعدة على انتشار التكنولوجيا الحديثة هو التغير في السياسات الاقتصادية ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خلق البيئة الملائمة لاستغلال الامكانيات المتاحة ، أيضا من

العوامل التى تساعد على انتشار ظاهرة العولمة كما سبق وأن أشرنا إليه ظهور التكتلات الإقليمية والانتهاى من جولة أوروغواى وتكوين منظمة التجارة العالمية WTO ، حيث تهدف هذه المنظمة إلى تسهيل وإزالة كافة القيود على انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء والذي بلغ عددهم حوالى ١٣٢ دولة حتى الآن.

ومن العوامل المهمة فى انتشار هذه الظاهرة هو انتشار الشركات التى تسمى عابرة القارات (TNC) Transnational Corporations حيث أصبحت الوسيلة الأكثر فاعلية فى انتقال السلع والخدمات والمعلومات.

إن ظاهرة العولمة ليست بالظاهرة الجديدة ، حيث بدأت فى القرن التاسع وأخذت فى التطور حتى وقتنا هذا ، ويرى بعض المحللين إن التغير فى الاقتصاد الدولى فى هذه الحقبة يرجع إلى التغير فى حركة رأس المال وليس التجارة فى السلع والخدمات ، حيث أصبحت حركة المال هى أداة قيادة الاقتصاد العالمى ، أما ظاهرة العالمية فى فترة النصف الثانى من الثمانينات فإنها تميزت بالتدفق المستمر للاستثمارات الأجنبية بقيادة الشركات.

ولا يوجد تعريف محدد للعولمة فهى أصبحت ظاهرة لا تهم الأكاديميين فقط بل امتدت على مستوى أجهزة الاعلام والرأى العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة ، ومن ثم فلا يوجد تعريف محدد لها ، فالبعض ينظر إليها بأنها ظاهرة اقتصادية مثل التكامل الاقتصادى ، أو اندماج بين الأسواق ، أو اتساع نطاق التجارة والاستثمارات ، فيما يرى البعض الآخر بأنها ظاهرة اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية ، ومن ثم فإن هناك حاجة لإلقاء بعض الضوء

على هذه الظاهرة.

ينظر البعض للعولمة كأنها عملية " Process " تهدف إلى خلق اقتصاد عالمي واحد يقوم على أساس الاستثمارات الخاصة ، حرية تنقل رأس المال ، وخاصة في القطاعات الخدمية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا ^(١) ، ويتفق هذا الرأي أيضا مع رأي محمد العريان (١٩٩٩) بأن العولمة ما هي إلا عملية تتمثل في زيادة اعتماد الدول بعضها على البعض الآخر اقتصاديا من خلال الزيادة المطردة في عدد ونوعية السلع العابرة للحدود وزيادة التدفقات الاستثمارية العالمية ، زيادة انتشار واستخدام التكنولوجيا بالإضافة إلى الارتباط المؤسسي لمختلف المؤسسات في مختلف الدول ^(٢) ،

فيما يرى البعض الآخر بأن العولمة ما هي إلا نوع من أنواع الاندماج الاقتصادي فيرى Quattara (1997) بأن العولمة ما هي إلا اندماج بين الاقتصاديات في العالم من خلال التجارة والتدفقات المالية وتبادل التكنولوجيا والمعلومات ، بالإضافة إلى حرية انتقال الأفراد ، ويشير إلى أن هذا الاندماج يظهر آثاره من خلال أهمية التجارة ورأس المال ^(٣). ويتفق مع نفس رأي Todaro حيث يرى أن العولمة ما هي إلا عملية اندماج للاقتصاديات الوطنية في سوق عالمية واحدة ^(٤).

^(١) Britten Sirteon 1997 " Globalization vs sovereignty. "

^(٢) محمد العريان التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ١٩٩٨.

^(٣) Globalization vs sovereignty " Brittan Sirteen " 1997.

^(٤) محمد العريان التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ١٩٩٨.

فيما أرجع (1996) De-long بأن ظاهرة اتساع النطاق Bandwidth للتجارة والاستثمارات ، حيث أشار إلى أن العولمة في الوقت الحاضر تختلف عن العولمة في القرن التاسع عشر ، حيث تتميز العولمة في الوقت الحاضر بأنها امتداد الاتصالات عبر الحدود والتي تعطي للشركات القدرة على الانتاج خارج حدودها وتصدير أنماط من النظم الإدارية والانتاجية تؤهلها للقيام بالانتاج الجيد في الدول الأخرى ، وأشار إلى صعوبة حدوث هذه الأشياء في الأوقات السابقة.

أما الذين ينظرون إلى العولمة بأنها ظاهرة سياسية واجتماعية وثقافية فيرون العولمة من منظور آخر يختلف عن منظورها الاقتصادي أو منظورها كسوق عالمية ، فمثلا يرى Ritchele 1996 بأن استغلال الثروات لتحقيق منافع خاصة وخلق نوع من المركزية في اتخاذ القرار يصدران عن إرادة الشعوب وهذا يمثل البعد الحقيقي للعولمة ، فيما يرى Peter Martin , Sehuman 1996⁽¹⁾ ، أنه مع نمو العولمة يزداد تركيز الثروة وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعا لا مثيل له ، ويشير الكاتبان إلى أن ٣٥٨ ملياريرا في العالم ، يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة ، أي ما يزيد قليلا عن نصف سكان العالم وأن هناك ٢٠% من دول العالم تستحوذ على ٨٥% من الناتج المحلي الاجمالي ، وعلى ٨٤% من التجارة العالمية ، ويمتلك سكانها ٨٥% من مجموع المدخرات العالمية.

(١) فخ العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة د. عدنان عباس علي.
H.Peter Martin & Harold Scguman.

الثقافات والعادات الوطنية ، كما تؤدي إلى زيادة تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، مما قد يؤدي إلى تدمير البيئة نتيجة الاستغلال السيئ للموارد المتاحة.

كما يرى البعض بأن العولمة تعنى تقليص دور الدولة في إدارة شئون الاقتصاد ، وعليه فسوف نعرض بإيجاز شديد الآراء المؤيدة للدور الإيجابي للعولمة والآراء المعارضة.

الرأي الأول ، والذي يرى أن العولمة سوف تؤدي إلى زيادة الرفاهية واعطاء التنمية دفعة قوية وخاصة للدول النامية من خلال :

(١) زيادة الاعتماد

(٢) المتبادل والمنافسة العالمية بين الدول مما يؤدي إلى تشابه السياسات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء (١).

(٣) تؤدي العولمة إلى تمكين الدول النامية من الوصول إلى الأسواق العالمية ، وإلى الاستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة ، وإلى استفادتها من التدفقات الرأسمالية من الأموال الأجنبية ، كل هذه العوامل ستؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية (٢).

(٤) إن التقدم التكنولوجي المتلازم مع العولمة يؤدي إلى تخفيض تكلفة النقل والصفقات المالية ، كما أن إزالة القيود على التجارة سوف

(١) تقرير OECD ١٩٩٨.

(٢) محمد العريان مصدر سبق ذكره.

فيما يقول أسامة المجنوب إن البعض يرى العولمة بأنها تغريب Westernization العالم بأسره ونقل الثقافة والحضارة ونمط التنمية الغربي إلى كافة الدول باعتباره النمط الأمثل ، فيما ينظر إليها البعض الآخر بأنها مجرد غطاء لتحقيق مزيد من تنامي الرأسمالية توليد هيمنة متزايدة ، وتخدم في المقام الأول مصالح القوى الكبرى والمؤسسات عبر الوطنية ^(١) ، ويذهب إلى أن العولمة ما هي إلا بديل عن الاستعمار ، فهي تهدف إلى هيمنة الدول الصناعية والمتقدمة على الدول النامية وسيطرة الشركات عابرة القارات على الاقتصاديات الوطنية للدول النامية والصغيرة.

مما سبق نستطيع القول بأن العولمة ظاهرة ليست بالجديدة وتهدف إلى خلق نوع من التكامل بين اقتصاديات وأسواق الدول المختلفة من خلال سهولة انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ، ويساعدها في ذلك التقدم الهائل في التكنولوجيا ، ومن ناحية أخرى فإن العولمة سوف تؤدي إلى تقليص دور ومفهوم الدولة ، كما تؤثر على المفاهيم الثقافية والسياسية والاجتماعية للعالم وخاصة الدول النامية.

كما نجد أيضا من العرض السابق بأن مفهوم العولمة ليس مفهوما محايدا ، بل هو مفهوم مفعم بالأيدلوجية ، حيث يرى البعض إن العولمة كعملية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وزيادة الرفاهية لدول العالم من خلال زيادة وتنويع التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا ، بالإضافة إلى انتشار المعلومات والحرية الثقافية ، فيما ينظر إليها كظاهرة سوف تدمر

(١) أسامة المجنوب العولمة والإقليمية ، ١٩٩٩.

يؤدي إلى زيادة فرص الانتاج للدول التي تسعى لتصدير منتجاتها ، إضافة إذا تم استخدام التدفقات الرأسمالية الخارجية في زيادة المعروض وزيادة المقدرة على المنافسة العالمية : وسوف يؤدي إلى زيادة معدلات الانتاجية والتصدير ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ^(١) .

(٥) إن تدويل الخدمات والزيادة المطردة في التقدم التكنولوجي يساعدان الدول النامية في خلق فرص جديدة للتصدير وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، كما أن التقدم التكنولوجي سوف يمكن الدول النامية من تحقيق معدلات عالية من التنمية وخاصة في مجالات البنية الأساسية.

(٦) تساعد العولمة الدول النامية إلى اتخاذ العديد من السياسات الإصلاحية المتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطني ، حيث وجد أن هناك علاقة ترابطية قوية بين تحرير التجارة ومعدلات النمو الاقتصادية ، حيث وجدت العديد من الدراسات أن السياسات التجارية المتمثلة في إزالة القيود والتعريفات الجمركية تؤدي إلى تمكين الصناعات من المنافسة ، كما تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية ، والاستفادة من الوفورات النسبية ، بالإضافة إلى سهولة انتقال التكنولوجيا ، وعلى العكس فإن الدول التي تفرض القيود على التجارة تؤدي بها إلى تدهور ميزان المدفوعات وتدنّي معدلات النمو

(١) مرجع سابق.

الاقتصادية ، كما أن سياسات الحماية فشلت في تخفيض البطالة في
الدول المتقدمة والنامية.

الرأى الثانى : يرى أن للعولمة تأثيراتها السلبية على التنمية فى
الدول النامية التى يمكن إيجازها فى النقاط التالية :

- تؤدى العولمة كما سبق وأن أشرنا إلى تقليص دور الدولة مما قد يؤدى
إلى إعاقة النمو الاقتصادى ، فمثلا الولايات المتحدة الامريكية ،
أنجلترا، اليابان جنوب كوريا ، حققوا معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ،
وذلك للدور الهام والفاعل الذى تلعبه الدولة والتدخل فى الشؤون
الاقتصادية واعداد القوانين المنظمة للتجارة الخارجية ، ويقول Mac
Ewan بأن اليابان قد تحكمت فى الاستيراد وتدفقات الاستثمارات
الأجنبية ، ومن ثم فإن الصناعة اليابانية قد حققت معدلات نمو عالية
جدا.

- ويقول أيضا Mac Ewan أنه من الصعب إثبات وجود علاقة بين
العولمة والنمو الاقتصادى ، فمثلا بعد الحرب العالمية الثانية حققت
الولايات المتحدة معدلات نمو مرتفعة من خلال إعادة البناء بعد الحرب
والتقدم التكنولوجى بالإضافة إلى زيادة الطلب الحكومى ، إضافة إلى
أنه من الصعب أن تضمن اتفاقية النافتا والجات تحقيق أى نجاحات
اقتصادية.

- يشير بيد مارتن وهارولد شومان إلى أن تسارع فكرة العولمة أدى إلى
تجاهل العديد من المصطلحات الهامة التى شغلت الكثير من المفكرين

الاقتصاديين ومتخذى القرار مثل : العالم الثالث ، التقدم ، حوار الشمال والجنوب ، التنمية الاقتصادية ، وعليه فإن العالم المتقدم أصبح يتجاهل مشاكل دول العالم الثالث ، كما أن عملية الانفتاح الاقتصادى والدعوة إلى استخدام السياسات التى تؤيد تحرير الأسواق المالية والنقدية والتى يدعو إليها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، تؤدى إلى خروج ودخول الأموال على نطاق واسع وبالمليارات فى لحظات سريعة جدا ، ومن ثم فإن السلطات النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية فى البورصات ، وعليه فإن العالم تحول إلى رهينة فى قبضة حنفة من المضاربين^(١).

• أشار تقرير UNCTAD 1997 الانكتاد التابعة للأمم المتحدة إلى العديد من المحاذير المتعلقة بالعولمة منها : أن الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة تزداد ، كما أن الفجوة بين الدول النامية تزداد أيضا ، حيث بلغت نسبة متوسط الدخل لأعلى ٢٠% من سكان العالم حوالى ٣٠ مرة لأفقر ٢٠% فى عام ١٩٩٥ ، وبلغت هذه النسبة ٦٠ مرة فى عام ١٩٩٥ ، كما أن الفجوة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة أصبحت مشكلة عالمية ، إضافة إلى انخفاض المستوى الحقيقى للأجور للعمالة غير الماهرة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ - ٣٠%.

• هناك اتفاق عام بأن من بين الأهداف التى تسعى العولمة إلى تحقيقها زيادة السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وحسب آخر إحصائيات البنك

(١) بيتر مارتن وهارولد شومان ١٩٩٦ فتح العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية.

الدول فإن إجمالي رؤوس الأموال للدول النامية بلغت في عام ١٩٩٧ حوالي ٢٤٣,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٤٤,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠ ، أى أن هناك حوالي ٥٤٩% زيادة في رؤوس الأموال المتجهة إلى الدول النامية ، ولكن هناك عدة ملاحظات هامة ، حيث أن ٧٩% من هذه الأموال في عام ١٩٩٧ ذهبت إلى الصين والمكسيك وأندونيسيا والأرجنتين والهند وتركيا ، فيما حصلت دول شبه الصحراء الإفريقية ودول الشرق الأوسط على نسبة متدنية للغاية ، كما أن نسبة مساهمة الدول النامية لإجمالي الصادرات الصناعية بلغت حوالي ٢٣,٨% في عام ١٩٩٣ ، أى أنها نسبة أيضا متدنية للغاية.

بعد الاستعراض لأهم الآراء المؤيدة والمعارضة للعولمة فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه العولمة كظاهرة ، كما أن هناك أيضا العديد من التحديات التي تواجه الدول النامية بصفة عامة ، فبالنسبة للتحديات التي تواجه العولمة فيرى البعض ^(١) ، بأن التوزيع العادل للمنافع على الدول ، حيث أن هناك ٤ بليون فرد يعيشون في الدول النامية بمتوسط دخل سنوي يقل عن ١٥٠٠ دولار في العام ، وعليه فإن أهم التحديات التي تواجه العولمة ، تتمثل في القضاء على الفقر لهذه الفئة وتحويلهم إلى مستهلكين ، أما التحدي الثاني وهو إزالة الخوف من عدم استمرارية تحقيق معدلات مرتفعة وهو ما حدث لدول آسيا ، حيث أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها هذه الدول في بداية ١٩٩٧ ، إلى الخوف من عدم الاستمرارية في

(1) P. Suherland al 1998 : Aglobalization summit overseas development council.

تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، لإضافة إلى أن هناك اتجاه قوى فى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بأن المنافسة مع الدول النامية ستؤدى إلى تخفيض مستويات الأجور فى الدول المتقدمة ، هناك أيضا العديد من المشاكل الناجمة من عولمة التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والاتصالات ، وتتمثل هذه المشاكل فى مشاكل بيئية وانتشار الأمراض الهجرة ، ارتفاع معدلات الجريمة.

ويقول Quauaro 1997 بأن النتيجة النهائية للعولمة بأن تحقيق المكاسب فى أى دولة لا يكون على حساب بعض الدول الأخرى Is not Zoro sum Game ، وعليه فإن هناك العديد من التحديات التى تواجه الدول النامية وخاصة إفريقيا وتتمثل هذه التحديات فى المحافظة على الاستقرار الاقتصادى الكلى والاسراع فى إحداث الإصلاحات الهيكلية ، القطاع المالى، الإصلاح الإدارى والإصلاح الحكومى ، أما بالنسبة للدول العربية فإن هناك إجماع بين المفكرين الاقتصاديين بأن تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والاسراع فى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية على مستوى الاقتصاديات الوطنية ستؤدى بالدول العربية فى أن تأخذ الوضع اللائق بها فى الاقتصاد العالمى.

التكتلات الإقليمية والعولمة :

يشهد العالم فى الوقت الحاضر العديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية أيضا وكلها ترجع إلى سرعة انتشار ما يسمى بظاهرة العولمة ، كما سبق تعريفها ، ولقد شهد العالم مظاهر اقتصادية عدة منها عولمة الاقتصاد ، زهور منظمة التجارة الدولية وظهور العديد من التكتلات الإقليمية

وغير الإقليمية مثل منظمة الناقتا ، السوق الأوروبية المشتركة ، الأسيان والباسفيك وغيرهم من التكتلات بين الدول النامية من جهة وبين الدول النامية والصناعية من جهة أخرى ، ولقد أدت هذه التطورات إلى زيادة دور المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين فى ترشيد السياسات الاقتصادية فى الدول النامية والدول المتحولة للاقتصاد الحر ، وذلك من خلال التركيز على سياسة الاصلاح الاقتصادى وتقوية الممارسات الخاصة بتكامل السوق والدخول فى التكتلات الاقتصادية وذلك للاستفادة من المزايا التى سوف تعود إليها من جراء ذلك.

ولقد شهدت معظم قارات العالم صورة أو أخرى من التكتلات الاقتصادية والإقليمية وشبه الإقليمية وغير الإقليمية ، غير ظاهرة تكوين التكتلات على المستوى العربى لم تحظ بالنجاح بالرغم من توافر الشروط اللازمة لإنجاحها ، وقد أرجع البعض عدم نجاح هذه التكتلات باستثناء التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى إلى انعدام الحافز السياسى ، إضافة إلى التشابه الواضح بين اقتصاديات هذه الدول.

تتشابه أهداف التكتلات الإقليمية والعولمة فى بعض الأوجه ، وتختلف فى البعض الآخر ، أما عن تأثير التكتلات الإقليمية على العلاقات متعددة الأطراف ، كأحد صور العولمة فإنه يخضع للعديد من الآراء ، ولكن بصفة عامة هناك رأيان مختلفان : رأى الأول : وهو للرأى المعارض للتكتلات الإقليمية حيث يرى أنصاره بأن التكتلات الإقليمية من خلال المزايا والأفضليات التى تقدمها للدول الأعضاء تتعارض مع ما تهدف إليه منظمة التجارة الدولية ، ومن ثم فإن التكتلات الإقليمية ستؤدى إلى تفتيت النظام التجارى العالمى ، أما

الرأى الثانى : وهو الرأى المؤيد لقيام التكتلات الإقليمية ، ويرى أنصار هذا الرأى بأن هذه التكتلات ستسهم فى تعزيز حركة التجارة العالمية من خلال تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ويرى البعض بأن العولمة كعملية Process أدت إلى زيادة الرغبة بين الدول إلى تحقيق التكتلات الإقليمية مثل النافتا ، ميركوسور والاسيان والاتحاد الاوروبى وغيرهم من التكتلات ، ويذهب Quattara 1999 بأن الدول النامية لا تستطيع بأى حال من الأحوال أن تتجنب العولمة ، بل على العكس يجب عليها محاولة التعرف على أنسب الطرق للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عنها ، ويرى الكاتب بأن التعاون الإقليمى يتطلب تحقيق تحرير التجارة والاندماج فى الاقتصاد العالمى كخطوة هامة وضرورية للدول النامية وذلك لأن تحقيق التعاون الإقليمى سوف يؤدى إلى الاستفادة من الحجم الكبير للسوق والاستفادة من البنية الأساسية ، ويشير الكاتب أيضا إلى أن نجاح التكتلات الإقليمية وخاصة فى إفريقيا يتوقف على اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادى وعلى الدعم السياسى له ، ويتفق أيضا مع هذه الرؤية لسمير رضوان إذ يقول أيضا أن العولمة قد أدت إلى الإسراع لتحقيق التكتلات الاقتصادية للتجارة الحرة والاستفادة من الوفورات النسبية الناتجة من اقتصاديات الحجم الكبير ، ومن ثم فإن الكاتب يرى الاتجاه للاقليمية Regionalism كأحد الوسائل للاندماج فى الاقتصاد العالمى.

يتفق أيضا مع هذا Lubbar 1997 حيث يرى أن التطور فى اتفاقية الجات والذى أدى إلى انشاء منظمة للتجارة الدولية وتحقيق الاتفاقيات التجارية الإقليمية لها الأثر الإيجابى الكبير فى زيادة التكتلات الإقليمية الاقتصادية ،

وأشار إلى تجربة الناقتا ، ميركوسور ، الآسيان وغيرها ، ويشير الكاتب إلى أن العولمة الاقتصادية أصبحت تتلاءم مع زيادة عدد الشركات العابرة للقارات ، وفى هذا الصدد حاول الكاتب التفرقة بين الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات ، والشركات التى أسماها Global enterprise ، حيث تهتم الشركات العالمية بالأنشطة خارج حدود الدولة التى تنتمى إليها وتقوم بأنشطة مثل التصدير والاستيراد واستخراج المواد الأولية ، بينما تعمل الشركات المتعددة الجنسيات فى العديد من الدول وتخضع لقوانين هذه الدول ، أما الشركات العالمية كما أسماها الكاتب فهى تنظر وراء الاقتصاد العالمى ككل ووراء كل الفرص الجديدة وتختار خطة العمل المناسبة أصبحت الصفقات الغالبة على هذه الشركات.

أما فيما يتعلق باعلاقة الإقليمية بالعولمة فىرى الكاتب Labber بأن اللجوء إلى الإقليمية Regionalism كان نتيجة للعديد من المشكلات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، حيث تريد هذه الدول فتح أسواقها للتجارة الحرة والاستفادة من الوفورات النسبية للحجم الاقتصادى الكبير ولكن تصدقها العقبات الإدارية والسياسية ، وعليه فإن اللجوء إلى الإقليمية يؤدى من وجهة نظر الكاتب إلى التخلص من الاختلاف بين مستويات التنمية الاقتصادية ، والاختلاف فى الأهداف السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى التباين فى الحلقة الثقافية والاجتماعية.

وهناك شبه إجماع بين الاقتصاديين وصانعى القرار وخاصة على مستوى الدول بأهمية مبدأ تحرير التجارة الخارجية على مستوى العالم وبين كافة الدول فى إطار التعددية Multiateralism وتعميم مبدأ الدولة الأولى

بالرعاية (MFN).

وبالرغم من ذلك شهد العالم وخاصة في الفترة الأخيرة العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية Regional Trade Arrangments ، فقد بلغ عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية والتي أبلغت إلى منظمة الجات ومنظمة التجارة الدولية أكثر من ٢٠٠ اتفاقية ، منها ١٣٠ اتفاقية سارية المفعول حتى الآن ، ومنذ ١٩٩٥ كان هناك حوالي ٩٥ اتفاقية غطت السلع والخدمات (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) وعلى صعيد التنظيم الدولي نجد أن ميثاق الأمم المتحدة الصادر ١٩٤٥ قد أقر مبدأ قيام المنظمات الإقليمية ولم ير فيه تعارضا مع نظام الأمن الجماعي الذي أتت المنظمة الدولية به ، فنصت المادة (٢٥/١) على أنه ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام منظمات أو وكالات تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ، وما دامت هذه المنظمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

كما يلاحظ أن المادة (٢٤) من اتفاقية الجات تشجع تكوين التكتلات التجارية بين الدول الأعضاء فيها شريطة ألا يتضمن التكتل إجراءات جمركية وغير جمركية ضد الدول الأعضاء في الجات وغير الأعضاء في التكتل ،

(1) D. Quattara 1999, Regional Integration in Africa, An important step toward Global Integration IMF.

(2) R. F. E. Lubbers 1997 , the Globalization of Economy and society Harvard University.

(3) R. F. E. Lubbers 1997 , the Globalization of Economy and society Harvard University.

(٤) عصام منتصر - مرجع سابق.

وتتحقق هذه المعادلة إذ كان محصلة تحرير التجارة بين مجموعة الدول الداخلة فى التكتل هو خلق التجارة بينها ، ويستند هذا التفسير على ما يسمى فى النظرية الاقتصادية بوجهة نظر التجاريون Mercantilists ، وينظر التجاريون إلى التجارة كظرف من ظروف الحرب ، وعليه تصبح حرية التجارة نزعا للتسلح ، فإذا قررت مجموعة من الدول نزع أسلحتها تجاه بعضها البعض ضمن تكتل تجارى بدون اتخاذ إجراءات مناوئة للدول خارج التكتل يصبح الأخير وسيلة من وسائل تحرير التجارة (١).

ويثور هناك تساؤل مؤداه : هل كان للجات على مدى تاريخها الطويل تأثير على الترتيبات الإقليمية ؟ يرى أحمد سعيد دويدار : أن قواعد الجات مقطوعة الصلة عن الكيفية التى تعالج بها الأطراف المتعاقدة للترتيبات الإقليمية، حيث أن المادة ٢٤ من الجات تخص الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة من متطلبات الدولة الأولى بالرعاية شريطة أنها تستطيع إثبات أنها قد أوفت بمقاييس الجات بالنسبة للتجارة الحرة ، أو أ، تقدم جدولاً مفصلاً بالخطوات التى تتخذها ، ويمثل فشل الجات فى التأثير على الترتيبات الإقليمية فى تكرار خسارته للمعركة فى النزاع الذى كان يقوم بينها وبين الجماعة الأوروبية ، وكذلك معالجتها للترتيبات الإقليمية بين الدول ... وكان مازق المآزق الذى وصلت إليه المفاوضات المتعلقة بالتجارة العالمية يقضى إلى ترتيبات تجارية إقليمية حول أمريكا وأوروبا واليابان والذى أطلق عليه الثالوث وإذا ما نشب نزاع بين هذه التكتلات فسوف يؤدي إلى خسائر فادحة للاقتصاد

(١) نكاه الخالدي ١٩٩٧ ، أهمية التكامل العربى فى ظل اتفاقية التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية.

العالمى (٢).

ومن ثم فإن هناك مشكلتين قد تؤثران على مبدأ التعايش بين النظام المتعدد الأطراف ونظام الكتلات الإقليمية ، وذلك عندما تؤدي الكتلات الإقليمية إلى انعكاس النظام المتعدد الأطراف بدلا من دفعه إلى الأمام ، والمشكلة الأولى عندما تصبح الجهات المستفيدة من تحويل التجارة المصاحبة للكتل مناهضة لأي تطور باتجاه الانفتاح على الاقتصاد العالمى من أجل الحفاظ على مكاسبها من التكتل ، والمشكلة الثانية عندما تستفيد الجهود الإدارية والفنية التى صرفت باتجاه دعم التكتل وتطوير كل الطاقات ولا يبقى منها ما يستخدم لتطوير النظام متعدد الأطراف ، وعليه فإن هذه المخاوف تدعو إلى السماح بإنشاء الكتلات الإقليمية تحت نظام التجارة متعددة الأطراف (١).

فى حقيقة الأمر هناك تداخل وتضاد بين الإطارين العولمة والإقليمية ، حيث تهدف منظمة التجارة العالمية إلى تشجيع وتحرير التجارة العالمية من خلال وضع القواعد والتنظيمات فى الإطار متعدد الأطراف لتسهيل حركة التجارة الدولية فيما يتعلق بالسلع المختلفة صناعية أو زراعية أو الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الاستثمار ، إضافة إلى وضع القواعد لمكافحة الإغراق ، فيما تهدف الكتلات الإقليمية إلى تسهيل حركة التجارة بين الدول الاعضاء من خلال العديد من الإجراءات المتفق عليها ، وقد يسفر ذلك

(٢) أحمد سعيد دويدار ١٩٩٧ ، التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA.

(١) نكاه الخالدى - مرجع سابق.

على اتخاذ بعض الاجراءات الحمائية ضد الدول غير الأعضاء فى التكتل ، وهنا يظهر التعارض بين المنظمات العالمية التى تساهم فى دعم جهود العولمة والتكتلات الإقليمية كوسيلة تلجأ إليها الدول لتخفيف الآثار المتوقعة منها ، والجدير بالذكر هنا أن هناك ضغوطا من قبل رجال الأعمال والصناعة فى الدول الصناعية على حكوماتهم بالإسراع فى إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمارات من خلال الدخول فى تكتلات إقليمية متوافقة ، خاصة وأن معظم التحركات الإقليمية الجديدة قد ركزت على مجالات جديدة مثل تحرير الاستثمار والعلاقة بين التجارة البينية وسياسات المنافسة وأسواق العمل وعدد من القضايا الاقتصادية والنقدية والسياسية وكلها موضوعات جديدة يصعب التفاوض عليها ، أما الدول النامية والدول المتحولة اقتصاديا فتسعى أيضا إلى الوصول إلى الأسواق الرئيسية ، كما تسعى إلى جذب الاستثمارات والدخول كشركاء فى التعاون الصناعى والتكنولوجى^(١).

ظهور بعض الاتجاهات الجديدة فى التكتلات الإقليمية منها :

ظهور التكتلات التى تضم دولا نامية ودولا متقدمة ، وظهور تكتلات غير إقليمية ، غلبت عليها الطبيعة التصاعدية للتكامل الاقتصادى لتصل إلى حالة التكامل الاقتصادى الكامل ، كما أصبح التكامل متعدد الأوجه الذى يدخل ضمن أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية ومتعدد القطاعات أيضا ، اتساع نطاق الترتيبات التكاملية الإقليمية لتشمل أمورا جديدة ، فمثلا ركزت اتفاقية الناقتا وهى تضم دولا متقدمة صناعية ودولا نامية - على تشجيع الاستثمار وسوق

(١) أسامة المجنوب - مرجع سابق.

العمل والتعاون العلمى والتكنولوجى والتعاون فى السياسات المالية والنقدية.

ولقد أخذ محفل الباسفيك (أبيك) نفس الخطوات السابقة ، فيما هدف الاتحاد الاوربى فى تحقيق اتفاقيات مشاركة مع دول المتوسط والشرق الأوسط والاتفاقية التفضيلية مع الدول النامية ، وأخيرا أصبحت هذه التكتلات كما سبق الإشارة إليها بأنها وسيلة للتغلب على القيود المتبقية على التجارة منذ إنشاء منظمة التجارة الدولية WTO ، وتوسعت أهداف الترتيبات الإقليمية لتشمل الاتصالات والنقل الجوى وتجانس المعايير.

وعليه فإن القضية الأساسية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية فى إطار منظمة الجات تكمن فى مدة ملائمة القواعد الحالية للمنظمة بحيث تكفل أو تضمن التوافق والتكامل بين الإطارين ولتصبح الترتيبات الإقليمية بمثابة قوة لتعزيز تحرير التجارة ، ويمكن القول هنا أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية أصبحت تهمين بدرجة كبيرة على التجارة العالمية حيث تستحوذ صادرات الدول الصناعية الرئيسية الأعضاء فى منظمة التجارة والتعاون OECD على ٦٦% من إجمالى صادرات العالم فى عام ١٩٩٦.

إن الحكم على التكتلات الإقليمية ليس بالأمر السهل ويستوجب النظر إلى أربعة أبعاد أساسية تتمثل فى البعد القانونى والبعد الاقتصادى والبعد السياسى وأخيرا بعد القانون الدولى^(١).

يتمثل البعد القانونى للتكتلات الإقليمية فى مدى التشابه أو التعارض بين

(١) أسامة المجنوب - مرجع سابق.

الأهداف التى تسعى التكتلات الإقليمية لتحقيقها ومدى تعارضها مع الاتفاقيات متعددة الأطراف ، وذلك لأن التكتلات الإقليمية تعتمد إلى حد كبير على مدى التجاوب بين الدول لتحقيق الاندماج ، حيث تهدف كلا من التكتلات الإقليمية والاتفاقيات متعددة الأطراف إلى تحرير التجارة.

يتمثل البعد الاقتصادى فى مدى مساهمة التكتلات الإقليمية فى خلق وتحويل التجارة بين الدول الأعضاء ، فإذا أدى التكامل بين الدول إلى خلق التجارة Trade Creation فإنه بذلك يكون قد ساهم مساهمة إيجابية فى دعم اقتصاديات الدول الأعضاء ، والعكس أيضا صحيح فإن التكامل الإقليمى قد يؤدي إلى تحويل تجارة أحد أعضائه من شركاء أكفاء خارج الإقليم إلى شركاء أقل كفاءة داخل الإقليم ، ويعتبر هذا من الآثار السلبية للتكامل الإقليمى والتى تحد من فرص الرخاء سواء العالمى أو داخل الإقليم ، أما الحالة الأخرى فإنه يؤدي إلى تحويل العضو من شركاء أقل كفاءة داخل الإقليم إلى شركاء أكثر كفاءة داخل الإقليم ، ويعد ذلك أثرا إيجابيا ، وبالتالي فإن التكامل الإقتصادى الإقليمى يؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع الدولى ^(١) ، وإضافة إلى ذلك فإن التكامل الإقليمى يؤدي إلى استغلال الميزات النسبية للدول الأعضاء ، ومن ثم فإن ذلك يساعد على زيادة القوة التفاوضية للأعضاء.

أما البعد السياسى للتكامل فيرجع إلى الوضع السياسى والجغرافى والأمثلة على ذلك كثيرة ، فمثلا تحقيق الاتحاد الأوربى لا يهدف فقط إلى تحقيق أهداف اقتصادية وإنما يهدف أيضا إلى تحقيق أهداف سياسية ومالية ونقدية وفقا

(١) أسامة المجنوب - مرجع سابق.

لما أسفرت عنه معاهدة ماستريخت ، كما يوجد لاتفاقية النافتا أهداف سياسية تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها ، ويمكن القول أن البعد السياسى وراء التكامل يكمن فى سعى الحكومات لضمان استقرار النظم السياسية من خلال تحقيق المنافع والمكاسب الاقتصادية المرجوة من التكتل ، وكسب تأييد الرأى العام فى حالة تحسن الأداء الاقتصادى وتناقص معدل البطالة وتزايد معدلات نمو التجارة وتقرير التعاون الأمنى ، ومن ثم تحقيق الأمن المشترك القومى بمفهومه الأشمل^(١).

أما بعد القانون الدولى فكما سبق وأن أشرنا أن المادة (٢٤) من الجات تتيح لترتيبات التكتلات الإقليمية الإعفاء من شرط الدولة الأولى بالرعاية للدول خارج الإقليم ويمثل هذا استثناء رئيسيا من أهم أحكام اتفاقية الجات ، ويوجد ثلاثة أسباب وراء ذلك ، السبب الأول : أن الدول التى تطبق منطقة التجارة الحرة يكون لديها من الخصائص المشتركة ما يجعلها بمثابة دولة واحدة من المنظور الاقتصادى ، وبالتالي فإن القواعد التجارية لهذه الدول يجب أن تخضع للوائح الداخلية وليست تلك التى يفرضها النظام العالمى ، السبب الثانى ينظر العالم للتكامل الإقليمى على أنه خطوة هامة فى طريق الرخاء العالمى ، أما السبب الثالث فيرجع إلى الاعتقاد بأن التكتلات الإقليمية تسعى لتحقيق نفس الأهداف التى تسعى الجات إلى تحقيقها^(٢).

(١) أسامة المجنوب - مرجع سابق.

(٢) أسامة المجنوب - مرجع سابق.

المراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم إبراهيم (١٩٨٣) "مزايا ومنافع المشاريع الصناعية المشتركة ومشاكل تحليلها" ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة - الدوحة - قطر.
- إبراهيم شحاته (١٩٦٨) "المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة ، دراسة لمشاكلها القانونية وتطبيقاتها في العالم العربي - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، الكويت.
- أحمد الغندور (١٩٧٠) " الاندماج الاقتصادي العربي " جامعة الدول العربية - معهد البحوث والدراسات العربية.
- أحمد سعيد نويدار (١٩٩٧) " التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " كتاب الأهرام الاقتصادي.
- أسامة المجنوب (١٩٩٩) " العولمة والإقليمية : مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية " ، الدار المصرية اللبنانية.
- برهان الدجاني (١٩٦٢) " تحليل بعض أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية " جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالمية.
- بيتر مارتن وهارولد شومان ١٩٩٦ فتح العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية.

- تقرير OECD ١٩٩٨.
- تيسير عبد الجابر (١٩٧٢) " التكامل الاقتصادي العربي " قسم البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية.
- جاري بيرتس وآخرون - كتاب ترجمة كمال السيد (١٩٩٨) " جنون العولمة تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة " - مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- جامعة الدول العربية (١٩٨٢) " استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك: منطلقاتها ، أهدافها ، أولوياتها ، برامجها ، آلياتها - تونس.
- جلال أمين " العولمة " دار المعارف - سلسلة ثقافية شهرية رقم ٦٣٦.
- حمدي عبد العظيم (١٩٩٧) " جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع - المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين.
- خالد سعد زغلول ١٩٩٧ " منطقة التجارة الحرة : صور أولوية للتعاون الاقتصادي العربي "
- خالد محمد خالد (١٩٨٣) " المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي " ندوة منهجة التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة - الكويت.
- نكاء الخالدي " أهمية التكامل العربي في ظل اتفاقية التجارة العالمية

-
- والشراكة الأوروبية المشتركة " المؤتمر السنوى الثانى ، مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط ، ١٩٩٧.
- سعيد النجار (١٩٦٤) " التعاون الاقتصادى بين الدول النامية - مصر المعاصرة - عدد رقم ٣١٨.
- سليمان المنزرى (١٩٩٥) " الفرص الضائعة فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية " ، مكتبة مدبولى - القاهرة.
- سليمان المنزرى (١٩٩٧) " السوق العربية المشتركة " دروس الماضى وتحديات المستقبل " - جامعة أسيوط - مركز دراسات المستقبل - المؤتمر السنوى الثانى.
- سيد سيد عيسى (١٩٩٧) " السوق العربية للأوراق المالية فى مقامة صور التعاون الاقتصادى المطروحة على الدول العربية " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين.
- صلاح محمد حسنى الحملاى (١٩٩٧) " تجاه رؤية مستقبلية لدور المؤسسات المالية العربية فى ظل التكتلات الاقتصادية الدولية " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين.
- صلاح محمد زين الدين (١٩٩٧) " أثر المشروعات العربية المشتركة فى تدعيم التعاون الاقتصادى العربى " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - المؤتمر العلمى السنوى العشرين
-

للاقتصاديين المصريين.

- عدنان عباس على ورمزى زكى (١٩٧٨) " فتح العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية " ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب- الكويت.

- عصام منتصر " الاقليم الاقتصادى العربى والدور الاقتصادى لدول اعلان دمشق " ، المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين العرب، صور التعاون الاقتصادى المطروحة على الدول العربية.

- عصام منتصر (١٩٩٧) " الإقليم الاقتصادى العربى والدور الاقتصادى لدول إعلان دمشق " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع - المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين.

- على الشرعة ، الانسان وتجربة التعاون ، دراسة فى مقومات التجربة وإمكانات الاستفادة منها.

- على لطفى (١٩٩٧) " إقتصاد الوطن العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع - المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين.

- فتح العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة د. عدنان عباس على. H.Peter Martin & Harold Scguman.

- فرج عبد الفتاح فرج (١٩٩٩) " العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى - الكوميسا " معهد البحوث

والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، نشرة دورية محكمة.

- محمد العريان التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى ١٩٩٨.
- محمد كمال السيد صابر (١٩٩٥) " تأثير قيام السوق الأوربية الموحدة على مستقبل ارتباطاته مع مجموعة دول الاتفاقيات " دراسة تطبيقية على مصر ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة - رسالة دكتوراة.
- محمد لبيب شقير ١٩٨٥ - الوحدة العربية تجارتها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.
- محمود عبد الفضيل ١٩٨٢ ، الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرير والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مركز دراسات المستقبل " السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى " - المؤتمر السنوى الثانى - جامعة أسيوط.
- مصطفى الكفرى ١٩٩٧ ، السوق العربية المشتركة ، تفعيل العمل الاقتصادى المشترك.
- مصطفى محمد عبد الله الكفرى (١٩٩٧) " السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك " - المؤتمر السنوى الثانى - مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط.
- معتصم رشيد (١٩٩٧) " منطقة التجارة الحرة العربية الأسس النظرية- إمكانية التطبيق " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع - المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين.

-
-
- ممنوح محمد المصرى " دور التجارة العربية البينية فى تنمية الاستثمار والتكامل الاقتصادى فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى فى الدول العربية ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية "

- هيئة المعونة الكندية ١٩٩١.

المراجع الأجنبية:

- Among Developing countries. Opportunities. Obstacles and options.
- B. Balassa 1960 : The Theory of Economic Integration.
- B. baldwon R.E (1995) " Review of the Cotical Development on Regional Integration Nimeo, Nairobi, AERC.
- B.Balassa 1961 " The Theory of Economic Integration ", London.
- B.Balassa 1961 " The Theory of Economic integration ".
- B.J Lang Hammer and Hiemen 2. 1990 " Regional Integration."

-
- Brnda at " Political and Economic Factors in Regional integration.
 - Collier, P. and J.W Gunning (1994) Aid exexchange Rate Adjustment in Africa Trade liberalization Economic Journal 102-925-39.
 - D.Massoo 1984 " African Regional cooperation."
 - Dennis Swann 1992 " the Economics of the common market".
 - Easterly and Levine (1995) Africa Growth Tragedy : a Retrospective 1960-1989 policy Research Working paper 1503 World Bank.
 - Ezenwe 1983 " Ecowas and Economic Integration of west Africa. "
 - Finde, Jande, Yeo (1995) Regional integration in sub-Saharan Dead Endor Fresh Mimeo, Nairobi, AERC.
 - Foroutan F. and L. Prichett (1993) Intra-sub Saharan African Trade : Is it too Little.
 - Frankel, J. al (1995) Trading Bloc and the Amevicas : the
-

-
- natural and unnatural and super natural , Journal & development Economic vol 1997.
- Gerry Nkombo al 1998 " impediments to Economic integration, the case of Africa.
 - Imtra-Arab Trade : is It too Little ? H.Al Atrash and T.Yonsef. IMF working paper 2000.
 - J. Viner 1950 " The Custom Union issue. New York.
 - Johnson Harry 1965 " An Economic Theory of protectionism , Tariff Bargaining and Formation of Custom Union " Journal of political Economy.Vol73.
 - Oyeijide Ademola (1999) Trade policy and regional Integration in the development Context, Emrging Pattern Issues and L-essons for sub-Sharan Africa , Journal of African Economic, Volance7. Spet 1998.
 - Oyejide T.A (1996) Regional Integration and Trade Liberalization In sub-Saharan Africa.
 - Peter Robson 1968 " Economic integration in Africa
 - Peter Robson 1996 " Economic of International integration
-

4th edition.

- Regional trade Agreements versus Trade liberalization : which path leads to faster Growth ? Time series evidence. IMF working paper 1995.
- Richard E. Caves. Jeffrey A. Frankel and R.W. Jones 1992 " World trade and Payments ".
- S.K.B. AS ante 1984 ECOWAS.. The EEC and the Lomé convention
- Thomas, Hertel, W.A. Martin 1996 " The Uruguay Round and Africa : a Global, General Equilibrium Analysis " Journal of African Economics. Vol,7
- Trade Policy and Regional Integration in the development context : Emerging pattern issues and lessons for sub-Saharan Africa " Journal of African Economies Oyejide, T.A..... Regional : Integration and Trade Liberalization in sub-Saharan Africa " proviel summery , mimeo AERC. 1996.
- United Nations : 1967 : Trade expansion and economic Integration among developing countries.

-
- United Nations 1975 : Current problems of economic integration.
 - Vener Jacob 1950 " The Customs Union assue, New York.
 - Donges and Heimenz (1991) " Export Liberalization "
 - Gerry Nkombo al 1998 Impediments to Economic integration in Africa : The case of COMESA journal of business in developing nation valume.
 - Guy Martin 1992 " African Regional cooperation and integration: Achievement problems and prospects.
 - UN UNCTAD " 1967 " Trade expansion and economic integration among developing countries.
 - UN UNCTAD " 1971 " Current problems of economic integration
 - UN. UNCTAD 1967 Main Problems of Trade. Expansion and Economic Integration.
 - UN. UNCTAD 1972 Main Problems of Trade. Expansion and Economic Integration.
 - Gummor Myrdal 1963, " An Introduction Economy", New

York, 1963.

- Bela Balassa 1970, " The Theory of Economic Integration", 1970.
- Peter Robson 1968, " Economic Integration in Africa", 1968.
- Our Salvation 1968: Economic Integration in Africa 1968.
- Our Salvation 1961: Is Economic – Co – Operation with this free trade idea African Units is her?
- Herbert G. Grabel 1977 , International Economics Richard-Irwin., INC , USA , 1977.
- Britten Sirteon 1997 " Globalization vs sovereignty. "
- D. Quattara 1999, Regional Integration in Africa, An important step toward Global Integration IMF.
- Globalization vs sovereignty " Brittan Sirteen " 1997.
- P. Suherland al 1998 : Aglobalization summit overseas development council.
- R. F. E. Lubbors 1997 , the Globalization of Economy and

society Harvard University.

- R. F. E. Lubbers 1997 , the Globalization of Economy and society Harvard University.

الفهرس

مقدمة ٣

الفصل الأول

التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية ٤

الفصل الثاني

الدراسات التطبيقية للتكامل الاقتصادي ٤٩

الفصل الثالث

العولة والتكتلات الاقليمية ١١٦



Bibliotheca Alexandrina



0446235